جمهورية مصر العربية
وزارة الثقافة
مركز تحقيق التراث

تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة

تأليف

أبي الوليد بن رشد

تحقيق وتعليق

دكتور محمد سليم سالم

مطبعة دار الكتب
١٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

جاء فى كتاب الفهرست لابن النديم ، طبعة فلوجل ، ص ٣٤٩ ، عند الكلام على ارسطوطاليس وما ترجم من كتبه إلى اللغة العربية ، ما يلى :

« الكلام على بارى ارمينياس . نقل حنين إلى السريانى ، و إسحق إلى العربى الفص .

المفسرون : الاسكندر ، ولم يوجد . يحيى النحوى . امليخس . فورفوريوس . جوامع اسطفن . وجاليتوس تفسير ، وهو غريب ، غير موجود . قويرى . متى أبو بشر . الفارابى . وثاوفرسطس .

ومن المختصرات : حنين . إسحق . ابن المقفع . الكندى . ابن بهريز . ثابت بن قرة . أحمد بن الطيب . الرازى » .

وقد نقل القفطى ، تأريخ الحكماء ، طبعة ليبسك ، ص ٣٥ — ٣٦ ، كلام ابن النديم دون تغيير يذكر .

وقد ترجم كتاب أرسطو عن العبارة إلى اللغة السريانية قبل نقله إلى العربية بزمن طويل ، نقله بروبا (منتصف القرن الخامس الميلادى) ودوّن له شرحا . كما ترجمه سرجيوس الرأسعينى (أوائل القرن السادس الميلادى) [1] .

---

(١) تاريخ الأدب السريانى ، تأليف الدكتور مراد كامل ، والدكتور محمد حمدى البكرى ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٦٦ .

ومن المحتمل جدا أن كتاب العبارة كان يدرس فى المدارس التى ازدهرت بعد إغلاق جستنيان لمدرسة أثينة ، فى جند يسابور مثلا ، ومن الممكن أن شيئا منه وصل إلى العالم العربى فى وقت مبكر[1] .

وقد وصلت إلينا ترجمة إسحق بن حنين فى مخطوط فريد محفوظ فى المكتبة الأهليـــة بباريس تحت رقم ٢٣٤٦ عربى . وقـــد أشرت إلى هـــذا المخطوط : بمخطوط الأورغانون .

وتوجد نسخة شمسية من هـــذا المخطوط الثمين فى مكتبة جامعة القاهرة ، وأخرى بدار الكتب والوثائق .

وقد وقف على طبع هذه الترجمة بولاك فى ليبسك ، ١٩١٣ :

Die Hermeneutik des Aristoteles in der Arabischen Übersetzung des Isḥāk ibn Ḥonain, herausgegeben von Isidor Pollak, Leipzig 1913.

كما قام بنشرها الدكتور عبد الرحمن بدوى فى كتاب : منطق أرسطو ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٥٩ — ٩٩ .

وترجمة إسحق بن حنين ترجمة جيدة ، زادها وضوحا أنه غير فى الأمثلة ، وأتى بأمثلة أخرى صحيحة قريبة من ذهن القارئ العربى .

وقد أوضحت كل ذلك فى تعليقاتى . كما بينت كيف يمكن استخدام هـــذه الترجمة فى تحقيق النص اليونانى .

وقد اعتمد كل من الفارابى ، وابن سينا ، وابـــن رشد على ترجمة إسحق ابن حنين . ونرى الفارابى فى شرحه الكبير لكتاب العبارة الذى حققـــه كوتش ومارو ، بيروت ١٩٦٠ ، يسير فى أثر هذه الترجمة ؛ مما جعل من مقتطفاته أساسا يمكن الاعتماد عليه فى المقارنة بينه وبين النص المحفوظ فى مخطوط الأورغانون .

---

(١) مقدمة الدكتور إبراهيم مدكور لكتاب العبارة لابن سينا ، تحقيق محمود الخضيرى .

ويرود ابن سينا ألفاظا جاءت فى ترجمة إسحق، مما يدلل على أنه كان يستخدم هذه الترجمة[1] . وقد وقف (المرحوم) محمود الخضيرى على تحقيق شرح ابن سينا لكتاب العبارة .

ولا ريب أن ابن رشد استخدم فى تلخيصه ترجمة إسحق .

أما ابن المقفع فى تلخيصه الذى وصل إلينا فى مخطوط محفوظ ببيروت ، فواضح أنه لم يستخدم ترجمة إسحق[2] . وتوجد بدار الكتب صورة شمسية لمخطوط بيروت . وهو مخطوط ثمين فريد شوهته الأخطاء الكثيرة[3] .

وقد بقى لنا من قلم الفارابى فى شرح كتاب العبارة : الشرح الكبير المحفوظ فى مخطوط مكتبة أحمد الثالث بالإستانه ، تحت رقم ٣٤٣٩ ، وقد حققه ولهلم كوتش وستانلى مارو ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٠ ، وقد سبقت الإشارة إليه .

وللفارابى تلخيص موجز جيد جدا محفوظ فى مخطوطين ، أحدهما فى مكتبة جامعة براتيسلافا من أعمال تشكوسلوفاكيا ، تحت رقم ٢٣١ ، وتوجد منه صورة شمسية رائعة بدار الكتب والوثائق . والمخطوط الآخر محفوظ بالإستانه .

وقد قمت بتحقيق هـذا الموجز : الفارابى — كتاب فى المنطق — العبارة ، ونشره مركز تحقيق التراث ، بمطبعة دار الكتب ، ١٩٧٦ .

ومن محاسن الصدف أن ابن باجه كان قد علق مرتين على هذا الموجز الذى دبجه الفارابى . وبدار الكتب والوثائق صورة شمسية لهـذه التعليقات المحفوظة فى مخطوطين ، أحدهما : موجود بمكتبة الاسكوريال تحت رقم ٦١٢ ، والآخر

(١) انظر ص ١٢ ، هـ ١ ، من كتابنا هذا

(٢) انظر ص ١٢ ، هـ ١ ، وص ١٣ ، هـ ١ ، من كتابنا هذا

(٣) مخطوطات أرسطو فى العربية ، تأليف الدكتور عبد الرحمن بدوى ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ١٠ — ١١ .

موجود بمكتبة بودلى بجامعة أكسفورد . وقد قمت بتحقيق تعليقات ابن باجه ومقارنتها بنص الفارابى ، وقام مركز تحقيق التراث بنشر هذه التعليقات بمطبعة دار الكتب ، ١٩٧٦ .

أما بقية الشروح والمختصرات فقد ضاعت ، ولم تصل إلينا فيما عدا شذرات قليلة جدا كتبت على هامش مخطوط الأورغانون ، ولم تنشر إلى الآن .

وقد أشرت إلى أحدها وهو تعليق أخذ من شرح أمونيوس هيرمياس وهو باحث سكندرى عاش فى القرن السادس الميلادى[1] .

تلخيص ابن رشد :

هذا المؤلف الذى ينشر لأول مرة محفوظ فى مخطوطات ثلاثة :

أولها : مخطوط دار الكتب رقم ٩ منطق (انظر: الجزء السادس من فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية ، القاهرة ١٣٠٨ هـ ، ص ٥٢).

وهو مخطوط يحوى أربعة من كتب ابن رشد: المقولات والعبارة، والقياس، والبرهان . وقد شوهته الأخطاء الكثيرة ، كما يرى القارئ إذا نظر فى القراءات فى كتابنا هذا .

وثانيها : مخطوط محفوظ بالمكتبة اللورنتيسة بفلورنسه من أعمال إيطاليا ، تحت رقم ٥٤ شرق . وتوجد منه صورة شمسية بدار الكتب . وهو يحوى سبعة من كتب ابن رشد، إذ نجد فيه كتاب السفسطة وكتاب الخطابة وكتاب الشعر.

وقد كثر استخدام هذا المخطوط ، فأصبح من الأسس التى يبنى عليها تحقيق مؤلفات ابن رشد. وكان لا مفر من استخدامه هنا وعند تحقيق لكتاب السفسطة، وكتاب الخطابة ، وكتاب الشعر لابن رشد .

(١) انظر ص ٤٢ ، هـ ١ ، من كتابنا هذا .

وهناك صلة بين هذا المخطوط و بين مخطوط ليدن وهو المخطوط الثالث الذى اعتمدنا عليه فى تحقيق كتاب العبارة .

وهذ المخطوط موجود بمكتبة جامعة ليدن من أعمال هولندة تحت رقم ١٦٩١ شرقيات . وتوجد منه صورة شمسية صغيرة بمكتبة جامعة عين شمس، تحت رقم ٦٩٠١ . وقد سبق لى استخدامه عند تحقيق للكتب الثلاثة التى سبقت الإشارة إليها .

وقد سرت فى تحقيق تلخيص العبارة على النهج الذى يحتم مقابلة المخطوطات المتاحة كلمة كلمة ، وحرفا حرفا ، لاختيار أفضل القراءات التى يمكن أن تنتسب إلى ابن رشد .

كما أنى عنيت — كعادتى — بمقابلة نص ابن رشد بترجمة إسحق بن حنين و بالنص اليونانى .

كما أكثرت من الأخذ عن الفارابى ، سواء من شرحه الكبير ، أو من موجزه . ولم أغفل تعليقات ابن باجه .

أما كتب ابن سينا ، سواء فى ذلك كتاب العبارة ، أو النجاة ، أو عيون الحكمة ، فقد كانت دائما المنهل الصافى الذى يرتوى منه المرء فى سهولة ويسر .

وقد لجأت فى كثير من الأحيان إلى الترجمات اللاتينية والفرنسية والإنجليزية كل ما وجدت أن غموض النص يحتاج إلى دليل من العصور الحديثة .

والله أسأل أن يهدينى سواء السبيل ؟

حلوان الحمامات
فى ٣٠ مارس ١٩٧٨

محمد سليم سالم

رموز الكتاب

د	مخطوط دار الكتب
ف	مخطوط فلورنسه
ل	مخطوط ليدن
ت . ع	ترجمة إسحق بن حنين

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب العبارة

الفصل الأول

قال :

ويبنغى أن نقول أولا : ماهو الاسم ؟ وما هي الكلمة ؟ ثم نقول بعد ذلك : ماهو الإيجاب والسلب ؟ وبالجملة : ماهو الحكم ؟ وما هو القول الذي هو جنس الإيجاب والسلب[1] ؟ فنقول :

---

١ — الرحيم : + صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما ل : + صلى الله على محمد وآله ف

٦ — وما هو القول : والقول ف ، ل

---

(١) أرسطو ، ١٦ أ ١ — ٢ : πρῶτον δεῖ θέσθαι τί ὄνομα καὶ τί ῥῆμα, ἔπειτα τί ἐστιν ἀπόφασις καὶ κατάφασις καὶ ἀπόφανσις καὶ λόγος.

— ت . ع . ١٧٩ أ ٣ — ٤ : « ينبغى أن نضع أولا ما الاسم ، وما الكلمة ، ثم نضع بعد ذلك ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم ، وما القول» .

نجد في الهامش إلى يسار المتن في الترجمة العربية القديمة — وهذا الهامش غير موجود في طبعة بدوى ، ص ٥٩ — مايلى : « إنما رتب في هذا الموضع الإيجاب والسلب والقول الجازم والقول المطلق بهذا الترتيب ، وخالفه عند تحديده لكل واحد منها ، لأنه قدم في هذا الموضع ما غرضه الكلام فيه ، وقدم في ذلك الموضع مايحتاج إلى استعماله في تحديد الجزء » .

شرح الفارابي لكتاب أرسطوطاليس في العبارة ، تحقيـق وطلم كوتش وستانلي مارو ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ١٧ : « غرض أرسطوطاليس في كتابه العبارة هو الكلام في القول الجازم الحملى البسيط من جهة تأليفه ، لا من جهة مادته ، وفي أصناف الأقاويل الحملية الجازمة البسيطة المتقابلة من جهـة تأليفها ، وماذا يأتلف القول الجازم ، وكيف يأتلف ، وبماذا يرتبط ، وأنه يأتلف من اسم وكلمة . . . » .

إن الألفاظ التى ينطق بها هى دالة أولاً على المعانى التى فى النفس، والحروف التى تكتب دالة أولاً على هـذه الألفاظ . وكما أن الحـروف المكتوبة، أعنى الخط، ليس هو واحداً بعينه لجميع الأمم، كذلك الألفاظ التى يعبر بها عن المعانى ليست هى واحدة بعينها عند جميع الأمم[1] . ولذلك كانت دلالة هاتين بتواطـؤ[2]، لا بالطبـع .

---

٢ — الألفاظ : ألفاظ ل   ٣ — بها : لها د

= ابن باجه، فى كتاب بارى أرمينياس لأبى نصر الفارابى، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٧، ص ١١ : « قال : غرض أبى نصر فى كتاب بارى أرمينياس أن يعطى ما منه يأتلف القول الجـازم الحمل من الإيجاب والسلب المقابل من جهـة الألفاظ الدالة على المعانى ، وكيف يأتلف ، وينحصر على العموم أصناف ما منه يأتلف ، وإحصاء أصناف القول الجازم على العموم وما فيه تأتلف تلك الأصناف التى أحصاها وكيف تأتلف بجميع الصنائع القياسية الخمس . . . » .

ابن باجه، من كتاب العبارة للفارابى، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٧، ص ٢٩ : « ولمـا أعطانا فى كتاب المقولات مبادىء الفكر . . . فقد قصد فى هذا الكتاب إلى أن يعرفنا كيف نفكر بها . ولمـا كانت الفكرة بها لا تكون إلا بقضايا ، وكانت القضايا أقوالا ، وكانت الأقوال مركبة من ألفاظ ، وجب أن يتكلم أولا فى الألفاظ المفردة ، فعرفنا ماهى ، وكم أجناسها ، وأعطى فى كل واحد منها ما يتمـيز به من جهة الدلالة ، ثم إنه ذكر الأحوال التى تلحقها من الميل والاستقامة وغير ذلك » .

(١) أرسطو، ١٦ أ ٣ — ٦ :

Ἔστι μὲν οὖν τὰ ἐν τῇ φωνῇ τῶν ἐν τῇ ψυχῇ παθημάτων σύμβολα, καὶ τὰ γραφόμενα τῶν ἐν τῇ φωνῇ. καὶ ὥσπερ οὐδὲ γράμματα πᾶσι τὰ αὐτά, οὐδὲ φωναὶ αἱ αὐταί.

— ث . ع .   ١٧٩ أ ٤ — ٧ : « إن مايخرج بالصوت دال على الآثار التى فى النفس ، وما يكتب دال على ما يخـرج بالصوت . وكما أن الكتاب ليس هو واحداً بعينه لجميع ، كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحداً بعينه لهم » .

نقل المترجم كلمـة παθήματα بلفظ الآثار ، أعنى كل ما يؤثر على النفس ، كما نقل كلمة γράμματα بالكتاب ، بمعنى الكتابة ، والكلمة اليونانية تعنى حروف الهجاء .

قارن : أرسطو، ٢٣ أ ٣٢ — ٣٣ : εἰ γὰρ τὰ μὲν ἐν τῇ φωνῇ ἀκολουθεῖ
— τοῖς ἐν τῇ διανοίᾳ.

وأما المعانى التى فى النفس فهى واحدة بعينها لجميع ، كما أن الموجودات التى المعانى التى فى النفس أمثلة لها ودالة عليها هى واحدة وموجودة بالطبع لجميع[(١)] .

١ — وأما : فأما د // واحدة : وحده د

٢ — و (موجودة) : سقطت من د

— شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٢٤ : « وقال : « الآثار التى فى النفس » ، ولم يقل «المعقولات» ، لأنه أراد أن يجمع كل مايحصل فى النفس بعد غيبة المحسوسات عن الحس . فان النفس تحصل فيها معقولات وخيالات المحسوسات كما أحست ، مثل خيال زيد فى الحس ، وأشياء أخر تخترعها النفس بتركيب الخيالات بعضها إلى بعض ، مثل عنز أيل وأشباهه . فأراد أن يجمع هذه كلها فسماها « الآثار » التى فى النفس » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٢ — ٣ : « فما يخرج بالصوت يدل على ما فى النفس ، وهى التى تسمى آثارا . والتى فى النفس تدل على الأمور ، وهى التى تسمى معانى ، أى مقاصد النفس » .

استعمال ابن سينا لكلمة «آثار» يدل دلالة قاطعة على أنه كان يستخدم ترجمة إسحق بن حنين ، كما أن استعماله لكلمة معانى يعزز هذا الرأى . وقد استخدم ابن المقفع ، تلخيص كتاب العبارة ، مخطوط بيروت ، ورقة ٣٤ ، كلمة الهموم ، بدلا من الآثار .

(٢) عن معنى كلمة تواطؤ ، انظر هامش ١ ، ص ٢١ ، من كتابنا هذا .

(١) أرسطو ، ١٦ أ ٦ — ٨ : ὧν μέντοι ταῦτα σημεῖα πρώτως, ταὐτὰ πᾶσι παθήματα τῆς ψυχῆς, καὶ ὧν ταῦτα ὁμοιώματα, πράγματα ἤδη ταὐτά.

— ت . ع . ١٧٩ أ ٧ — ٩ : « إلا أن الأشياء التى ما يخرج بالصوت دال عليها أولا — وهى آثار النفس — واحدة بعينها لجميع ، والأشياء التى آثار النفس أمثلة لها ، وهى المعانى ، توجد أيضا واحدة لجميع » .

نقل المترجم كلمة ὁμοιώματα بأمثلة ، بمعنى صور . قارن : ترجمة Edghill : images.

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٩ : « وأما دلالة ما فى النفس على الأمور فدلالة طبيعية لا تختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه » .

ابن سينا ، النجاة ، ص ١١ : « الشىء إما عين موجودة ، وإما صورة موجودة فى الوهم أو العقل ، مأخوذة منها . ولا يختلفان فى النواحى والأمم » .

ولكن القول فى جهة دلالة المعانى التى فى النفس على الموجودات خارج النفس هو من غير هذا العلم ، وقد تكلم عنه فى كتاب النفس[1] .

---

٢ — عنه : عليه د

— ابن المقفع ، تلخيص كتاب العبارة ، مخطوط بيروت : ورقـة ٣٤ : « كانت الذى افتتح أرسطاطاليس من كتاب فاريمارمانيس أن حال الأمور على أربعـة أوجه : إما ثابتـة بأعيانها ، و إما ثابتة فى هموم القلب ، و إما فى الكلام ، و إما فى الكتاب . فاثنان من هذه الأسماء الأربعة متفقان ، واثنان مختلفان . والمتفقان : الأعيان والهموم . فإنه ليس السماء بفارس بغير السماء بالروم ، ولا الأرض بغير الأرض ... » .

لاحظ نقل كلمة παθήματα بالهموم .

(١) أرسطو ، ١٦ أ ٨ — ٩ : περὶ μὲν οὖν τούτων εἴρηται ἐν τοῖς περὶ ψυχῆς.

— ت . ع . ١٧٩ أ ٩ — ١٠ : « لكن هذا المعنى من حق صناعة غير هذه ، وقد تكلمنا فيه فى كتابنا « فى النفس » » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٥ : « فأما أن النفس كيف تتصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ... فليس من هذه الصناعة ، بل من علم آخر » .

أثارت الإشارة هنا إلى كتاب « عن النفس » جدلا حول صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو . فقد شك أندرونيكوس الرودى الذى وقف على نشر مؤلفات أرسطو فى روما بعد أن نقل القائد الرومانى سلا Sulla مكتبة أبليكون Appellicon إلى روما فى صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو ، لأنه لم يتبين بسهولة الموضع الذى أشار إليه أرسطو .

قارن شروح أرسطو العتيقة Scholia فى طبعة الأكاديمية البروسية ، جـ ٤ ، ص ٩٧ أ ١٣ وما بعده . ولاحظ الهامش الموجود فى الصحيفة نفسها وهو تعليق مأخوذ من Boëthus ، ٢ ، ص ٢٨٤ ، وقد ذكر فيه أن أندرونيكوس شك فى صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو ، ولكن الإسكندر الأفروديسى دافع بشدة عن صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو :

Andronicus librum hunc Aristotelis esse non putat, quem Alexander vere fortiterque redarguit.

والألفاظ تشبه المعانى المعقولة فى أنه كما أن الشىء ربما كان معقولا من غير أن يتصف بالصدق والكذب ، كذلك اللفظ ربما كان مفهوما من غير أن يتصف بصدق ، ولا كذب .

وكما أنه ربما كان المعقول من الشىء يتصف بالصدق والكذب ، كذلك اللفظ قد يكون ما يفهم منه يتصف بالصدق والكذب .

والصــدق والكذب إنما يلحق المعانى المعقولة والألفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها إلى بعض ، أو فصل بعضها من بعض .

وأما متى أخذت مفردة ، فإنه ليس تدل على صــدق ، ولا كذب[1] .

---

٤ — يتصف : متصف د

— ويوافق كل من روس ، أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ١٠ ، و Edghill فى تعليقه على هــذا الموضع فى ترجمته لكتاب العبارة ، ١٦ أ ، على دفاع H. Maier فى Arch. f. Gesch. d. Phil. ، ١٣ ، ٢٢ — ٧١ ، عن صحة نسبة هذا الكتاب إلى أرسطو . وهم يرون أن هذه الإشارة موجودة فى كتاب النفس ، ٣ ، ٦ ، ٤٣٠ أ ٢٦ — ٢٨ (طبعة الأكاديمية البروسية ، جـ ١) :

ἡ μὲν οὖν τῶν ἀδιαιρέτων νόησις ἐν τούτοις, περὶ ἃ οὐκ ἔστι τὸ ψεῦδος· ἐν οἷς δὲ καὶ τὸ ψεῦδος καὶ τὸ ἀληθές, σύνθεσίς τις ἤδη νοημάτων ὥσπερ ἓν ὄντων.

— ترجمة إسحق بن حنين ، طبعــة بدوى ، ص ٧٥ : « فالإدراك لما لا تجزئة له لا يكون إلا بما لا كذب فيه . والتى فيها كذب وصدق ففيها تركيب معان كأنها قائمة فى نفسه » .

— ترجمة الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى ، ص ١١٤ : « يحصل تعقل الأشياء اللامنقسمة فى الأمور التى لا يمكن أن يقع فيها غلط . ولكن الأشياء التى يجوز عليها الخطأ والصواب ، ففيها تركيب من معان ، وكأنها معنى واحد » .

(١) أرسطو ، ١٦ أ ٩ — ١٣ : ἔστι δ' ὥσπερ ἐν τῇ ψυχῇ ὁτὲ μὲν νόημα ἄνευ τοῦ ἀληθεύειν ἢ ψεύδεσθαι, ὁτὲ δὲ ἤδη ᾧ ἀνάγκη τούτων ὑπάρχειν θάτερον, οὕτω καὶ ἐν τῇ φωνῇ· περὶ γὰρ σύνθεσιν καὶ διαίρεσίν ἐστι τὸ ψεῦδος καὶ τὸ ἀληθές.

والاسم والكلمة يشبهان المعانى المفردة التى لا تصدق ، ولا تكذب ، وهى التى تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا : إنسان ، وبياض .

فإنه متى لم يقترن به : يوجد، أو ليس يوجد ، فليس هو بعد لا صادقا ، ولا كاذبا . بل إنما يدل على الشىء المشار إليه من غير أن يتصف ذلك الشىء بصدق ، ولا كذب[1] .

١ — التى : الذى د

٢ — هو : سقطت من د

— ت . ع . ١٧٩ أ ١٠ — ١٣ : « وكما أن فى النفس ربما كان الشىء معقولا من غير صدق ، ولا كذب ، وربما كان الشىء معقولا ، قد لزمه ضرورة أحد هذين الأمرين ، كذلك الأمر فيما يخرج بالصوت ، فإن الصدق والكذب إنما هما فى التركيب والتفصيل » .

لاحظ أن القراءة التى نجدها فى طبعة Pollak هى : « إنما هما » وهى قراءة مخطوط الأورغانون . أما القراءة التى نجدها فى طبعة بدوى « فهو » .

(١) أرسطو ، ١٦ أ ١٣ — ١٦ : τὰ μὲν οὖν ὀνόματα αὐτὰ καὶ τὰ ῥήματα ἔοικε τῷ ἄνευ συνθέσεως καὶ διαιρέσεως νοήματι, οἷον τὸ ἄνθρωπος ἢ τὸ λευκόν, ὅταν μὴ προστεθῇ τι· οὔτε γὰρ ψεῦδος οὔτε ἀληθές πω. σημεῖον δ' ἐστὶ τοῦδε.

— ت . ع . ١٧٩ أ ١٣ — ١٥ : « فالأسماء والكلم أنفسها تشبه المعقول من غير تركيب ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا : « إنسان » أو « بياض » ، متى لم نستثن معه بشىء . فإنه ليس هو بعد حقا ، ولا باطلا ، إلا أنه دال على المشار إليه به » .

نستثن : هكذا فى مخطوط الأورغانون . ولكنا نجد : يستثن فى طبعتى بولاك وبدوى :

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٦ : « فالأسماء والكلم فى الألفاظ تناظر المعقولات المفردة التى لا تفصيل فيها ولا تركيب ، فلا صدق فى إفرادها ، ولا كذب » .

أرسطو ، من النفس ، ٤٣٢ أ ١٠ — ١٢ = ترجمة الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى ، ص ١٢٠ : « ومع ذلك فالتخيل يتميز عن الإثبات والنفى ، إذ يجب أن تترتب المعانى لتكوين الصادق ، أو الكاذب » .

وانظر : تعليقات روس فى طبعته ، ص ٣١٠ .

ولذلك كان قولنا : عنز أيل ، وعنقاء مغرب ، ليس يتصف بصدق ، ولا كذب ، ما لم يقـرن بذلك قولنا : يوجد ، أو ليس يوجـد ، إما مطلقا ، وإما فى زمان ، فنقـول عنز أيل موجـود ، عنز أيل غير موجود ، عنز أيل يوجد أو لا يوجد [١] .

---

٢ — كذب : يكذب د // يقرن : يقترن د // قولنا : سقطت من ف
٣ — فنقول : نقول د

---

(١) أرسطو ، ١٦ أ ١٦ — ١٨ : καὶ γὰρ ὁ τραγέλαφος σημαίνει μέν τι, οὔπω δὲ ἀληθὲς ἢ ψεῦδος, ἐὰν μὴ τὸ εἶναι ἢ εἶναι προστεθῇ ἢ ἁπλῶς ἢ κατὰ χρόνον.

— ت . ع . ١٩٧ أ ١٥ — ١٧ : «فان قولنا أيضا عنز أيل قد يدل على معنى ما ، لكنه ليس هو بعد حقا ولا كذبا ، ما لم يقرن معه يوجود أو غير موجود مطلقا ، أو فى زمان » .

يوجد فى هامش مخطوط الأورغانون ، ١٧٩ أ ، إلى يسار المتن ، تعليق نصـه : « أبو بشر يقول : إن بعض المفسرين يزعم أنه يريد بقوله «مطلقا» الزمان الحاضر ، وبالزمان الزمانين الملحقين بالحال . وقوم قالوا : إنه إنمـا أراد بقوله « مطلقا » الزمان الدائم ، و بالزمان الزمان عينه ، أعنى الحال والمستقبل والمـاضى » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٦ : « واعلم أنه إذا كان الشىء معدوما فى نفسه ، محالا فى وجوده ، ولم يكن تصوره وحده أو التلفظ بلفظه وحده يدل على صـدق أو كذب ، ما لم يقترن به أنه موجود أو غير موجود اقترانا فى الذهن أو فى اللفظ . مثلا بأن يعتقد أن عنز أيل موجود ، أو يعتقد أنه غير موجود ، ويقال إن عنز أيل موجود ، و يقال إن عنز أيل غير موجود ، إما مطلقا بلا اشتراط زمان ، أو باشتراط زمان أنه كان موجودا فيه ، أو يكون موجودا فيه ، أو زمان حاضر » .

القول فى الاسم

والاسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان من غير أن يدل واحد من أجزائه — إذا أفرد — على جزء من ذلك المعنى ، سواء كان الاسم المفرد بسيطا مثل زيد أو عمرو ، أو مركبا مثل عبد الملك الذى هو اسم لرجل . وذلك أن عبد الملك الذى هو اسم لرجل ، إذا أفرد « عبد » أو « الملك » لم يدل على جزء من المعنى الذى دل عليه بمجموعهما ، كما يدل عليه فى قولنا « عبد الملك » إذا أردنا أنه عبد الملك ، فإن « عبدا » يدل هاهنا على جزء من المعنى الذى دل عليه قولنا « عبد الملك » ، وكذلك « الملك » يدل على جزء من المعنى[1] .

٢ — لفظ : صوت ف

٥ — عبد : العبد د

٧ — الملك : الملك د // يدل هاهنا : هنا يدل د

(١) أرسطو ، ١٦ أ ١٩ — ٢٢ : ὄνομα μὲν οὖν ἐστὶ φωνὴ σημαντικὴ κατὰ συθήκην ἄνευ χρονου, ἧς μηδὲν μέρος ἐστὶ σημαντικὸν κεχωρισμένον· ἐν γὰρ τῷ Κάλλιππος τὸ ἵππος οὐδὲν αὐτὸ καθ' ἑαυτὸ σημαίνει ὥσπερ ἐν τῷ λόγῳ τῷ καλὸς ἵππος.

— ت . ع . ١٧٩ ب ٢ — ٤ : « فالاسم هو لفظة دالة بتواطؤ ، مجردة من الزمان ، وليس واحد من أجزائها دالا على انفراده . وذلك أن « قليس » إذا أفرد منه « ايس » لم يدل بانفراده على شيء كما يدل فى قولك « قالوس ايس » أى « فرس فاره » .

فى هامش فى ورقة ١٧٩ ب من مخطوط الأورغانون فى أعلى الصحيفة إلى يمين المتن نجد التعليق التالى : « قليس » اسم إنسان . وهذه اللفظة فى اليونانى مركبة من « ايس » وهو فرس ، ومن « قالوس » وهو فاره . ونظير ذلك فى العربى قولنا « عبد الملك » إذا جعل اسما لرجل . فإنه إذا أفرد منه الملك لم يدله على حياله على شيء ، مثل ما يدل إذا كان وصفا لرجل بأنه عبد الملك » .

والفرق بين الأسماء البسيطة والأسماء المركبة ، مثل عبد قيس و بعلبك ، أن الجزء من الاسم البسيط ، وهو المقطع الواحد من المقاطع التي ركب منها الاسم ، ليس يدل على شيء أصلا ، لا بالذات ولا بالعرض ، مثل الزاى من زيد .

وأما الجزء من الاسم المركب فليس يدل — إذا أفرد — إلا بالعرض ، مثل أن يتفق لمن اسمه « عبد الملك » أن يكون عبدًا للملك[1] .

---

١ — الأسماء البسيطة : الأشياء البسيط د

٣ — الزاى : الزاء د // من : ف د

= قارن : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٣٠ : « فان قالوس ابس اسم مركب في اليونانية وهو قد يستعمل لقبا لشخص إنسان ، مثل قالوس ابس المنجم الذى يذكره أرسطوطاليس في كتاب ما بعد الطبيعة [١٠٧٣ ب ٣٢] وقد يستعمل لقبا لفرس فاره » .

وانظر : أرسطو ، عن فن الشعر ، ١٤٥٧ أ ١٠ وما بعده = ت ، ع ، طبعة بدوى ، ص ١٢٧ — ١٢٨ . قارن : بدوى ، فن الشعر ، ص ٥٦ .

ابن رشد ، تلخيص الشعر ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣٦ — ١٣٧ = طبعة بدوى ، ص ٢٣٦ .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ .

ابن باجه ، في كتاب بارى أرمينياس لأبي نصر الفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣ .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٧ .

(١) أرسطو ، ١٦ أ ٢٢ — ٢٧ : οὐ μὴν οὐδ' ὥσπερ ἐν τοῖς ἁπλοῖς ὀνόμασι, οὕτως ἔχει καὶ ἐν τοῖς συμπεπλεγμένοις· ἐν ἐκείνοις μὲν γὰρ τὸ μέρος οὐδαμῶς σημαντικόν, ἐν δὲ τούτοις βούλεται μέν, ἀλλὰ οὐδενὸς κεχωρισμένον, οἷον ἐν τῷ ἐπακτροκέλης τὸ κέλης οὐδὲν σημαίνει καθ' ἑαυτό .

= ت ، ع ، ١٧٩ ب ٥ — ٨ : « وليست الحال أيضا في الأسماء المركبة كالحال في الأسماء البسيطة ، وذلك أن الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيء أصلا ، وأما الاسم المركب فمن شأن الجزء منه أن يدل على شيء ، لكن ليس على الانفراد ، مثل قولك « فيلوسوفس » أى مؤثر الحكمة » .

في هامش في أعلى الورقة ١٧٩ ب من مخطوط الأورغانون إلى اليسار نجد : « الاسم البسيط هو ما دل على معنى مفرد مثل قولك « زيد » ، وليس يدل جزءا هذا الاسم ، أعنى الياء والدال ، على معنى أصلا .

وإنما زيد فى حد الاسم «بتواطؤ» من قبل أن الألفاظ التى ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع ، مثل كثير من الأصوات التى تنطق بها الحيوانات وهى الأصوات التى لا تكتب . فإن الأصوات التى ينغم بها كثير من الحيوانات مؤلفة من المقاطع التى تؤلف منها الألفاظ التى ينطق بها الإنسان ، أو من مقاطع مؤلفة

---

٢ — الأصوات : الألفاظ ل

٣ — الأصوات : الألفاظ ل // الأصوات : الألفاظ ل

٤ — الألفاظ : الأصوات د ، ف

= والاسم المركب هو ما دل على مركب بوجه من الوجوه ، مثل قولك « فيلوسوفس » أى مؤثر الحكمة . فانه فى لسان اليونان اسم واحد مركب . إلا أن هذا الاسم قد يوهم الجزء منه ، كقولك « الحكمة » على أنه يدل ، وليس ذلك على الحقيقة . وذلك أن مؤثر الحكمة إنما يدل على الإنسان . فالحكمة فى هذا الاسم ليست تدل على الانفراد ، ولكن مع شىء آخر أضيف إليها » .

ضرب أرسطو مثلا بكلمة نادرة هى لفظة ἐπακτροκέλης ، وكلمة κέλης وحدها تعنى حصانا ، كما تعنى زورقا . أما كلمة ἐπακτροκέλης فتدل على قارب سريع يستخدمه القراصنة .

وواضح أن المترجم العربى استعمل كلمة من أصل يونانى أصبحت ذائعة فى عصره وهى كلمة « فيلوسوفس » ، أى فيلسوف .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : « كقولنا عبد الملك ... فمن حيث هو صفة يدل بجزئه على جزء المسمى ، ومن حيث هو لقب فليس بذاته يدل جزؤه على جزء المسمى ، بل بالعرض » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٧ — ٨ : « ومعنى قولنا : « وليس ولا واحد من أجزائه دالا على انفراده » معناه أنا لا نقصد فى دلالتنا بقولنا « الإنسان » أن ندل بواحد من أجزائه على شىء ألبتة ، من حيث هو منفرد ... وليس هذا فى مثل لفظة « الإنسان » فقط ، بل وفى الألفاظ التى هى بحسب المسموع مركبة ، لكنها لا يدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقولهم « عبد الملك » ... » .

من حروف تقاربها فى المخـرج ، وهى دالة على معـان فى أنفسها ، أعنى عنـد الحيوان[1] .

---

١ — أعنى : سقطت من ف

---

(١) أرسطو ، ١٦ أ ٢٧ — ٢٩ : τὸ δὲ κατὰ συνθήκην, ὅτι φύσει τῶν ὀνομάτων 'οὐδέν ἐστιν, ἀλλ' ὅταν γένηται σύμβολον, ἐπεὶ δηλοῦσί γέ τι καὶ οἱ ἀγράμματοι ψόφοι, οἷον θηρίων, ὧν οὐδέν ἐστιν ὄνομα.

— ت . ع . ١٧٩ ب ٨ — ١٠ : « وأما قولنا « بتواطؤ » فمن قبل أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع ، إلا إذا صار دليلا . فان الأصوات أيضا التى لا تكتب نجدها قد تدل مثل أصوات البهائم ، إلا أنه ليس شىء منها اسما » .

عندها : بدون نقط فى مخطوط الأورغانون . والقراءة الموجودة فى شرح الفارابى هى : نجدها . أما قراءة الدكتور بدوى : يجدها ، فلا سند لها .

قد تدل ، نجد فى طبعتى بدوى وبولاك : فتدل ، وهذا سهو . فالقراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون ، كما هى موجودة فى المتن الذى علق عليه الفارابى (انظر شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٣١ ، سطر ٨) .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٣ : « فانها إنما تدل بالتواطؤ ، أعنى أنه ليس يلزم أحدا من الناس أن يجعل لفظا من الألفاظ موقوفا على معنى من المعانى ، ولا طبيعة الناس تحملهم عليه ، بل قد واطأ تاليهم أولهم على ذلك وسالمه عليه . . . . » .

وهناك حكاية طريفة ذكرها هيرودوت فى تاريخه ، ٢ ، ٢ ، عن الملك بساتيك عندما أراد أن يعرف أى الشعوب أقدم ، فعهد بطفلين ولدا حديثا إلى راع ، وحرم عليه التحدث على مسمع منهما ، وأمره أن يأتى بمعز لإطعام الطفلين . ولما بدأ الطفلان فى الكلام الواضح ، قالا : بيكوس bekos . وواضح أن هذه الكلمة إن هى إلا محاكاة لثغاء المعز .

يوجد تعليق إلى يمين المتن فى مخطوط الأورغانون ، ١٧٩ ب ، نصه كالآتى : « بعض القدماء يرى أن الأسماء بالطبع ، ومنهم من يرى أنها بتواطؤ . ومن يرى أنها بالطبع : بعضهم رأى أنها بمنزلة الظلال والخيالات ، مثل اروموجنس ؛ وبعضهم يرى أنها ملائمة مناسبة للمسميات ، بمنزلة أفلاطن . ومن يرى أنها بتواطؤ : بعضهم يرى أنها كيف ما اتفق ، بمنزلة إقراطيس الذى سمى أحد أولاده الف ، والآخر باء . ومنهم من يرى أنها بتواطؤ إلا أنها مناسبة ملائمة للمسميات ، مثل أرسطوطالس » .

وهناك تعليق آخر نصه كالآتى : « يجب أن يغير ترتيب هذا الكلام ويصير هكذا : وأما قولنا بتواطؤ فمن قبل أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع ، فإن أصوات البهائم قد تدل ، وليس شىء منها اسما إلا إذا صار دليلا » . —

والاسم منه محصل ، ومنه غير محصل .

---

١ — منه سقطت من ف

— الذى أرى فهو هذا : كأنه يقول : أما زيادتنا فى حد الاسم بتواطؤ فمن قبل أن ليس من الأسماء اسم بالطبع . وأما زيادتنا دال فلأن ليس من الأصوات ما يكون اسما إلا إذا صار دليلا » .

شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٣١ : «وقوله الأصوات أيضا التى لا تكتب ، يعنى بها الأصوات التى لم يتفق أن دل عليها بالخطوط . فهذه قد تدل ؛ يعنى تدل تلك البهائم التى تصوت بها بعضها بعضا على ما فى نفوسها من مفزع أو ملذ أو مؤذ . فإن كثيرا من الحيوانات تنذر بعضها بعضا .

وقوله مثل أصوات البهائم ينبغى أن تفهم منه على هذا التفسير مثل أصوات البهائم التى تنطق بألفاظ» .

شرح الفارابى ، ص ٥٠ ب ١٥ : «هذا رأى أرسطوطاليس فى القول وفى الألفاظ المفردة جميعا . فإن قوما يرون فى الألفاظ المفردة الدالة أنها ليست على طريق المواطأة . فبعضهم يرى أنها بالطبع ، وبعضهم يرى أنها آلة استخرجت بالإرادة على ما تستخرج آلات الصنائع . وذلك أنهم يقولون إن كل لفظة دالة فينبغى أن تكون محاكية للمعنى المدلول عليه ومعرفة بطبعها لذات ذلك الشىء ، أو لعرض يكون ملائمة للدلول عليه خاصة وتكون اللفظة بطبعها محاكية ، مثل قولنا : هدهد ، للطائر الذى يحاكى هذه اللفظة صوته الخاص به ، ومثل العقعق ، ومثل خرير الماء . وربما لم تكن اللفظة بأسرها محاكية ، ولكن بعض أجزائها مثل زنبور وطنبور ، فإن المقطع الأول من زنبور يحاكى دويه إذا طار ، وطنبور يحاكى الجزء الأول من هذه اللفظة صوت الآلة . وربما كان حرف واحد من حروفه محاكيا له أو لعرض من أعراضه . وذلك أنه إن كان آلة وكانت كل آلة فبنيتها وخلقتها خلقة يصدر عنها الفعل المطلوب بتلك الآلة ، مثل المثقب للثقب ومثل المنشار ، ومثل سائر الآلات الأخر . كذلك اللفظ الدال لما كان آلة القوة الناطقة فينبغى أن تكون نفس صيغتها صيغة تعرف المدلول عليه ، وإنما يكون ذلك بأن يحاكيا .

وآخرون رأوا أن الألفاظ المفردة الأول باصطلاح وتواطؤ ، وأما المشتق من الأول والأسماء المركبة من الأول فليست باصطلاح ، وإنما ألزمت طبيعة الأمر المدلول عليه أن يدل عليه باسم مركب ، أو باسم مشتق من الألفاظ المفردة الأول .

وقوم آخرون رأوا هذا فى الأقاويل ، لا فى الألفاظ المفردة . فإنهم يزعمون أن تركيب الأقاويل تابع لتركيب الأمور ، وأنها تحاكى بها الأمور المركبة . وقول هؤلاء أشد اقناعا ، لأنا إنما نركب الأقاويل من الألفاظ التى تدل على أجزاء الأمر المركب الذى يدل عليه القول . وأرسطوطاليس يرى أن جميع ذلك باصطلاح وتواطؤ . فإن الأقاويل ليس تركيبها من نوع تركيب الأمور ، وإنما اصطلح على أن يكون تركيب كذى دالا على تركيب أمر ما . ولو جعل القول تركيب آخر يصطلح على أنه دال على هذا التركيب لكان يدل عليه ، مثل ما يدل عليه التركيب الأول . ومحاكاة تركيب المعانى بتركيب اللفظ هى مصطلح عليه ، فكأنه اصطلح على أن يكون محاكيا له لا على أنه فى طباع الأمر أن يكون تركيبه مشابها لتركيب اللفظ بالطبع ، لكن بالاصطلاح . فإن محاكاة الأمور المتشابهة بعضها بعضا هى محاكاة بالطبع . ومحاكاة التركيب فى اللفظ لتركيب المشار إليه فى المعنى هو بالاصطلاح . —

فأما المحصل فهو الاسم الدال على الملكات ، مثل إنسان ، وفرس .

وأما غير المحصل فهو اسم الذى يركب من اسم الملكة وحرف « لا » فى الألسنة التى يستعمل فيها هذا النوع من الاسم . مثل قولنا : لا إنسان ، ولا حيوان[1] .

وهذا الصنف من الأسماء إنما سمى اسما غير محصل ، لأنه لا يستحق أن يسمى اسما بإطلاق ، إذ كان لا يدل على ملكة ، ولا هو أيضا قول سالب . لأن دلالته دلالة الاسم المفرد ، و إن كان مركبا . ولذلك قد يلحقه السلب ، كما يلحق الاسم المحصل .

---

١ — إنسان : الإنسان د

— وأما الألفاظ المفردة فان الألفاظ الأول بين أنها ليست تحاكى شيئا من المعانى أصلا ولا عرضا من أعراضه . وأما المشتقة منها فانها باصطلاح دلت على مادلت عليه غير المشتقة . وكذلك الأسماء المركبة فى اللسان التى توجد فيه الأسماء المركبة ، مثل الفارسية واليونانية » .

(١) أرسطو ، ١٦ أ ٣٠ — ٣٢ : τὸ δ' οὐκ ἄνθρωπος οὐκ ὄνομα. οὐ μὴν οὐδὲ κεῖται ὄνομα ὅ τι δεῖ καλεῖν αὐτό· οὔτε γὰρ λόγος οὔτε ἀπόφασίς ἐστιν. ἔστω ὄνομα ἀόριστον.

— ت . ع . ١٧٩ ب ١٠ — ١٢ : « وأما قولنا : «لا — إنسان» فليس باسم ، ولا وضع أيضا اسم ينبغى أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا < قضية > سالبة . فليكن اسما غير محصل » .

< قضية > : غير موجودة فى مخطوط الأورغانون ولا فى طبعة Pollak ولا فى شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٣٢ .

انظر : الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١١ .

والمرجع نفسه ، ص ٣٩ و ٤٠ .

ابن باجه ، فى كتاب بارى أرمينياس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : « والاسم المحصل وغير المحصل يوجد فى جميع المقولات ، فان المقولات إذا أخذت معانيها فى موضوعاتها التى شأنها أن توجد فيها ، دل عليها باسم مشتق ، ويسمى ذلك الاسم المشتق ، مثل جميع الفصول فى مقولة الجوهر ، مثل ناطق ، وحساس .

والاسم أيضا إذا نُصب أو خُفض، أو غير تغييرا آخر مما أشبه ذلك، لم يقل فيه أنه اسم بإطلاق، بل اسم مصرف، فتكون الأسماء منها أيضا مصرفة، ومنها غير مصرفة. والحد الذي حد به الاسم يشملها جميعا [1].

---

١ — إذا : إن د ٢ — اسم مصرف : أسما مصرفا د
// منها أيضا : أيضا منها د
٣ — الاسم : + لمملهما د

= وإذا أخذت معانيها مرتفعة عن موضوعاتها التي شأنها أن توجد فيها ، دل عليها باسم مبنى من اسم الملكة ومن لفظ يدل على ارتفاع الملكة ، مثل قولنا : حيوان لا ناطق ، وجسم لا متغذ » .

ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٩ : « وقول أبي نصر : « كقولنا عدد لا زوج » فإنه إيجاب معدول وهو رفع الشيء عما شأنه أو شأن بعضه أن يكون باضطرار زوجا من أجل أن الستة والثمانية وسائر الأعداد التي هي زوج ليست زوجا بما هي ستة ولا ثمانية بل بما هي عدد . فقد لحق إذا هذه الطبيعة باضطرار ، وإن كانت زوجا على معنى أنها لا تلحق طبيعة أخرى غير هذا الشيء أو بعضه . فكأن الضرورة هنا ضرورة الحكم ، لا ضرورة الطباع » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢ — ١٣ : « لكن للقائل أن يقول : إنك جعلت حد الاسم « أنه ولا جزء منه يدل » ، وهاهنا أسماء كقولك : « لا إنسان» ، « ولا بصير» ، ولا شك في أنها أسماء ... وكيف وقولنا : « لا بصير » ، يقوم مقام قولنا « الأعمى » ، ثم نجد لفظ « الا» ولفظة «الإنسان» ، ولفظة « الا » ولفظة « البصير » يدلان على معنى ، ويتألف من معنيهما معنى الكل . فنقول إنها بالحقيقة ليست اسما ، ولم يوضع لها ، من حيث هي كذلك اسم يدل عليها ، بل هي من جملة الألفاظ المؤلفة التي في قوة المفردة كالحدود ، وكما يقال : راعى الشاة، وراعي الحجارة ، وإن لم يكن ذلك على الإطلاق . أقول لأن تركيبها ليس من ألفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل الا إنسان، فإنه مركب من اسم ومن أداة سلب ، ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ؛ فإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك فلا يجب أن يغتر بدخول حرف السلب فيها ، أن فيها سلبا ، كلا ! بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ، بل تصلح أن توجب وأن تسلب، وأن توضع للإيجاب والسلب . فإذ كانت قريبة المجانسة للأسماء، فلتسم أسماء غير محصلة » .

إلا أن الفرق بين المصرف وغير المصرف ، وهو المرفوع فى كلام العرب ، أنه إذا أضيف إلى الأسماء ، وهى التى تسمى المسائلة أيضا : كان أو يكون ، أوهو الآن ، فقيل : زيداً كان بالنصب ، أو زيد يكون بالخفض ، لم يصدق ولم يكذب .

---

٢ — أيضا : + مثل د

= (١) أرسطو ، ١٦ أ ٣٢ — ١٦ ب ٢ : ὅτι ὁμοίως ἐφ' ὁτουοῦν ὑπάρχει καὶ ὄντος καὶ μὴ ὄντος. τὸ δὲ Φίλωνος ἢ Φίλωνι καὶ ὅσα τοιαῦτα, οὐκ ὀνόματα ἀλλὰ πτώσεις ὀνόματος. λόγος δέ ἐστιν αὐτοῦ τὰ μὲν ἄλλα κατὰ τὰ αὐτά.

= ت . ع . ١٧٩ ب ١٢ — ١٤ : « فأما الاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييرا آخر مما أشبه ذلك ، فليس يكون اسما ، لكن تصريفا من تصاريف الاسم . وحد الأسماء المصرفة هو ذلك الحد الذى للأسماء إذا لم تصرف بعينه » .

آخر : سقطت من طبعة بدوى ، ولكنها موجودة فى مخطوط الأورغانون .

لاحظ أنه لا يوجد فى الترجمة العربية القديمة ما يقابل الجملة اليونانية : ὅτι . . . . καὶ μὴ ὄντος مما يعزز رأى القائلين بحذفها .

كما أنه لا يوجد فى الترجمة مقابل للتعبير اليونانى τὸ δὲ Φίλωνος ἢ Φίλωνι وقد استعاض المترجم العربى منه بما يؤدى المعنى بوضوح أكبر : فأما الاسم إذا نصب أو خفض .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٢ : « والاسم قد يكون مائلا ، وقد يكون مستقيما » .

ابن باجه ، فى كتاب بارى أرمينياس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٩ : « ولذلك قال : إنه يكون أكثر إعراب الاسم المستقيم الرفع ، وأكثر إعراب الأسماء المائلة النصب والخفض .

وقال : والأسماء المائلة تسمى المصرفة ، لأن الاسم المستقيم من حيث هو الموضوع المعد لأن يسند إليه صار ثابتا ، وصارت الأسماء المأخوذة معه مصرفة » .

ابن باجه ، من كتاب العبارة ، ص ٣٦ — ٣٧ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٤ أ ؛

والاسم الغير مصرف، وهو المسمى المستقيم، إذا أضيف إليه واحد من هذه، كان صادقا أو كاذبا، مثل قولنا : زيدٌ كان، أو زيدٌ وجد، بالرفع .[1]

فهذا هو ما ذكره من حد الاسم، وأصنافه .

---

١ — مصرف : المصرف د // المستقيم : بالمستقيم د
٢ — صادقا : صادق ه // وجد : يوجد د

---

(١) أرسطو، ١٦ ب ٢ — ٥ : ὅτι δὲ μετὰ τοῦ ἔστιν ἢ ἦν ἢ ἔσται οὐκ ἀληθεύει ἢ ψεύδεται, τὸ δὲ ὄνομα ἀεί· οἷον Φίλωνός ἐστιν ἢ οὐκ ἔστιν· οὐδὲν γάρ πω οὔτε ἀληθεύει οὔτε ψεύδεται.

— ث. ع. ١٧٩ ب ١٤ — ١٥ : « إلا أن الفرق بين تلك وبين هذه أنه إذا أضيف إلى الأسماء المصرفة — كان، أو يكون، أو هو الآن — لم تصدق ولم تكذب، والاسم إذا أضيف إليه واحد من هذه كان أبدا صادقا أو كاذبا . ومثال ذلك : « فلان » بالخفض كان أو لم يكن . فان هذا القول ليس هو بعد صادقا ولا كاذبا » .

الفارابي، كتاب العبارة، تحقيق محمد سليم سالم، ص ١٤ : « وخاصة المسائل أنه إذا أضيف إلى شيء من الكلم الوجودية لم يحصل منها قضية، ولم تصدق ولم تكذب، كقولنا : لزيد كان أو يكون» .

ابن باجه، فى كتاب بارى أرمينياس، تحقيق محمد سليم سالم، ص ١٩ : « فان من خاصة المسائل أنه متى أضيف إليه الكلم الوجودية لم يكن منه قول تام » .

ابن سينا، العبارة، تحقيق الخضيرى، ص ١٤ .

القول في الكلمة

والكلمة ، وهى التى تسمى عند العرب الفعل ، هى لفظ دال على معنى ، وعلى زمان ذلك المعنى المحصل بأحد الأزمان الثلاثة التى هى الماضى ، أو الحاضر ، أو المستقبل ، وليس واحد من أجزائه يدل أيضا على انفراده ، وذلك بالذات[1] .

وخاصة الكلمة أنها تكون أبدا خبرا ، لا مخبرا عنه ، ومحمولا ، لا موضوعا . ولذلك تدل أبدا على معنى شأنه أن يحمل على غيره ، وذلك إما بأن تكون بصفتها

---

٢ — وهى : سقطت من ف // عند : + نحوى ف
٣ — الأزمان : الأزمنة د ٣ — : أو الحاضر أو المستقبل : أو المستقبل أو الحاضر د
٥ — عنه : عنها د

---

(١) أرسطو ، ١٦ ب ٦ — ٧ : ῥῆμα δέ ἐστι τὸ προσσημαῖνον χρόνον, οὗ μέρος οὐδὲν σημαίνει χωρίς, καί ἐστιν.

= ت.ع. ١٨٠ أ ٢ — ٣ : « وأما الكلمة فهى ما يدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحد من أجزائه يدل على انفراده » .

الفارابى ، العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٧ : « والكلمة لفظ مفرد دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، ويدل ببنيته ، لا بالعرض ، على الزمان المحصل الذى فيه ذلك المعنى . والزمان المحصل هو المحدود بالماضى والحاضر والمستقبل » .

ابن باجه ، فى كتاب بارى أرمينياس للفارابى ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٤ : « وقد توجد معانى المقولات من حيث تلحقها نسبة محصلة بالماضى والمستقبل والحاضر ، فيدل عليها بلفظ يسمى الكلمة . فإن معانى المقولات عامها وخاصها قد توجد داخلة فى زمان محصل بالماضى والمستقبل والحاضر » .

المرجع نفسه ، ص ١٦ : « فلذلك نتم حد الكلمة : أنه لفظ دال على معنى مفرد يمكن أن يفهم وحده وبنفسه ويدل ببنيته ، لا بالعرض ، على الزمان المحصل الذى فيه ذلك المعنى ، ويدل على موضوعه من غير تصريح ، ويدل على وجود المعنى لشىء خارج النفس فى الزمان المحصل » .

تدل على المعنى المحمول ، وعلى ارتباط المحمول بالموضوع ، وذلك حيث تكون خبرا بنفسها ، مثل قولك : زيد يصح، زيد يمشى ، وإما أن تكون بصفتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع ، إذا كان المحمول اسما من الأسماء ، مثل قولك : زيد يوجد حيوانا .

٥ والمحمول الذى يدل على ارتباط بالموضوع : إما أن يكون مما يقال فى موضوع ، وذلك إذا كان عرضا فى الموضوع ، وإما أن يكون مما يقال على موضوع ، إذا كان المحمول جزءا من الموضوع .

وما زيد فى حد الكلمة من أنها تدل — مع دلالتها على المعنى — على زمان ذلك المعنى هو الفصل الذى به تفارق الكلمة الاسم . وذلك أن قولنا : ١٠ « يصح » ، وهو كلمة تدل على ما يدل عليه قولنا : « صحة » وهو اسم ، وعلى الزمان الحاضر ، أو المستقبل الذى فيه توجد الصحة .[1]

---

٧ — المحمول : الموضوع ل // الموضوع : المحمول ل

٩ — قولنا : سقطت من ف — ١١ — فيه : سقطت من ل

---

(١) ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ١٧ : « قيل فى التعليم الأول : وأما الكلمة فانها تدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراده » .

لاحظ أن جملة « قيل فى التعليم الأول » قد حذفت فى طبعة الخضيرى ، مع أنها موجودة فى كثير من المخطوطات . ولاحظ أيضا أن ابن سينا يردد هنا كلمات الترجمة العربية القديمة .

وقارن : أرسطو ، عن فن الشعر ، ١٤٥٧ أ ١٤ وما بعده :

ῥῆμα δὲ φωνὴ συνθετὴ σημαντική, μετὰ χρόνου, ἧς οὐδὲν μέρος σημαίνει καθ' αὑτό, ... τὸ δὲ βαδίζει ἢ βεβάδικε προσσημαίνει τὸ μὲν τὸν παρόντα χρόνον τὸ δὲ τὸν παρεληλυθότα.

= ت ، ع ، طبعة بدوى ، ص ١١٢٨ : « أما الكلمة فهى صوت دال أو لفظة دالة تدل — مع =

والكلمة أيضا منها محصلة ، ومنها غير محصلة . والمحصلة هى التى تدل على

= ما تدل عليه — على الزمان ، جزء من أجزائه لا يدل على انفراده ، كما يدل جزء من أجزاء الأسماء على انفراده . وذلك أن قولنا : « إنسان » أو « أبيض » ليس يدلان على الزمان . أما ذاك فعلى الزمان الحاضر ، وأما هذا فعلى الزمان الماضى » .

ابن رشد ، تلخيص الشعر ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣٧ = طبعة بدوى ، ص ٢٣٦ .

(١) أرسطو ، ١٦ ب ٧ — ١١ : ἀεὶ τῶν καθ' ἑτέρου λεγομένων σημεῖον.
λέγω δ' ὅτι προσσημαίνει χρόνον, οἷον ὑγίεια μὲν ὄνομα, τὸ δὲ ὑγιαίνει ῥῆμα· προσσημαίνει γὰρ τὸ νῦν ὑπάρχειν. καὶ ἀεὶ τῶν καθ' ἑτέρου λεγομένων σημεῖόν ἐστι, οἷον τῶν καθ' ὑποκειμένου ἢ ἐν ὑποκειμένῳ.

= ت . ع . ١٨٠ أ ٣ — ٨ : « وهو أبدا دليـل ما يقال على غيره — ومعنى قولى انه < يدل > مع ما تدل عليـه [تدل] على زمان هـذا المعنى الذى أنا واصفه . أما قولنا صحة فاسم ، وأما قولنا صح ، إذا عنينا الآن ، فكلمة . وذلك أن هذه اللفظة تدل — مع ما تدل عليه — على أن الصحة قد وجدت للذى قيل فيه إنه صح فى الزمان الحاضر . والكلمة دائما دليل ما يقال على غيره ، كأنك قلت ما يقال على الموضوع ، أو ما يقال فى الموضوع » .

وهو : وهى فى طبعة بدوى . غيره : غيرها فى طبعة بدوى .

لاحظ الخطأ الذى وقع فى طبعة بولاك ، إذ نجد : « الذى قيل فيه » والصواب : للذى قيل فيه ، كما فى مخطوط الأورغانون وفى طبعة بدوى ، ص ٦١ .

شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٣٦ — ٣٧ : « ثم قال : كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال فى الموضوع .

فقـوله : ما يقال فى الموضوع يعنى به الأعراض من حيث هى أعراض فى الشىء الموضوع لها . فان هذه إذا دل عليها بأسماء مشتقة ارتبطت بموضوعاتها بالكلم الوجودية ...

وقوله : ما يقال على الموضوع يعنى الجواهر الكلية وكليات الأعراض ، إذا حملت على أنواعها ... » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ١٧ : « وفسر هذا فى التعليم الأول ، فقيل : إن معنى هذا هو أن قولنا صح يفارق قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معـنى ، ولا تدل على زمان مقترن به . وأما صح فيدل على صحة موجودة فى زمان » .

المرجع نفسـه ، ص ١٧ : « وهو أبدا دليـل على ما يقال على غيره . فتكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ تدل — مع ما تدل عليه — على زمان » .

المعنى الذى يدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى .

والغير محصلة هى التى تدل على ما يدل عليه الاسم الغير محصل وعلى زمان ذلك المعنى . وذلك هو عدم ما يدل عليه الاسم المحصل ، أعنى العدم الذى حد فى كتاب المقولات[1] . مثل قولنا : «لا صح» ، فإنه يدل على ما يدل عليه قولنا : «صحة» ، وعلى زمان ذلك المعنى[2] .

---

٢ — ٣ — والغير محصلة ... ذلك المعنى : سقطت من د

٤ — مثل : سقطت من د

---

(١) أرسطو ، المقولات ، ١٢ أ ٢٦ وما بعده : στέρησις δὲ καὶ ἕξις λέγεται μὲν περὶ ταὐτόν τι, οἷον ἡ ὄψις καὶ ἡ τυφλότης περὶ ὀφθαλμόν· καθόλου δὲ εἰπεῖν, ἐν ᾧ ἡ ἕξις πέφυκε γίνεσθαι, περὶ τοῦτο λέγεται ἑκάτερον αὐτῶν.

— ت . ع . طبعة بدوى ، ص ٤١ — طبعة Bouyges ، ص ٩٧ : « فأما العدم والملكة فانهما يقالان فى شىء واحد بعينه ، مثال ذلك : البصر والعمى فى العين . وعلى جملة من القول : كل ما كان من شأن الملكة أن تكون فيه ، ففيه يقال كل واحد منهما » .

قارن : ابن سينا ، المقولات ، تحقيق الأب قنواتى والخضيرى والدكتور الأهوانى وسعيد زايد ، ص ٢٤٦ — ٢٤٩ .

(٢) أرسطو ، ١٦ ب ١٢ — ١٥ : τὸ δὲ οὐχ ὑγιαίνει καὶ τὸ οὐ κάμνει οὐ ῥῆμα λέγω· προσσημαίνει μὲν γὰρ χρόνον καὶ ἀεὶ κατά τινος ὑπάρχει, τῇ δὲ διαφορᾷ ὄνομα κεῖται· ἀλλ' ἔστω ἀόριστον ῥῆμα ὅτι ὁμοίως ἐφ' ὁτουοῦν ὑπάρχει, καὶ ὄντος καὶ μὴ ὄντος.

— ت . ع . ١٨٠ أ ٨ — ١٢ : « وأما قولنا «لا صح» أو قولنا «لا مرض» فلست أسميه كلمة . فانه وإن كان يدل — مع ما يدل عليه — على زمان ، وكان أيضاً <دائماً> على شىء ، إلا أنه ليس لهذا الصنف اسم موضوع . فلنسمه كلمة غير محصلة . وذلك أنها تقال على شىء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود على مثال واحد» .

والكلمة الغير محصلة هى نوع من أنواع الكلمة ، إذ كانت داخلة تحت الحد المتقدم للكلمة بإطلاق ، وموجود لهـا الخاصة المتقدمة للكلمة وهو أنهـا أبدا

---

١ — الغير محصلة : غير المحصلة .

— وكان : هذه هى القراءة الموجودة فى مخطوط الأورغانون وفى شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٣٧ ، سطر ١٤ . لكنا نجـد « فكان » فى طبعتى بولاك وبدوى . لاحظ أننا نجـد فى الأصل اليونانى καί .

< دالا > : غير موجودة لا فى المخطوط ولا فى شرح الفارابى ولا فى طبعة بولاك ، وإنما هى إضافة من الدكتور بدوى .

على مثال واحد : ترجمة لكلمة ὁμοίως فى النص الأرسطى .

يقول الفارابى فى شرحه ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٣٨ — ٣٩ ، فى تعليقه على قول أرسطو : « وذلك أنها تقال على شىء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود على مثال واحد » : وقوله هـذا فسره جل المفسرين على ظاهره ، فيقولون إن هذه الأصناف من الكلم تدل على أى شىء اتفق من الأمور ، كان موجودا أو غير موجـود ... وأما ما عندنا فى ذلك فانا نقول إن معنى هذا القـول أن الاسم غير المحصل والكلمة غير المحصلة كل واحد منهما يدل على شىء ما من الأشياء ، موجبا كان أو مسلوبا ، فهو على مثال واحد فى الحالين جميعا ، أى فى حال الإيجاب والسلب ، وإن ذلك المعنى الذى يدل عليه كل واحد من هذين غير المحصلين هو العدم الذى ذكره فى كتاب المقولات ... » .

انظر هامش ١ ، ص ٣٠ ، فيما سبق .

وقارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٧ — ٢٨ : « وقد قيل فى التعليم الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شىء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد . وهذا القول إن عنى فيه بالموجود وغير الموجود مايجعل موضوعا للكلمة ، حتى يكون قولنا : « لاصح » ينتظم جملة على كل موضـوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه ، فيكون إيجاب « لاصح » قد يصدق على الموجود وغير الوجود ، فهذا مما يمنع منه فى مباحث أخرى . وإن عنى بذلك لا الموضوع ولكن ما هو فى قوة المحمول من أمور مخالفة لدلالة لفظة « صح » حتى يكون « ماصح » يعنى به أنه مرض أو توسط أو فعل فعلا آخر غير الصحة كله يدخل تحت « ماصح » كان سديدا ، بل عندى أن الغرض فى هذا أن اللفظة تصدق على المعـنى الوجودى المضاد والمتوسط وعلى المعـنى العدمى الذى لا يحصل له فى نفسه . فقولنا : « ما أسود » يصدق على الشىء إذا كان قد ابيض وعلى الوسائط عادما ويصدق إذا كان عادما اللون كيف كان ويكون ، كما يقال : صار غير أسود » .

إنمـا تدل على ما شأنه أن يحمـل على غيره : إما حمـل الشيء على الموضـوع ، أو فى الموضوع[1] .

وإنمـا سمى هذا الصنف كلمة غير محصلة ، لأنها مشتقة من اسم غير محصل . وهذا النوع من الكلم غـير موجود فى لسان العرب ، كما كان الاسم غير المحصل غير موجود .

والكلمة : منها الكلم المصرفة ومنها غير المصرفة وهى التى يقال اسم الكلمة عليها بإطلاق . والكلمة الغـير مصرفة هى التى تدل فى لسان كثير من الأمم على الزمان الحاضر ، والمصرفة هى التى تدل على الزمان الذى يوجد كأنه دائر حـول الزمان الحاضر وهو الزمان المـاضى و المستقبل[2] .

---

٢ — أو : وإما ف

٦ — الكلم : الكلمة د : سقطت من ف // غير : الغير د

٦ — ٧ — وهى . . . . . المصرفة : سقطت من د لتكرير كلمة مصرفة .

٨ — والمصرفة : + والمصرفة د

٩ — وهو الزمان ... والمستقبل : سقطت من د

---

(١) الفارابى ، شرح كتاب العبارة ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٣٦ — ٣٧ : « ثم قال : كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال فى الموضـوع . فقوله : ما يقال فى الموضوع ، يعنى به الأعراض من حيث هى أعراض فى الشيء الموضوع لها . فان هذه إذا دل عليها بأسماء مشتقة ارتبطت بموضوعاتها بالكلم الوجـودية ... وقـوله : ما يقال على الموضـوع ، يعنى الجواهر الكلية وكليات الأعراض ، إذا حلت على أنواعها » .

وقارن ترجمة Edghill ، ولا سيما قوله : Moreover a verb is always a sign of something said of something else, i. e. of something either predicable of or present in some other thing.

وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة فى لسان العرب . وإنما الصيغة التى توجد له فى كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل، مثل قولنا : يصح، ويمشى .

---

١ — وليس للزمان الحاضر : سقطت من هـ

٢ — مشتركة : مشترك هـ

— (٢) أرسطو، ٣، ١٦ ب ١٦ — ١٨ : ὁμοίως δὲ καὶ τὸ ὑγίανεν ἢ τὸ ὑγιανεῖ οὐ ῥῆμα, ἀλλὰ πτῶσις ῥήματος· διαφέρει δὲ τοῦ ῥήματος, ὅτι τὸ μὲν τὸν παρόντα προσσημαίνει χρόνον, τὸ δὲ τὸν πέριξ.

— ت ، ج ، ١٨٠ أ ١٢ — ١٥ : «وعلى هذا المثال قولنا «صح» الذى يدل به على الزمان الماضى، أو «يصح» الذى يدل به على الزمان المستأنف ، ليس بكلمة ، لكن تصريف من تصاريف الكلمة . والفرق بين هذين وبين الكلمة : أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر، وهذين وما أشبههما تدل على الزمان الذى حوله» .

به : سقطت فى المرتين من شرح الفارابى ، ص ٣٩ ، سطر ١٩ و ٢٠ .

الزمان الماضى : هذه هى القراءة التى نجدها فى مخطوط الأورغانون وفى شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٣٩ ، سطر ١٩ — ٢٠ . أما القراءة التى نجدها فى طبعة پولاك : الزمان المضى » خطأ . ولا حاجة بنا إلى تصحيح بدوى ، ص ٦٢ : زمان المضى .

عن معنى كلمة πτῶσις ، انظر : أرسطو ، عن فن الشعر ، ١٤٥٧ أ ١٨ وما بعده .

ولاحظ أن قول المترجم العربى : الذى يدل به على الزمان الماضى والذى يدل به على الزمان المستأنف ، لامقابل له فى الأصل اليونانى ، لأن لفظ ὑγίανε يدل على الزمان الماضى و ὑγιανεῖ تدل على المستقبل . والفعل الدال على الحال (المضارع) هو ὑγιαίνει . ولاحظ اختلاف النبرة accent فى المضارع والمستقبل .

ليس لكلمة ما أشبههما مقابل فى النص اليونانى .

وقارن : الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٥ : « والكلمة أيضا قد تكون مستقيمة ومائلة . فالمائلة هى الدالة على الزمان الماضى أو المستقبل ، والمستقيمة هى الدالة على الزمان الحاضر» .

ابن باجه ، فى كتاب بارى أرمينياس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٨ : « ولذلك سمى الكلمة الماضية والمستقبلة مائلة ، لأنها مائلة فى الترتيب فى النفس عن « الآن » إلى جهة » .

ولذلك قال نحويوهم إنهم إذا أرادوا أن يخلصوها للاستقبال أدخلوا عليها السين أو سوف ، فقالوا : سيصبح ، أو سيمشي[١] .

والزمان الحاضر هو الزمان الذي يأخذه الذهن موجودا بالفعل ومشارا إليه ، مثل قولنا : هذه الساعة ، وهذا الوقت . ولذلك قيل اسم الزمان على هذا بإطلاق، إذ كان هو الأعرف عند الجمهور، وكان بالإضافة إليه يفهم الزمان الماضي والمستقبل . فإن الماضي هو المتقدم لهذا الزمان ، والمستقبل هو المتأخر عنه . وأما هل ما نتخيله من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما نتخيله ،أوليس بموجود، فذلك مما ليس يحتاج إليه في هذا الموضع .

---

١ — نحويوهم : نحويو العرب ف
٢ — أو : و ل
٦ — فإن الماضي ... والمستقبل : سقطت من د لتكرر كلمة والمستقبل // والمستقبل : + الذي د
٧ — ما نتخيله : ما يتخيلونه ف ؛ يتخيله د
٨ — مما : ما د // ليس : + بموجود د // يحتاج : نحتاج د

---

(١) شرح الفارابي تحقيق كوتش وماورو ، ص ٤٠ — ٤٢ : « وقوم من الناس ينكرون أن تكون كلمة تدل على الزمان الحاضر . فإنهم يزعمون أنه لا يوجد زمان حاضر أصلا ، وأن الزمان هو ماض أو مستقبل ... » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيري ، ص ١٧ — ١٨ : « والكلمة هي ما يسميها أصحاب النظر في لغة العرب « فعلا » . وقد كانت الكلمة في الوضع الأول عند اليونانيين إنما تدل من الزمان على الزمان الحاضر، ثم إذا أريد أن يدل بها على الزمان الماضي أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل . وأما العرب فلم تجر لهم العادة بإفراد كلمة للحاضر... فيقال : « إن زيدا يمشي » أي في الحال ، « ويمشي » أي في الاستقبال . فإذا حاولوا زيادة البيان ، قالوا : « إن زيدا هوذا يمشي » فاقتضى الحال ، أو قالوا : « سيمشي » أو « سوف يمشي » فاقتضى الاستقبال ... وليس للحال شكل خاص» .

والكلمة تشبه الاسم وتشاركه فى أنها إذا قيلت مفردة فهم منها معنى مستقل بذاته ، كما يفهم ذلك من الاسم إذا قيل مفردا بذاته . ولذلك إذا سمعها السامع قنع بها ، إلا أنه لا يفهم من المعنى المدرك منها أن الشىء بعد موجود ، أو غير موجود ، مثل قولنـا : كان أو يكون . هذا إذا كانت هذه الكلم اخبارا بذاتها ؛ وأما إذا كانت روابط ، فإنه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه ، كالحال فى الحرف ، لأنها إنما تدل حينئذ على تركيب المحمول مع الموضوع ، ولا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء المركبة[1] ، وذلك يكون عند التصريح بها ، مثل قولك : زيد يوجد عالمـا ،

٢ — بذاته : لذاته د ٣ — الا أنه : الا أنه د
٥ — روابط : روبطه د // بنفسه : فى نفسه ل // كالحال فى الحرف : كالحرف ف
٦ — التركيب دون فهم : سقطت من د
٧ — المركبة : المركب د

(١) أرسطو ، ٣ ، ١٦ ب ١٩ — ٢٥ : Αὐτὰ μὲν οὖν καθ' ἑαυτὰ λεγόμενα τὰ ῥήματα ὀνόματά ἐστι καὶ σημαίνει τι (ἵστησι γὰρ ὁ λέγων τὴν διάνοιαν, καὶ ὁ ἀκούσας ἠρέμησεν), ἀλλ' εἰ ἔστιν ἢ μή, οὔπω σημαίνει· οὐδὲ γὰρ τὸ εἶναι ἢ μὴ εἶναι σημεῖόν ἐστι τοῦ πράγματος, οὐδ' ἐὰν τὸ ὂν εἴπῃς αὐτὸ καθ' ἑαυτὸ ψιλόν. αὐτὸ μὲν γὰρ οὐδέν ἐστι, προσ-σημαίνει δὲ σύνθεσίν τινα, ἣν ἄνευ τῶν συγκειμένων οὐκ ἔστι νοῆσαι.

= ت . ع . ١٨٠ أ ١٥ — ٢٠ : « وأقول إن الكلم — إذا قيلت على انفرادها — فهى تجرى مجرى الأسماء ، فتدل على شىء ، وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه ، وإذا سمعه منه السامع قنع به . إلا أنها لا تدل بعد على أن الشىء < هو > أو ليس هو . فإنا ولا لو قلنا : « كانت » أو « يكون » دللنا على المعنى . وكذلك قولنا : « لم يكن » أو « لا يكون » . ولا لو قلنا : « ان » مجردا على حياله ، دللنا عليه . وذلك أنه فى نفسه ليس هو شيئا ، لكنه يدل — مع ما يدل عليه — على تركيب ما . وهذا التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المتركبة » .

أو ليس[٣] يوجد عالما .

< هو > : سقطت من مخطوط الأورغانون .

فإنا : أشار الدكتور بدوي إلى أن هذه الكلمة أصلها في مخطوط الأورغانون : أن . ولكنا نجدها في طبعة بولاك : فإن ، وفي طبعة بدوي : فانه . غير أن القراءة الصحيحة : «فانا» واضحة في مخطوط الأورغانون وموجودة في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٤٣ ، سطر ٢٢ .

إن (مجرد على حياله) : إنه في طبعة بدوي ، ولكن ذكر في هامش ٢ ، أن أصلها في المخطوط : إن ، وهي كذلك في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٤٣ ، سطر ٢٣ ، وص ٤٤ ، سطر ٢١ . قارن مخطوط الأورغانون ، ١٨٠ أ ١٩ : إن ، والقراءة واضحة جداً في المخطوط .

[٣]التركيبة : المركبة في شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٤٤ ، سطر ٢ . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

قارن ترجمة Edghill :

Verbs in and by themselves are substantival and have significance, for he who uses such expressions arrests the hearer's mind, and fixes his attention; but they do not, as they stand, express any judgement, either positive or negative. For neither are 'to be' and 'not to be' and the participle 'being' significant of any fact, unless something is added; for they do not themselves indicate anything, but imply a copulation, of which we cannot form a conception apart from the things coupled .

قارن تعليق Edghill ، هامش ١ : The words 'to be' and 'not to be' are here regarded in their strictly copulative sense.

لاحظ أن τὴν διάνοιαν تشير في ترجمة Edghill إلى السامع : arrests the hearer's mind. ولا نستطيع أن نتبين من تلخيص ابن رشد أو شرح ابن سينا إن كانت تشير إلى القائل أو السامع . ولكن الترجمة العربية واضحة في أنها تشير إلى القائل . وهكذا فهمها الفارابي : انظر شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٤٣ : « يعني أن الناطق بالاسم أو بالكلمة وحدها دون شيء آخر ليس ينطق بها إلا وقد وقف بذهنه على معنى محصل ؛ فاذا سمعه منه السامع والمخاطب — وإن لم يسمع معه لفظة أخرى — اكتفى به ، ولم يحتج إلى زيادة تقرن بواحدة منهما » .

فيكون الكلم صنفين : صنف يفهم بذاته وهى الكلم التى تكون بذاتها خبرا ، وصنف لايفهم بذاته وهى الكلم الروابط التى تسمى الوجودية .[1]

١ — صنفين : صنفان د // الكلم : الكلمة د // بذاتها : بنفسها د ، ف
٢ — صنف : صنف د // الروابط : الرابط د

(١) الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٥ : « والكلم منها وجودية ، ومنها غير وجودية .

فالوجودية هى الكلمة التى تقرن بالاسم المحمول فتدل على ارتباطه بالموضوع ، ووجوده له ، وعلى الزمان المحصل الذى فيه يوجد الاسم المحمول للموضوع ، كقولنا : زيد كان عادلا ، زيد يكون عادلا .

فتى استعملت هذه الكلم روابط لم تكن محمولات بأنفسها ، وإنما تستعمل محمولة ليصح بها حمل غيرها . وربما استعملت محمولات بأنفسها فيحصل منها قضايا ، كقولنا : زيد وجد ، وزيد كان ، إذا عنى به « حدث وجوده » .

ابن باجه ، فى كتاب بارى أرمينياس الفارابى ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٨ — ١٩ : « والكلمة الوجودية منها ما تكون تامة ، ولذلك أدخل « ما » فقال : كلمة ما وجودية ، ليخصص التامة ، لا الناقصة ، فيكون على هذا اسم « زيد » فى قولنا : زيد ضرب ، أو ضرب زيد ، مستقيما » .

ابن باجة ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٨ : « وقال : « فالوجودية هى الكلمة التى تقرن بالاسم المحمول فتدل على ارتباطه بالموضوع ، ووجوده ، وعلى الزمان المحصل الذى فيه يوجد الاسم المحمول للموضوع » ، ليس معنى « يوجد » هنا الوجود الذى هو خارج الذهن ، بل معناه : أن الكلمة التى تدل على الزمان المحصل ، تدل مع ذلك أن اسم المحمول محمول للموضوع ، وبالجملة على الارتباط . « فيوجد » هنا ليست الرابطة ، بل هى دالة على الرابطة . وإنما قال : تقرن باسم المحمول ، ولم يقل باسم الموضوع ، لأن الكلمة لا تكون رابطة إلا إذا كان المحمول اسما ، والموضوع لا يكون أبدا إلا اسما » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٨ — ٢٩ : « والكلمات الوجودية فانها نواقص الدلالات . والكلمات الوجودية هى كقولنا : صار ، يصير ، وكان ، يكون ، لا الدال على الكون مطلقا ، بل على الكون شيئا لم يذكر ، بل هى الكلمات التى إنما تدل من المعانى التى يدل عليها الكلم على نسبة إلى موضوع غير معين وفى زمان معين تكون تلك النسبة غير معينة لمعنى منتظر أن يقال ، ولا يتضمن تضمن الكلمة الحقيقية إياه . والدليل على أن هذه ، أعنى الأدوات والكلمات الوجودية ، نواقص الدلالات أنه إذا قيل : ماذا فعل زيد ؟ فقيل : « صار » ، أو قيل : أين زيد ؟ فقيل « فى » ، لم يقف الذهن معها على شىء » . ـــ

فهذا ما قاله فى حد الاسم والفعل ومعرفة أصنافها الضرورية هاهنا وهى التى تختلف القضايا باختلافها . وأما الحروف فهو يذكرها فى كتاب الشعر.[(١)]

— أفاض الفارابى فى تعليقاته على الترجمة العربية فقال : شرح الفاراب ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٤٤ : « فان المفسرين يجعلون هذا القول موصولا بقوله : إن الكلمة لا تدل على إيجاب أو سلب ، ويجعلونه حجة على أن الكلم لا تدل على إيجاب أو سلب ، قالوا إن الكلم الوجودية لما لم تكن تدل لا على إيجاب ولا على سلب ، كانت الكلمة غير الموجودية أحرى أن لا تدل لا على إيجاب ولا على سلب ، من قبل أن غير الوجودية إنما توجد فيها الوجودية بالقوة ...

وأما أنا فانى أرى أن الغموض والوضوح فى أمر الوجودية أنها دالة على إيجاب أو سلب ، أو غير دالة مثلهما فى غير الوجودية إذا أخذت الوجودية محمولة بأنفسها وبذواتها ، لا لأجل غيرها . وأما إذا أخذت محمولة لأجل غيرها ، كقولنا : يوجد ماشيا ، ويوجد عادلا ، فأمرها أغمض ... فلذلك كان الأشبه عندى أن لا نجعل هذا حجة لذلك الأول ، ولكن نجعل القول إبانة عن قوة الكلمة الوجودية من حيث هى وجودية ... » .

قارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٨ : والكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ جارية مجرى الأسماء ، فان كل واحد منها يتعلق به فيتصور معناه . فان قائلا لو سأل : ماذا عمل زيد ؟ فقال : مشى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه إلى معنى زيد ، ويحصل له منهما الدلالة التى تخبر . كما إذا سئل فقيل : من فى الدار ؟ فقال : زيد . وإن كان « زيد » و « يمشى » كل واحد منهما بانفراده لا يدل على إيجاب وسلب » .

(١) أرسطو ، فن الشعر ، ٢٠ ، ١٤٥٧ أ ٦ — ١٠ : ἄρθρον δ' ἐστὶ φωνὴ ἄσημος ἣ λόγου ἀρχὴν ἢ τέλος ἢ διορισμὸν δηλοῖ. [οἷον τὸ ἀμφί καὶ τὸ περί καὶ τὰ ἄλλα. ἢ φωνὴ ἄσημος, ἣ οὔτε κωλύει οὔτε ποιεῖ φωνὴν μίαν σημαντικὴν ἐκ πλειόνων φωνῶν], πεφυκυῖα τίθεσθαι καὶ ἐπὶ τῶν ἄκρων καὶ ἐπὶ τοῦ μέσου.

— ت . ع . (طبعة بدوى ، ١٢٧) : « وأما الواصلة فهى صوت مركب غير مدلول ، إما لابتداء القول ، وإما لآخره ، أو حد ذلك بمنزلة قاو (ا) أو « من أجل » أو « إلا » . ويقال صوت مركب غير مدلول الذى لا يمنع ولا يفعل الصوت الواحد المدلول الذى من شأنه أن يركب من أصوات كثيرة ، وعلى الرؤوس ، وعلى الوسط » .

ابن سينا ، النجاة ، ١١ — ١٢ : « وأما الأداة فهى لفظة مفردة إنما تدل على أمر لمعنى يصح أن يوضع أو يحمل بعد أن يقرن باسم أو كلمة ، كقولنا : فى ، وعلى » .

... ...

— الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٧ :

« والأداة لفظ يدل على معنى مفرد ، لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، دون أن يقرن باسم أو كلمة ، مثل : من ، وعلى ، وما أشبه ذلك » ؛ المرجع نفسه ، ص ١٦ : « والأداة لا تكون خبراً ، ولا مخبراً عنها وحدها ، وإنما تكون جزءاً لمحمول ، أو جزءاً لموضوع » .

ابن باجه ، في كتاب بارى أرمينياس الفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : «ولتلك الأمور المضافة ألفاظ تدل عليها ، وهي الألفاظ التي تسمى الأدوات ، وتسمى حروف المعاني . وسميت أدوات لأنها دالة على أمور إذا أخذت في المعاني تصرفت بها المعاني بحسب ما يقصد بها ، فلا تتصرف المعاني إلا بأحد هذه الأمور مضافة إليها ، فسميت أدوات لأنها إذا أخذت فيها تصرفت بحسب الغرض فيها . وسميت حروف المعاني لأنها معان بها تتصرف هذه » .

ابن باجه ، المرجع نفسه ، ص ١٧ : « ولما كان هـذا المعنى مضافاً بذاته ، قيل في حده إنه لا يمكن أن يفهـم وحده وبنفسه ، بل إنما يفهم إذا قـرن باسم ، أو بكلمة ، أو بهما جميعا ، بأنه مضاف إليهما » .

الساوى ، البصائر النصيرية ، ٨ ؛ : « وأما الأداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى يتمثل ، بل على نسبة بين معنيين لا تعقل إلا مقرونة بالأمور التي هي نسبة بينها ، مثل : من ، وفي ، وعلى ، ولا ، ولذلك إذا قيـل : خرجت من ، لم يكن اللفظ دالا دلالته المطلوبة ما لم يقـل : من الدار ، أو ما أشبهه » .

الكلام فى القول

والقول هو لفظ دال، الواحد من أجزائه الأول، أى البسيطة، قد يدل على انفراده، على جهة الفهم والتصور، لا على جهة الإيجاب أو السلب[1]، مثل قوله : الإنسان حيوان . فإن لفظ « الإنسان » الذى هو جزء أول من هـذا القول يدل

---

٢ — دال : يقال على معنى د // أى البسيطة : سقطت من ف
٣ — على جهـة الفهم . . . . أو السلب [والسبب د] : من جهة أنه لفظ على أنه جزء مفرد لا على أنه إيجاب أو سلب ف ٤ — (لفظ) الإنسان : الحيوان د

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦ ب ٢٦ — ٢٨ : Λόγος δέ ἐστι φωνὴ σημαντική κατὰ συνθήκην, ἧς τῶν μερῶν τι σημαντικόν ἐστι κεχωρισμένον, ὡς φάσις ἀλλ' οὐχ ὡς κατάφασις ἢ ἀπόφασις.

— ت ، ع ، ١٨٠ ب ٢ — ٣ : « وأما القول فهو لفظ دال ، الواحد من أجزائه قد يدل — على انفراده — على طريق أنه لفظة ، لا على طريق أنه إيجاب » .

لاحظ أنه لا يوجد فى الترجمة العربية ما يقابل الكلمات ἀπόφασις, κατὰ συνθήκην.

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : « والقول لفظ مركب دال على جملة معنى ، وجزؤه دال بذاته ، لا بالعرض ، على جزء ذلك المعنى . وإنما قيل فيه جزء دال على جزء ذلك المعنى ليفصل بينه وبين اللفظ المركب الذى يدل على معنى مفرد ، كقولنا : « عبدالملك » الذى هو لقب لشخص » .

أرسـطو ، عن فن الشعر ، ٢٠ ، ١٤٥٧ أ ٢٣ وما بعده : λόγος δὲ φωνὴ συνθετὴ σημαντική, ἧς ἔνια μέρη καθ' αὑτὰ σημαίνει τι ...

ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٠ : « وأما القول فهو اللفظ المؤلف ؛ وهو اللفظ الذى قد يدل جزؤه على الانفـراد دلالة اللفظ ، أى المفظـة التامة ، لا كالأداة وما معها ، وإن كان لا يدل على إيجاب وسلب . فان دلالة الإيجاب والسلب أخص من دلالة اللفظ . فان قولنا : الإنسان كاتب ، قول ... وليس كالمقطع من لفظة « الإنسان » فانه لا يدل أصلا من حيث هو جزء منه . وأما اللفظ المركب فى المسموع كعبد الله فلا يدل جزء منه أيضا بذاته ، من حيث هو جزء منه ، وإن كانت له دلالة فى استعمال آخر ، فليس يدل بها الآن بذاته ، بل بالعرض » .

على شيء مفرد . وكذلك لفظ « الحيوان » الذى هو الجزء الثانى من هذا القول[1] .

وهــذا الذى أخذ فى حد القول من أن الواحد من أجزائه الأول يدل على معنى مفرد هو الفصل الذى به يفارق القول الاسم .

فإن الاسم البسيط ليس يدل الجزء منه — وهو المقطع — على شيء أصلا . والاسم المركب أيضا ليس يدل الجزء منه على شيء إلا بالعرض، مثل أن يعرض لإنسان اسمه « عبد الملك » أن يكون عبدًا لملك[2] .

والقول إنمــا يدل على طريق التواطؤ ، لا بالطبع ، ولا على طريق أن لكل معنى مركب لفظا مركبا يدل عليــه بالطبع من غير أن توجد تلك الدلالة فى لفــظ آخر غيره ، كما لا يوجد فعل الآلة فى غير الآلة[3] .

---

١ — مفرد : + لا على جهة أن ذلك الشيء موجود غير موجود ف : + على جهة التصــور لا على أن ذلك الشيء موجود أو غير موجودا د // الجزء الثانى : الخبر والثانى د
٢ — يدل : + على انفراده د ٣ — مفرد : مفرده د ٥ — يعرض : يفرض د
٦ — لانسان : الانسان د // لملك : للملك د
٨ — يدل عليه : بما كه د // بالطبع : + و يدل عليــه د
// (من) غير : سقطت من د

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦ ب ٢٨ — ٣٠ : ἔμγω δέ, οἷον ἄνθρωπος σημαίνει λέν τι, ἀλλ' οὐχ ὅτι ἔστιν ἢ οὐκ ἔστιν· ἀλλ' ἔσται κατάφασις ἢ ἀπόφασις, ἐάν τι προστεθῇ.

— ت ٠ ع ٠ ١٨٠ ب ٣ — ٥ : « وأعنى بذلك أن قولى : « إنسان » مثلا قد يدل على شيء لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود ، لكنه يصير إيجابا أو سلبا ، إن أضيف إليه شيء آخر » .

(٢) انظر ص ١٨ ، هامش ١ .

(٣) أرسطو ، ٤ ، ١٧ أ ١ — ٢ : ἔστι δὲ λόγος ἅπας μὲν σημαντικός, οὐχ ὡς ὄργανον δέ, ἀλλ' ὡς προείρηται, κατὰ συνθήκην.

— ت ٠ ع ٠ ١٨٠ ب ٧ — ٨ : « وكل قول فدال ، لا على طريق الآلة ، لكن كما قلنا ، على طريق المواطأة » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٣٠ : « والقول أيضا حكمه حكم الألفــاظ المفردة فى أنه لا يدل ، من حيث هو قول ، إلا بالتواطؤ » .

قارن ترجمة Edghill :

Every sentence has meaning, not as being the natural means by which a physical faculty is realised, but, as we have said, by convention.

فإن قوما يرون أن الألفاظ هكذا دلالتها ، وقوم آخرون يرون أن الألفاظ تدل بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلا ، لا اختيار تركيب وضعى ، ولا اختيار تركيب طبيعى ، وهو رأى من يرى أن هاهنا تراكيب للألفاظ تدل بالطبع على معنى معنى .

والقول : منه تام ، ومنه غير تام .

والتام : منه الجازم ، ومنه غير الجازم ، مثل الأمر والنهى [1] .

---

٢ — وضعى : وصفى د ٣ — تراكيب : تركيبا د

٤ — معنى معنى : معنى د ؛ + وقد يمكن أن يقال إنما قال أرسطو فى حد الاسم لفظ يدل بتواطؤ لهذا المعنى وقد يمكن أن يكون أراد بلفظ صوت أن قيل أن اللفظ الذى يشترك فيه الإنسان والحيوان هو باشتراك الاسم وهذا هو الصحيح ف

٥ — والقول : القول د

---

(١) يوجد فى أعلى ورقة ١٧٩ أ إلى اليسار فى مخطوط الأورغانون تعليق طريف هذا نصه : « أصناف الأقاويل على رأى أمنيوس أربعة : المتضرع ، والسائل ، والآمر ، والجازم . ويقول إن النداء ليس هو صنفا من أصناف القول ، لكنه جزء من أجزائه ، لأنه يستعمل فى جميع أصناف القول . ويبين أنه ليس بقول هكذا : كل قول مؤلف من اسم وكلمة . والنداء فليس هو مؤلفا من < اسم > وكلمة . فليس هو إذا قولا » .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : « والقول منه تام ، ومنه غير تام . والقول التام أجناسه عند كثير من القدماء خمسة : جازم ، وأمر ، وتضرع ، وطلبة ، ونداء ... والأمر والتضرع والطلبة أشكالها فى العربية واحدة ، وإنما تختلف بحسب القائل والمقول له » .

ابن باجه ، فى كتاب بارى أرمينياس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٠ : « والقول التام هو القول المؤلف نحو غرض مقصود ، طوله وقصره بحسب طول الغرض المقصود . وهو قسمان : إما أن يفهد به القائل غرضا مقصودا ، وإما أن يستفيد به القائل غرضا مقصودا ... والكلام الذى يقصد به أن يستفيد القائل والمخاطب أمرا ينقسم أربعة أقسام : نداء ، وأمر ، وتضرع ، وطلبة ... وإنما تختلف هذه الثلاثة بحسب القائل والمقول له ، كما قال » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٣٢ .

والقصـــد ها هنا إنمـا هو التكلم فى القول الجـــازم . وأما ما عداه من الأقاويل التامة فهو يتكلم فيها فى كتاب الخطابة والشعر[1] ، كما أن أصناف الأقاويل الغير تامة ، وهى الحدود والرسوم ، يتكلم فيها فى كتاب البرهان . والقول الجازم هو الذى يتصف بالصدق أو الكذب[2] .

وهو صنفان : بسيط ومركب .

والبسيط هو المركب من محمول واحد وموضوع واحد ، لا من محمول أكثر

---

٦ — المركب : ماركب ف

---

(١) أرسطو، ٤، ١٧ أ ٥ — ٧ : οἱ μὲν οὖν ἄλλοι ἀφείσθωσαν· ῥητορικῆς γὰρ ἢ ποιητικῆς οἰκειοτέρα ἡ σκέψις· ὁ δὲ ἀποφαντικὸς τῆς νῦν θεωρίας·
— ت . ع . ١٨٠ ب ١١ — ١٣ : «فأما سائر الأقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها ، إذ كان النظر فيها أولى بالنظر فى الخطب أو الشعر . وأما القول الجازم فهو قصدنا فى هذا النظر» .
أرسطو ، عن فن الشعر ، ١٤٥٦ ب ١١ وما بعده — ت . ع . طبعة بدوى ، ص ٥٤ .
قارن كذلك : المرجع نفسه ، ص ١٢٥ .
ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٣٢ : «والقـــول الجازم يقـــال لجميع ما هو صادق أو كاذب . وأما الأقاويل الأخرى فلا يقال لشىء منها إنه جازم ، كما لا يقال إنه صادق أو كاذب ، فالنظر فيها أولى بالنظر فى قوانين الخطابة والشعر» .

(٢) أرسطو، ٤، ١٧ أ ٢ — ٥ : ἀποφαντικὸς δὲ οὐ πᾶς, ἀλλ' ἐν ᾧ τὸ ἀληθεύειν ἢ ψεύδεσθαι ὑπάρχει. οὐκ ἐν ἅπασι δὲ ὑπάρχει, οἷον ἡ εὐχὴ λόγος μέν, ἀλλ' οὔτε ἀληθὴς οὔτε ψευδής.
— ت . ع . ١٨٠ ب ٨ — ١١ : «وليس كل قول بخازم . وإنمـا الجازم القول الذى وجد فيه الصدق أو الكذب . وليس ذلك بموجود فى الأقاويل كلها . ومثال ذلك : الدعاء ، فإنه قول ما ، لكنه ليس بصادق ولا كاذب» .
بخازم : هـــذه هى قراءة مخطوط الأورغانون . أما القراءة : بجازم ، فنجدها فى طبعة بدوى ، كما نجدها فى شرح الفارابى ، ص ٥١ ، سطر ٩ .
الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : «والقـــول الجازم هو الذى يصدق أو يكذب ، وهو مركب من محمول وموضوع» .

من واحد وموضوع أكثر من واحد . وهــذا نوعان : النــوع الأول المتقدم الإيجاب ، والثانى المتأخر السلب .

والقول البسيط يكون واحدًا متى كان الموضوع فيــه دالا على معنى واحد . وكذلك المحمول .

ه ويكون القول الجازم كثيرًا متى كان المحمول يدل فيه على معان كثيرة ، أو الموضوع ، أو كلاهما .

والقول المركب يكون واحدًا برباط يربطه [(١)] ، ويكون كثيرًا إذا لم يكن له رباط يربطه .

---

١ — (أكثر) من : + موضوع د // المتقدم : المقدم د

٢ — السلب : + والمركب هو المركب من قولين بسيطين د : + وقد يقال فى القول إنه واحد إذا كان حدا لشىء واحد مثل قولنا فى الإنسان : حيوان ناطق . إلا أن هذا من معنى القول الواحد خارج عما قصدنا له فى هذا الكتاب ف

٥ — القول الجازم : سقطت من ل : + أيضا ف // يدل فيه : فيه يدل ف

---

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٧ أ ٨ — ٩ : Ἔστι δὲ εἷς πρῶτος λόγος ἀποφαντικὸς, εἶτα ἀπόφασις· οἱ δ' ἄλλοι πάντες συνδέσμῳ εἷς.
— ت . ع . ١٨٠ ب ١٣ — ١٥ : « إن القول الواحد الأول الجازم هو الإيجاب ، ثم من بعده السلب . وأما سائر الأقاويل كلها فإنما تصير واحداً برباط يربطها .

ابن سينا ، العبارة ، ٣٤ : « وأما الإيجاب فهو وجودى مستغن عن أن يعرف بالسلب ، فيكون السالب بعد الموجب » .

قارن : أرسطو ، البرهان ، ١ ، ٢٥ ، ٨٦ ب ٣٣ — ٣٦ : ἡ δὲ καταφατικὴ τῆς ἀποφατικῆς προτέρα καὶ γνωριμωτέρα (διὰ γὰρ τὴν κατάφασιν ἡ ἀπόφασις γνώριμος, καὶ προτέρα ἡ κατάφασις, ὥσπερ καὶ τὸ εἶναι τοῦ μὴ εἶναι).
— ت . ع . طبعة بدوى ، ص ٣٩٣ : « وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منــه (إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة ، وكانت الموجبة أقدم من السالبة ، كما الموجود أقدم من غير الموجود) » .

فلذلك كل قـول إما أن يكون واحداً أو كثيراً . فإن كان واحداً

---

١ — قول : + أعني من البسيط والمركب د

ـــ ابن سينا ، العبارة ، ٣٦ : « وأما ما خاضوا فيه من حديث أن الإيجاب أشرف أو السلب ، حتى قال بعضهم : إن الإيجاب أشرف ، وقال بعضهم : إن السلب في الأمور الإلهيـة أشرف من الإيجاب ، فنوع من العلم لا أفهمه ولا أميل أن أفهمه » .

أرسطو ، ما بعد الطبيعة ، ١٠٠٨ أ ١٦ — ١٨

شرح الفارابي ، ص ٥٥ : « وقوله : فأما سائر الأقاويل كلها فإنما تصير واحداً برباط يربطها ، فإن معناه عندي : سائر الأقاويل الجازمة التي هي شرطية .. وقد يحتمل أن يكون الأمر على ما يقوله كثير من المفسرين وهو أن يؤخذ قوله : سائر الأقاويل ، أنه أراد به الأقاويل الجازمة كلها ، كانت شرطية أو غير شرطية » .

قارن : روس ، أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ٢٨ :

The primary formal division of judgements is into affirmative and negative. Affirmation and negation are for the most part treated as co-ordinte, but occasionly affirmation is described as prior to negation. Aristotle does not mean that it is, psychologically prior. Negation is not the rejection of a previous affirmation. It is the rejection of a suggested connexion, ...

شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٥٣ : « يعني بالواحد الذي محمـوله معنى واحد ، وموضوعه معنى واحد . ويعني بالأول المتقدم لسائر الأقوال كلها في البساطة وقلة الأجزاء . والمتقدم في الكمال هو الإيجاب ثم من بعده السلب . وإنما جعـل الإيجاب متقـدماً السلب لأن السلب أكثر ألفاظاً من الإيجاب ، وذلك لزيادة حرف السلب فيه ، وهو قولنا : « لا » أو « ليس » . وأيضاً فإن الإيجاب يفيد معرفة أكمل من المعرفة التي يفيدها السلب ، فإن الإيجاب يعرفنا ما هو الشيء وجوهره ، والسلب يعرفنا ما ليس هو الشيء وما هو خارج من جوهره . وأيضاً فإن البراهين أكثرها من مقدمات موجبة تنتج نتائج موجبة . والسلب يوجد في البراهين أقل ذلك ، فلذلك صار الإيجاب أقدم من السلب» .

المرجع نفسه ، ص ٥٤ : « وينبغي أن تعلم أن الأقاويل التي تصير واحدة بأنحاء كثيرة ... » .

وقد عدد الفارابي ، ص ٥٤ ، ٥٥ : ثمانية طرق . المرجع نفسه ، ص ٥٥ : « وقوله : القول الواحد الأول الجازم وهو الإيجاب يعني به القول الذي لا ينقسم إلى أقاويل ، فالأول منـه هو الايجاب ، ثم من بعده السلب . فإن هذين ليس ينقسمان إلى أقاويل ، إذ كان معنى المحمول في كل واحد منهما معنى واحداً ، ومعنى الموضوع في كل واحد منهما معنى واحداً » .

فإما أن يكون واحدًا من قبل أن الموضوع فيه والمحمول يدلان على معنى واحد . وإما أن يكون واحدًا من قبل الرباط الذى يربطها وهى الأقاويل التى يوجد فيها أكثر من موضوع واحد ومحمول واحد ، مثل المقاييس الشرطية والحملية . فإن الشرطية هى واحدة بالرباط الذى هو الحرف الشرطى ، مثل قولنا : إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . فإن الفاء هى التى صيرت هذين القولين البسيطين وهو قولنا : الشمس طالعة ، والنهار موجود ، قولا واحدا[1] .

---

١ — فيه : سقطت من د // (معنى) واحد : + كما فى ابو البسط د

٢ — قبل : سقطت من د

٢ — ٣ — وأما أن يكون . . . موضوع واحد : سقطت من ف لتكرير كلمة واحد

٣ — المقاييس : مقاييس د

٦ — واحداً : + وأما فى الحملية فهى واحدة بالرباط الذى هو الحرف الشرطى مثل قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فإنما هى التى صيرت هذين القولين البسيطين وهو قولنا الشمس طالعة والنهار موجود قولا د

---

(١) الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٩ : « والقضية الشرطية تكون واحدة إذا كانت من حمليتين ، كل واحدة منها حملية واحدة ، وربطتا بشريطة واحدة » .

ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٥ : « والقضية الشرطية تكون واحدة إذا كانت من حمليتين ، كل واحدة منهما حملية واحدة وربطت بشريطة واحدة . معنى قوله بشريطة واحدة أن يكون فيها حرف واحد ، مثل أن تقول : إن كان المطر ، ابتل الأرض » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٣ — ٣٤ : « وأما الشرطيات فهى بالحقيقة قضايا كثيرة ، لا قضية واحدة ، وإنما صارت واحدة برباط الشرط الذى لما لحق المقدم من فصلتها ، أو فصولها ، حرفه ، يجعله غير صادق ولا كاذب ، كما لحق « إن كان » بقولنا : « الشمس طالعة » ، وكما لحقت لفظة « إما » بالمثال الآخر ، فصار كل مقدم موقوفا فى أن يتعرف به صدق وكذب إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو فى نفسه بحيث لو انفرد كان صادقا أو كاذبا ، وإذا ألحق به الآخر تم الكلام كانت الجملة صادقة أو كاذبة ، لا المقدم وحده » .

وأما الحملية فهى واحدة بالرباط الذى هو الحد الأوسط ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والحيوان جسم ، على ما سيأتى بعد [١] .

وإن كان القول كثيرًا ، فإما أن يكون كثيرًا من قبـل أن المحمول فيه ، أو الموضوع ، أو كليهما يدلان على معان كثيرة ، وإما من قبل أنه ليس لها رباط يربطهما [٢] .

---

٢ — بعد : سقطت من د

٣ — ٥ — أن المحمول فيه ... يربطهما : سقطت من د

---

(١) الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٨ : « والقضية الحملية إنما تكون واحدة إذا كان محمولها واحدا بالمعنى ، لا بالاسم ، وموضوعها واحدا أيضا فى المعنى ، لا فى الاسم . وتكون كثيرة بأن تكون محمولاتها معانى كثيرة ، أو موضوعاتها معانى كثيرة » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٧ — ٣٨ : « القضية الحملية تتم بأمور ثلاثة : فإنها تتم بمعنى الموضوع ، ومعنى المحمول ، وبنسبة بينهما » .

ابن سينا ، عيـون الحكمة ، ص ٤ : « والقضـية الحلية : هى التى يحكم فيها بوجود شىء هو المحمول ، لشىء هو الموضوع ، أو بعدمه : كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب ، والأول يسمى إيجابا ، والثانى يسمى سلبا » .

(٢) أرسطو ، ه ، ١٧ أ ١٥ — ١٧ : ἔστι δὲ εἷς λόγος ἀποφαντικὸς ἢ ὁ ἓν δηλῶν ἢ ὁ συνδέσμῳ εἷς, πολλοὶ δὲ πολλὰ καὶ μὴ ἓν ἢ οἱ ἀσύνδετοι.

— ت . ع . ١٨٠ ب ٢٠ — ١٨١ أ ٢ ، : « فالقول الجازم يكون واحدًا متى كان دالا على واحد ، أو كان بالرباط واحدا ، ويكون كثيرا متى كان دالا على كثير ، لا على واحد ، أو لم يكن مرتبطا » ع أو (لم يكن مرتبطا) : ولم يكن مرتبطا فى طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة فى المخطوط ، وهى القراءة الصحيحة ، إذ أن « أو » يقابلها فى النص اليونانى ἢ .

شرح الفارابى ، ص ٥٨ : « يريد أن معنى الواحد فى القول الجـازم هو أحد هذين المعنيين . أما فى الجازم الحمـلى البسيط فأن يكون محموله معنى واحدا ، وموضـوعه معنى واحدا . وأما فى الجازم الشرطى فأن تكون الشريطة تربط أحد القولين بالآخر . ويكون القول الجـازم كثيرا متى كان محموله أو موضوعه دالا على معان كثيرة ، أو أن تكون أقاويل كثيرة ليست مرتبطة بحرف الشريطة » .

وكل قول جازم فهو مركب من اسم وكلمة، أو ما يقوم مقام الكلمة فى رباط المحمول بالموضوع [(١)] .

---

١ — وكل قول .... فى : سقطت من د
// فهو مركب من اسم وكلمة : فلا بد من كلمة أعنى فعلا ف
٢ — المحمول : المحمول د

---

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٧ أ ٩ — ١٢ : ἀνάγκη δὲ πάντα λόγον ἀποφαντικὸν ἐκ ῥήματος εἶναι ἢ πτώσεως ῥήματος· καὶ γὰρ ὁ τοῦ ἀνθρώπου λόγος, ἐὰν μὴ τὸ ἔστιν ἢ ἦν ἢ ἔσται ἤ τι τοιοῦτον προστεθῇ, οὔπω λόγος ἀποφαντικός.

— ت . ع . ١٨٠ ب ١٥ — ١٨ : «وقد يجب ضرورة فى كل قول جازم أن يكون جازما عن كلمة أو عن تصريف من تصاريف كلمة . وذلك أن قول « الإنسان » مالم يستثن معه أنه الآن ، أو كان ، أو يكون ، أو شىء من نظائر هذه ، فليس هو بعد جازما » .

قارن ترجمة Edghill : Every proposition must contain a verb or the tense of a verb. The phrase which defines the species ' man', if no verb in present, past, or future time be added, is not a proposition.

ابن سينا العبارة ، ص ٣٢ : « وكل قـول جازم ، كان حليـا أو شرطيا ، فانه مفتقـر فى لغة اليونانيين إلى استعمال الكلمات الوجودية وهى الكلمات التى تدل على نسبة وزمان من غير أن يحصل فيها المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير المبين ، إلا ما كان الأصل بعينه كلمة » .

شرح الفارابى ، ص ٥٥ — ٥٦ : « يعرف بهـذا القول الشىء الذى به يلتئم القـول الجازم لأجله يصير المحمول بالفعل محمولا على موضـوع . فإنه مالم يكن شىء ما يربط الشىء بالشىء لم يصر أحدهما محمولا والآخر موضوعا . فأخبر أن الذى يربط بين الشيئين حتى يصير منهما قول جازم هو كلمة غير مصرفة أو كلمة مصرفة . ويشبه أن يكون الزمان المدلول عليه بالكلمة ليس له مدخل مع أن يصير القول به جازما ... فلذلك لا فرق إذاً بين أن يكون الدال على الوجود كلمـة أو اسما ... وإلا فإن كان للزمان مدخل كما يظنه كثير من المفسرين ، فكيف تكون الأقاويل الجازمة فى الأمور الضرورية والتى ليس يمكن أن تكون فى الزمان » .

شرح الفارابى ، ص ٤٦ — ٤٨ : « وكيف قال أرسطوطاليس إنه ليس يكون قول جازم خلوا من كلمة . ويشبه إذاً أن يكون أرسطوطاليس لم يأخذ فى كتابه هذا من القضايا إلا ما كان محمولها مرتبطا بموضوعها بكلم دون غيرها ؛ أو أن [ἦν] أو موجود من قبل أنه إنما أخذ منها الأحرف . والأحرف هى هذه ، وهى التى إنما ترتبط بكلم . ومع ذلك فكيف تصح القضايا فى الأشياء التى ليست فى زمان أصلا ، وفى الأشياء الضرورية ... » .

وذلك أن القول الجازم الذى الموضوع فيه اسم والمحمول اسم لابد فيه من كلمة أو ما يقوم مقام الكلمة ، تدل على ارتباط المحمول بالموضوع ، وذلك إما بالفعل مصرحا به ، كما يوجد الأمر فيما عدا لسان العرب ، وإما بالقوة ومضمرا كما يوجد الأمر فى الأكثر فى لسان العرب .

فإنه لما كان هاهنا ثلاثة معان : موضوع ، ومحمول ، ونسبة تربط بين المحمول والموضوع ، وجب أن يكون هاهنا ثلاثة ألفاظ : لفظ يدل على الموضوع ، ولفظ يدل على المحمول ، ولفظ يدل على النسبة .

واللفظ الذى يدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه فى الزمان الماضى أو المستقبل أو الحال ، كقولك : زيد يوجد الآن عالما ، أو زيد وجد عالما ، أو زيد سيوجد عالما . وربما دل على ارتباط غير مقيد بزمان ، وهذا هو الحمل الضرورى ، وذلك مثل قول القائل : المثلث موجود زواياه مساوية لقائمتين .

وليس فى لسان العرب لفظ يدل على هذا النحو من الرباط ، وهو موجود فى سائر الألسنة ، وأقرب الألفاظ شبها بها فى لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ « هو »

---

٢ — بالفعل : بفعل ل

٣ — مصرحا : ومصرحا ل : مصرح د ٣ — ٤ — فيما عدا لسان العرب ... كما يوجد الأمر : سقطت من د لتكرير كلمة كما يوجد الامر ٤ — فى (لسان) : من ل

٥ — هاهنا : هنا د // ثلاثة : ثلث د

٥ — ٦ — المحمول والموضوع : الموضوع والمحمول د ٦ — وجب : + ضرورة د // هاهنا : هنا د

٨ — الذى : التى د // على : سقطت من د // ارتباطه : ارتباط د

٩ — أو : و ف // أو : و ف

٩ — ١٠ — أو زيد وجد عالما : سقطت من د ١٠ — وربما : أو وربما د

١١ — الحمل : الجهل د

١٤ — الألفاظ : ألفاظ د // ما يدل عليه : سقطت من د

فى مثـل قولنا : زيد هو حيوان ، أو « موجود » فى مثـل قولنا : زيد موجود حيـــواناً[1] .

والاسم والكلمة ليس تصـــدق ولا تكذب . وأما القـــول فإنه الذى يصدق أو يكذب . والقول الذى يصدق أو يكذب يسمى الجازم ويسمى الحكم .

والحكم البسيط : يشبه الإيجاب منه حـمـل شىء على شىء ، والسلب انتزاع شىء من شىء . والمؤلف من هذا هو القول المركب .

وقد يرسم أيضـاً الحكم البسيط بأنه لفظ يدل على أن الشى موجود ، أو غير موجود ، وذلك إما فى الزمان المـاضى ، وإما فى المستقبل ، وإما فى الحاضر ، وإما بإطلاق[2] .

---

٣ — تصدق : يصدق ف // تكذب : كذب ف // وأما : فأما د
٥ — البسيط : + منه من موجب وسالب الموجب د // حمل : جعل ف
٦ — المؤلف : المركب ل ٧ — موجود : موجوداً د

---

(١) ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٧ : « فإن لفظة «يوجد» ، ولفظة « هو » ليست داخلة على أنها بنفسها محمول ، بل لتدل على أن المحمول موجود للموضوع . وأما لفظة «يوجد» فتدل على وجود المحمول للموضوع فى زمان مستقبل ، وأما لفظة « هو » فتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقا » .

(٢) أرسطو ، ٥ ، ١٧ أ ٢٠ — ٢٤ : τούτων δὲ ἡ μὲν ἁπλῆ ἐστιν ἀπόφα-νσις, οἷον τὶ κατά τινος ἢ τὶ ἀπό τινος, ἡ δὲ ἐκ τούτων συγκειμένη ὑπάρχειν τι ἢ μὴ ὑπάρχειν, ὡς οἱ χρόνοι διῄρηνται. οἷον λόγος τις ἤδη σύνθετος. ἔστι δὲ ἡ ἁπλῆ ἀπόφανσις φωνὴ σημαντικὴ περὶ τοῦ.

ـ ت . ع . ١٨١ أ ٤ — ٨ : « وأما الحكم البسيط الكائن من هذه فبمنزلة إيقاع شىء على شىء ، أو انتزاع شىء من شىء . والمؤلف من هذه فبمنزلة القول الذى قد صار مركبا .

والحكم البسيط لفظ دال على أن الشىء موجود أو غير موجود على حسب قسمتنا الأزمان » .

قسمتنا الأزمان : قسمة الأزمان فى طبعة بدوى . وفى شرح الفارابى ، ص ٥٩ ، سطر ١٥ : قسمتنا الزمان . ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون

فوق كلمة « هذه » الأولى كتب فى مخطوط الأورغانون : يعنى من الأسماء والكلم ، وفوق كلمة « هذه » الثانية كتب يعنى من الأحكام البسيطة .

وأما الإيجاب فإنه الحكم بإثبات شيء لشيء ، والسلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء[1] .

= ابن سينا ، العبارة ، ص ٤١ — ٤٢ : « وهاهنا يعلم أن الألفاظ كيف تدل من حيث هي ألفاظ فقط ومن غير دلالة إيجاب وسلب ، وأن التركيب الأول الجازم منها هو تأليف بين اثنين منها على سبيل إيقاع أحدهما على الآخر ، أو نزعه من الآخر ، وأن التركيب الثاني هو القول المركب ، كذا قيل في التعليم الأول .

وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحدهما أن يعنى بالإيقاع الإيجاب الذي الحمل فقط ، فيكون النزع هو السلب الذي للحمل ، كأنه لم يتعرض لغيره ، و يكون القول المركب يصلح أن يعنى به الشرطي ، و يصلح أن يعنى به القياسي ، و يصلح أن يعنى به كلاهما .

والوجه الثاني : أن يعنى بالإيقاع الإيجاب بالحمل والتلو ... لكن أظهر الوجوه هو الوجه الأول » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٤٢ : « فيكون الحكم البسيط هو الذي يدل على أن شيئا موجودا لشيء ، أو ليس بموجود له » .

شرح الفارابي ، ص ٥٩ : « فهذا حد الحكم البسيط على ما يقوله المفسرون ، وزعموا أنه حده في هذا الباب بثلاثة حدود : أحدها أن الجازم هو القول الذي يوجد فيه الصدق والكذب . والثاني : أن الحكم البسيط هو بمنزلة إيقاع شيء على شيء ، أو انتزاع شيء من شيء . والثالث : أن الحكم البسيط لفظ دال على أن الشيء موجود ، أو غير موجود على حسب قسمتنا الزمان ، يريد في أحد الأزمان الثلاثة » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٧ أ ٢٥ — ٢٦ : κατάφασις δέ ἐστιν ἀπόφανσίς τινος κατά τινος. ἀπόφασις δέ ἐστιν ἀπόφανσίς τινος ἀπό τινος.

= ت . ع . ١٨١ ، ١٠ أ : « وأما الإيجاب فإنه الحكم بشيء على شيء ، والسلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء » .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٠ — ٣١ : « أن السلب هو أعم صدقا من غير المحصل ، لأن السلب يشتمل على رفع الشيء عما شأنه أن يوجد فيه ، وعما ليس شأنه أن يوجد فيه » . المرجع نفسه ، ص ٤٠ .

ابن سينا ، العبارة ، ٤٢ — ٤٣ : « والإيجاب من ذلك هو الحكم بوجود شيء لشيء آخر ، والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر ، وليس ما ترجم به التعليم الأول ، فقيل : إن السلب حكم بنفي شيء عن شيء . فإن النفي والسلب واحد ، فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شيء عن شيء ، أو يعني بالنفي ما هو أعم من السلب ، حتى إذا قيل : لا إنسان ، يكون قد نفى الإنسانية من غير نسبة إلى معنى عنه . لكن التوقيف لم يدل على أن السلب موضوع لتفسير ما وضع له النفي بوجه ، ولا هو الاصطلاح العامي ، بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء » .

ما ترجم به : في طبعة الخضيري ، ص ٤٢ — ٤٣ : ما يترجم به ، وهو خطأ .

لا شك أن هذا دليلا ساطعا على أن ابن سينا كان يستخدم ترجمة إسحق بن حنين التي وصلت إلينا .

ولما كان قد يمكن أن يحكم بالقول من جهة ما هو فى النفس على ما هو موجود خارج النفس أنه غير موجود، وعلى ما ليس هو موجودا خارج النفس أنه موجود، وعلى ماهو موجود أنه موجود، وعلى ما ليس بموجود أنه ليس بموجود، وذلك إما حكما مطلقا، و إما فى أحد الأزمنة الثلاثة التى هى الحاضر أو الماضى أو المستقبل، فقد يمكن فى كل ما أوجبه موجب أن يسلبه سالب، وفى كل ماسلبه سالب أن يوجبه موجب[1] .

---

١ — أن : بان هـ

٢ — موجود خارج... هو : سقطت من د // (موجودا) خارج النفس : سقطت من ل

٦ — سلبه : سالبه هـ : يسلبه ل

---

(١) أرسطو، ٦ ، ١٧ أ ٢٦ — ٣١ : ἐπεὶ δὲ ἔστι καὶ τὸ ὑπάρχον ἀποφαί-νεσθαι ὡς μὴ ὑπάρχον καὶ τὸ μὴ ὑπάρχον ὡς ὑπάρχον καὶ τὸ ὑπάρχον ὡς ὑπάρχον καὶ τὸ μὴ ὑπάρχον ὡς μὴ ὑπάρχον, καὶ περὶ τοὺς ἐκτὸς δὲ τοῦ ὃ κατέφησέ τις ἀποφῆσαι καὶ ὃ ἀπέφησέ τις καταφῆσαι.

— ت. ع. ١٨١ أ ١١ — ١٥ : « وإذ كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجود الآن بأنه ليس بموجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه موجود ، وعلى ما هو موجود بأنه موجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه ليس بموجود ، وفى الأزمان أيضا الخارجة من الزمان الذى هو الآن ، قد يمكن مثل ذلك — فقد يمكن فى كل ما أوجبه موجب أن يسلب ، وفى كل ما سلبه أن يوجب » .

وفى (الأزمان) : كتب فوقها : وعلى ، فى مخطوط الأورغانون .

• وهى القراءة الموجودة فى شرح الفارابى ، ص ٦١ ، سطر ٢٣ .

« من » : غير موجودة فى طبعة بولاك ، ولكنها ضرورية ليتم المعنى . والقراءة واضحة جدا فى مخطوط الأورغانون . ونجد فى طبعة بدوى : < من > وهو سهو ، فلا ضرورة للأقواس ولا لتغيير من إلى عن . انظر : شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٦١ ، سطر ٢٣ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٤٣ : « ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متعذر أن يسلبه سالب ، وما سلبه سالب فغير متعذر أن يوجبه موجب ، سواء كان زمانيا ، أو غير زمانى » .

وإذا كان ذلك كذلك ، فلكل إيجاب سلب يقابله ، ولكل سلب إيجاب يقابله ، وذلك من حيث السلب والإيجاب موجودان في النفس ، لا خارج النفس . فإنه ليس يوجد للأشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها ، ولا للأشياء المسلوبة من حيث هي خارج النفس إيجاب يقابلها ، لكن النظر في الإيجاب والسلب هو من حيث هما في النفس .

والسلب والإيجاب إنما يكونان متقابلين في الحقيقة متى كان المعنى المحمول فيهما واحداً من جميع الجهات ، وكذلك المعنى الموضوع (١) . وأما متى لم يكن واحداً إما من قبل اشتراك الاسم ، أو من قبل سائر الأشياء التي حفظ منها في كتاب

١ — فلكل : سقطت من د	// سلب : وسلب د
٣ — سلب : سالب د	// يقابلها : يقابلهما د
٤ — يقابلها : يقابلهما د	// النظر : الطر د
٦ — في الحقيقة : بالحقيقة ف	// المعنى : + كان د : سقطت من ل

(١) أرسطو، ٦، ١٧ أ ٣٠ — ٣٧ : ὥστε δῆλον ὅτι πάσῃ καταφάσει ἔστιν ἀπόφασις ἀντικειμένη καὶ πάσῃ ἀποφάσει κατάφασις. καὶ ἔστω ἀντίφασις τοῦτο, κατάφασις καὶ ἀπόφασις αἱ ἀντικείμεναι. λέγω δὲ ἀντικεῖσθαι τὴν τοῦ αὐτοῦ κατὰ τοῦ αὐτοῦ, μὴ ὁμωνύμως δὲ καὶ ὅσα ἄλλα. τούτων προσδιοριζόμεθα πρὸς τὰς σοφιστικὰς ἐνοχλήσεις.

— ت. ع. ١٨١ أ ١٠ — ١٨ : « فمن البين إذاً أن لكل إيجاب سلبا قبالته ، ولكل سلب إيجابا قبالته . فليكن التناقض هو هذا : أعني إيجابا وسلبا متقابلين . وأعني بالتقابل أن يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه ، ليس على طريق الاتفاق في الاسم ، وسائر ما أشبه ذلك مما استثنينا به كله لمطاعن المغالطين » .

مما استثنينا به كله : هذه هي قراءة مخطوط الأورغانون ، ولا غبار عليها . أما القراءات التي نجدها في طبعة بولاك : مما استثنينا به كلة ، وفي طبعة بدوي : مما استثنيناه كلها ، وفي شرح الفارابي ، ص ٦٢ ، سطر ١٤ : مما قد استثنيناه كله ، فقد حادت عن الصواب .

السفسطة فليسا بإيجاب ولا سلب متقابلين .

= وقد استخدام المترجم كلمة : يستثنى فيا سبق لكى ينقل الفعل اليونانى προστίθημι ، والمعنى الدقيق للفعل προσδιορίζω المستعمل هنا هو التحديد : delimit, define . قارن ترجمة Indeed there are definitive qualifications besides this : Edghill which we make to meet the casuistries of sophists.

شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٦٢ : « ليس يريد التناقض هاهنا التناقض الذى نجده فصلا بعد وذلك فى الفصل الثانى من هذا الكتاب ، بل يريد بالتناقض ها هنا التقابل وتعاند الأقاويل ، وذلك بالمعنى الأعم » .

هناك فى رأيى خطأ فى طبعة كوتش ومارو فى النص السابق ويجب أن تقرأ : ليس يريد بالتناقض... مفصلا ، ليستقيم المعنى .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٤٣ : « فبين أن لكل إيجاب سلبا يقابله ، ولكل سلب إيجابا يقابله . وهذا هو التناقض . أعنى أن يكون إيجاب وسلب متقابلين بالحقيقة » .

المرجع عينه ، ص ٤٤ : « وهذه الأشياء إذا أهملت فى القضايا عرض منها مغالطات كثيرة فى القياسات على نحو ما سنذكر فى تعليمنا تبكيت المغالطين » .

الفصل الثانى

والمعانى صنفان : إما كلية ، وإما جزئيـة ، أى شخصية . وأعنى بالكلى الذى من شأنه أن يحمـل على أكثر من واحد ، مثل حمـل الحيوان على الإنسان والفـرس وسائر أنواع الحيوان ، وبالجـزئى ما ليس ذلك من شأنه ، مثل زيد وعمرو المشار إليه .[1]

---

١ — الفصل الثانى : الفصل ب ل : تركت مسافة بيضاء فى د

٤ — وبالجزئى : وبالجزئية د // شأنه : + أعنى أن يحمل على أكثر من واحد ف

---

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ أ ٣٨ — ١٧ ب ١ : Ἐπεὶ δ' ἐστὶ τὰ μὲν καθόλου τῶν πραγμάτων τὰ δὲ καθ' ἕκαστον (λέγω δὲ καθόλου μὲν ὃ ἐπὶ πλειόνων πέφυκε κατηγορεῖσθαι, καθ' ἕκαστον δὲ ὃ μή, οἷον ἄνθρωπος μὲν τῶν καθόλου, Καλλίας δὲ τῶν καθ' ἕκαστον.

— ت . ع . ١٨١ أ ١٩ — ١٨١ ب ٢ : « ولما كانت المعانى بعضها كليا ، وبعضها جزئيا ، وأعنى بقولى : « كليا » ما من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد ، وأعنى بقولى : « جزئيا » ما ليس ذلك من شأنه . ومثال ذلك أن قولنا : « إنسان » من المعانى الكلية ، وقولنا « زيد » من الجزئية » .

بعضها : فى الموضعين : بعضا فى مخطوط الأورغانون .

الجزئية : الجزئيات ، فى طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون . قارن شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٦٦ ، سطر ٦ .

قد يكون من نافلة القول أن Καλλίας فى النص اليونانى يقابله « زيد » فى الترجمة العربية .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٨ : « والمعنى الواحد : إما أن يكون شخصيا ، وإما أن يكون كليا . والمعنى الكلى يكون واحدا إما بأن يكون غير منقسم فى القول بأن تدل عليه لفظة مفردة ، وإما أن يكون مركبا من معان قيد بعضها ببعض ، وتدل عليها ألفاظ مركبة تركيب تقييد . فإن التقييد يجعل جملتها معنى واحدا ، كقولنا : « زيد كاتب مجيد » ، « زيد إنسان أبيض » ، « الثلاثة عدد فرد » ، « العدد الزوج ينقسم بقسمين متساويين » .

« شخصيا » : فى الأصل : شخصا

وإذا كان الأمر كذلك، فواجب ضرورة متى حكمنا بإيجاب أو بسلب لشيء أن يكون ذلك الحكم إما لمعنى من المعانى الشخصية ، وإما لمعنى من المعانى الكليـة[1] .

ثم إذا كان لمعنى من المعانى الكلية ، فلا بد من أن يكون إما مأخوذا

---

١ — بسلب : سلب ف

= ابن سينا ، العبارة ، ص ٤٥ : « ولما كان موضوع القضية لايخلو إما أن يكون كليا أو جزئيا ، فالحكم إما على الكلى ، وإما على الجزئى . فإذا كان الموضوع جزئيا كقولك : زيد كاتب ، فإن مناقضه سالب اجتمع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه . وأما إن كان الموضـوع كليا ، فإما أن يكون الحكم عليه كليا ، أى يكون قـد بين أن الإيجاب على كل واحد مما تحته ، أو أن السلب من كل واحد منـه ... » .

أرسـطو ، التحليلات الأولى ، ١ ، ٢٧ ، ٤٣ أ ٢٥ وما بعده : ἁπάντων δὴ τῶν ὄντων τὰ μέν ἐστι τοιαῦτα ὥστε κατὰ μηδενὸς ἄλλου κατηγορεῖσθαι ἀληθῶς καθόλου οἷον Κλέων καὶ Καλλίας καὶ τὸ καθ' ἕκαστον καὶ αἰσθητόν, κατὰ δὲ τούτων ἄλλα (καὶ γὰρ ἄνθρωπος καὶ ζῷον ἑκάτερος τούτων ἐστί).

— ت . ع . طبعة بدوى ، ص ١٨٨ : « فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيء ألبتة قولا حقيقيا كليا مثل < قليون > وقلياس وكل شيء جزئى محسوس وأشياء أخر تحمل على هذه . وذلك أن كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان أيضا ... » .

ترجمة A. J. Jenkinson :

Of all the things which exist some are such that they cannot be predicated of anything else truly and universally, e. g. Cleon and Callias, i. e. the individual and sensible, but other things may be predicated of them (for each of these is both man and animal).

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ١ — ٣ : ἀνάγκη δὲ ἀποφαίνεσθαι ὡς ὑπάρχει τι ἢ μή, ὁτὲ μὲν τῶν καθόλου τινί, ὁτὲ δὲ τῶν καθ' ἕκαστον.

— ت . ع . ١٨١ ب ٢ — ٤ : « فواجب ضرورة متى حكمنا بوجود أو غير وجود أن يكون ذلك أحيانا لمعنى من المعانى الكلية ، وأحيانا لمعنى من المعانى الجزئية » .

انظر الهامش السابق .

بغير سور ، أو مأخوذاً بسور ، وأعنى بالسور لفظ : كل ، وبعض[1] .

ثم إذا كان مأخوذاً بسور، فلا يخلو أن يكون مأخوذاً بسور كلى ،أو جزئى .

فالمتقابلة بالإيجاب والسلب التى موضوعها معنى من المعانى الشخصية تسمى الشخصية ، مثل قولنا : زيد منطلق ، زيد ليس بمنطلق[2] .

والمتقابلات التى موضوعها معنى كلى مأخوذ بغير سور ، أى ليس تحمل على كل ذلك المعنى الكلى ، ولا على بعضه ، بل يكون الحمل مطلقا ، تسمى المهملة ، مثل قولنا : الإنسان أبيض ، الإنسان ليس بأبيض[3] .

---

١ — أو : و د // وأعنى : أعنى د ٢ — إذا : إنه إن د
٣ — تسمى : فتسمى ل
٥ — أى ليس : سقطت من ل
٥ — ٦ — تحمل ... مطلقا : سقطت من ل
٦ — كل : سقطت من ف

---

(١) ابن سينا ، النجاة ، ١٤ : « والسور هو اللفظ الذى يدل على مقدار الحصر، مثل : كل ، ولا واحد ، وبعض ، ولا كل » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٧ — ٧٨ : « فالرابطة تدل على نسبة المحمول ، والسور يدل على كمية الموضوع ، فلذلك ما كانت الرابطة معدودة فى جانب المحمول ، وكان السور معدودا فى جانب الموضوع» .

شرح الفارابى، ص ١٢٧ : « فان السور هو الذى يدل على كمية الحكم ، لا على كمية الموضوع» .

(٢) ابن سينا ، عيون الحكمة ، ص ٤ : « والقضايا الحملية ثمان : شخصية موجبة ، كقولك : زيد كاتب ؛ وشخصية سالبة ، كقولك : زيد ليس بكاتب . والموضوع فيهما جميعا لفظ جزئى ...» .

(٣) ابن سينا ، النجاة ، ١٣ : « المهملة قضية حملية موضوعها كلى ، ولكن لم يبين أن الحكم فى كله أو فى بعضه ، كقولنا : الإنسان أبيض .

وتكون موجبة وسالبة .

وإذا لم يتبين فيها أن الحكم فى كل أو فى بعض فلابد أنه فى بعض ، وشك فى أنه فى الكل ، أو أهمل ذلك ، فلذلك كان حكم المهملة حكم الجزئى » .

ابن سينا ، عيون الحكمة ، ص ٤ : « ومهملة موجبة ، كقولك : « إن الإنسان لفى خسر » ؛ ومهملة سالبة ، كقولك : الإنسان ليس فى خسر . والموضوع فى كليهما كلى ، وتقدير الحكم عليه مهمل » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٥٠ : « وأعنى بالمهمل ما موضوعه كلى لسد يبين كيفية الحمل فيه ، ولم تبين كميته » .

والمتقابلة[1] التي موضوعها معنى كلي مأخوذ مع سور هي ثلاثة :

إما أن يكون كل واحد من المتقابلين يقرن به سور كلي .

وإما أن يكون يقرن بأحدهما سور جزئي ، وبالآخر سور كلي .

أما التي يقرن بكل واحدة منهما سور كلي فتسمى المتضادة ، مثل قولنا : كل إنسان أبيض : ولا إنسان واحد أبيض[2] .

---

٣ — بأحدهما : أحدهما د // جزئي : كلي ل // سور : سقطت من ف // كلي : جزئي ل

---

(١) ابن سينا ، النجاة ، ص ٢٦ : « والقضيتان المتقابلتان هما اللتان تختلفان بالسلب والإيجاب ، وموضوعهما ومحمولهما واحد في المعنى ، والإضافة ، والقوة ، والفعل ، والجزء ، والكل ، والمكان ، والزمان ، والشرط » .

الساوي ، البصائر النصيرية ، ٣٦ : « المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد ، في زمان واحد . وهو على أربعة أقسام : (أولها) تقابل السلب والإيجاب ... و(ثانيها) تقابل المتضايفين ... و(ثالثها) تقابل الضدين . و(رابعها) تقابل العدم والملكة » ؛ المرجع نفسه ، ٦٥ : « والتناقض نوع من التقابل ... وهو اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة ، والأخرى كاذبة . وإنما تكونان كذلك إذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظا ومعنى ، واتفقتا في الكل والجزء والقوة والفعل والشرط والإضافة والزمان والمكان . أما إذا اختلفتا في شيء من هذه الأشياء لم يجب أن تقتسما الصدق والكذب » .

أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٧ — ٢٩ : καὶ ὅσαι ἐπὶ τῶν καθ' ἕκαστα, οἷον ἔστι Σωκράτης λευκός — οὐκ ἔστι Σωκράτης λευκός·

— ت . ع . ١٨٢ أ ١ — ٢ : « وكذلك ما كان منها في الأشخاص ، ومثال ذلك : « زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » .

من البين أن « زيد » يقابل « سقراط » في النص اليوناني .

(٢) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٦ — ٢٧ : ὅσαι μὲν οὖν ἀντιφάσεις τῶν καθόλου εἰσὶ καθόλου, ἀνάγκη τὴν ἑτέραν ἀληθῆ εἶναι ἢ ψευδῆ.

— ت . ع . ١٨١ ب ٢٠ — ١٨٢ أ ١ : « فما كان من المناقضات الكلية كليا فواجب ضرورة أن يكون أحد الحكمين من كل مناقضة منها صادقا ، والآخر كاذبا » .

قارن ترجمة Edghill :

Of such corresponding positive and negative propositions as refer to universals and have a universal character, one must be true and the other false.

وأما التي يقرن بأحدهما سور كلي وبالآخر سور جزئي فتسمى المتناقضة.[١]
وهذه صنفان :

إما أن يكون الكلي مقرونا بالإيجاب، والجزئي مقرونا بالسلب، مثل قولنا : كل إنسان أبيض، ليس كل إنسان أبيض، أو بعض الناس ليس بأبيض.
فإن السالب الجزئي يعبر عنه بهاتين العبارتين.

وإما أن يكون عكس هذا، أعني أن يقرن السور الكلي بالسلب، والجزئي بالإيجاب، مثل قول القائل : إنسان ما أبيض، ولا إنسان واحد أبيض.[٢]

---

٥ — السالب : السلب د

---

(١) الساوي، البصائر النصيرية، ٦٥ : « والتناقض نوع من التقابل ... وهو اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ... » ؛ المرجع نفسه، ص ٦٧ : « حاصل الأمر في التناقض أن المخصوصتين يكفي في تناقضهما اختلافهما في السلب والإيجاب بعد اتفاقهما في كل شيء سوى السلب والإيجاب. وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما في السلب والإيجاب اختلافهما في الكلية والجزئية. أما الشرائط الأخر فلا خلاف فيها بين المخصوص والمحصور. وإذا روعيت هذه الشرائط في التناقض عرف أن نقيض كل قضية واحد. لأن المحمول الواحد في موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين ».

(٢) أرسطو، ٧، ١٧ب ٢٣ — ٢٦ : διὸ ταύτας μὲν οὐχ οἷόν τε ἅμα ἀληθεῖς εἶναι, τὰς δὲ ἀντικειμένας αὐταῖς ἐνδέχεταί ποτε ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἅμα ἀληθεῖς εἶναι, οἷον οὐ πᾶς ἄνθρωπος λευκός καὶ ἔστι τις ἄνθρωπος λευκός.
— ت. ع. ١٨١ ب ١٨ — ٢٠ : « ومن قبل ذلك صارت هاتان لا يمكن أن تكونا معا صادقتين. فأما المقابلتان لهما فقد يمكن ذلك فيهما في المعنى الواحد بعينه، مثل قولك : « ليس كل إنسان أبيض »، و« قد يكون إنسان واحد أبيض » .

ترجمة Edghill : We see that in a pair of this sort both propositions cannot be true, but the contradictories of a pair of contraries can sometimes both be true with reference to the same subject; for instance 'not every man is white' and 'some men are white' are both true.

وأما التي يقرن بكل واحد منهما سور جزئي فتسمى ما تحت المتضادة ، مثل قولنا : إنسان ما أبيض ، إنسان ما ليس بأبيض[1] .

فتكون أصناف المتقابلات بالإيجاب والسلب ستة : شخصية ، ومهملة ، ومتناقضة وهذه صنفان ، ومتضادة ، وما تحت المتضادة[2] .

---

١ — بكل : لكل د

٢ — أبيض ... بأبيض : ليس أبيض إنسان بأبيض د

— شرح الفارابي ، ص ٧٢ : « وأما المتقابلتان المتضادين ، يعني ما تحت المتضادتين ، فقد يمكن أن تصدقا جميعا على موضوع واحد بعينه . وذلك أنهما لا تكذبان معا ، ولكن قد تقتسمان الصدق والكذب في الضرورية ، والممتنعة ، وتصدقان معا في المادة الممكنة . مثل قولك : ليس كل إنسان أبيض ، قد يكون إنسان واحد أبيض » .

(١) الساوى ، البصائر النصيرية ، ٦٦ ، هامش ٢ (تعليقات الإمام محمد عبده) : « داخلتين تحت التضاد : إنما سميتا بذلك لأنهما لما خرجتا من المتناقضتين لصدقهما ، كانتا بمنزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما . وإن كان الشبه بالضدين موجودا في الكليتين دون الجزئيتين لأن الضدين لا يصدقان في القول على شيء واحد . والأفضل عندي أن يقال إنه لما كان صدق الجزئيتين في الحقيقة مبنيا على أن الأفراد التي ثبت لها المحمول هي غير الأفراد التي سلب عنها ، وإن كان العنوان واحدا ، لم تخرجا بذلك عن حال الضدين ، فإنهما يصدقان معا متى اختلفت الأفراد الموضوعة لكل منهما ، ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد . فقد كان كذب الكليتين لاتحاد الموضوع ، وصدق الجزئيتين لاختلافه في الحقيقة . فحكمهما هو بقية حكم الضدين » .

(٢) شرح الفارابي ، ص ١٩٤ : « فإن الأقاويل المتقابلة من جهة الإيجاب والسلب ، كما قد أحصيت ، هي خمسة أصناف : شخصيتان ، ومتضادتان ، وما تحت المتضادتين ، ومتناقضتان ، ومهملتان...

مثالات ذلك :

أما في الشخصيتين ، فقولنا : زيد خير ، زيد ليس بخير .

وأما في المتضادتين ، فقولنا : كل إنسان خير ، ولا إنسان واحد خير .

وأما ما تحت المتضادتين ، فقولنا : كل إنسان ما خير ، ليس كل إنسان خير .

وفي المتناقضتين ، قولنا : كل إنسان خير ، ليس كل إنسان خير .

وفي المهملات ، قولنا : الإنسان خير ، الإنسان ليس بخير » .

لاحظ أن ابن رشد يجعل المتقابلات ستة أصناف ، لأنه يقسم المتناقضات إلى قسمين .

وليس للقضايا قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول ماعدا هذه الأقسام ، لأن السور متى قرن بالمحمول كان إما كذبا ، وإما فضلا .

أما الكذب ففي مثل قولنا : كل إنسان هو كل حيوان ، وأما الفضل فمثل قولنا : كل إنسان هو بعض الحيوان ، أو كل إنسان هو كل ضحاك[(١)] .

---

١ — بالمحمول : بالمحمول بالموضوع د // ماعدا هذه الاقسام : سقطت من ل

٣ — ففي : سقطت من د // هو : سقطت من ف ، ل // فمثل : مثل د

٤ — أو كل انسان هو كل ضحاك : سقطت من ل

---

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ١٢ — ١٦ : ἐπὶ δὲ τοῦ κατηγορουμένου καθόλου κατηγορεῖν τὸ καθόλου οὐκ ἔστιν ἀληθές· οὐδεμία γὰρ κατάφασις ἀληθὴς ἔσται, ἐν ᾗ τοῦ κατηγορουμένου καθόλου τὸ καθόλου κατηγορεῖται, οἷον ἔστι πᾶς ἄνθρωπος πᾶν ζῷον.

— ت . ع . ١٨١ ب ١١ : « وأما في المحمول فان حمل الكلي كليا ليس بحق ، وذلك أنه ليس يكون إيجابا <حقا ذلك الذي يحمل فيه الكلي على محمول كلي> ومثال ذلك قولك : كل إنسان هو كل حيوان » .

<حقا ... كلي> : في طبعة بدوي ، هامش ١ ، ص ٦٧ ، تعليق يذكر أن هذه الزيادة مترجمة من الأصل اليوناني ، ١٧ ب ١٥ — ١٦ ، وواضح أن ما يقابل هذه الزيادة في الأصل اليوناني يمتدى من كلمة ἀληθὴς ἔσται إلى كلمة κατηγορεῖται . وقد لاحظ بولاك أن النص هنا في مخطوط الأورغانون مضطرب .

وفي شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٧٠ ، سطر ٩ — ١٠ ، نجد بعد كلمة إيجابا : يحمل فيه في محمول كلي محمول كلي . وهذه هي قراءة مخطوط الأورغانون ، ويمكن تصحيح النص بتغيير كلمتي : « في محمول » إلى : « على موضوع » فتصبح الجملة : يحمل فيه على موضوع كلي محمول كلي .

شرح الفارابي ، ص ٧٠ : « كأنه قال : أما الموضوع في المتقابلات ، إذا كان كليا ، فقد يقرن به السور حينا ، ويحذف عنه حينا . وأما المحمول في المتقابلات ، فانه إذا كان كليا ، فانه ليس ينبغي أن يقرن به سور أصلا . وذلك أن حمل المعنى الكلي ، إذا كان معه سور كلي ، ليس يحمل صادق أصلا . وإنما يصدق فيه الحمل ، إذا لم يكن مع المحمول سور أصلا » .

وإذا تقررت أصناف القضايا فنقول : أما الشخصية فإنها تقتسم الصدق والكذب دائماً، أعني أنه متى كذبت إحداهما، صدقت الأخرى، ومتى صدقت إحداهما ، كذبت الأخرى ؛ وليس يمكن أن يجتمعا معا لا على صدق ولا على كذب، مثل قولك: زيد خرج، زيد لم يخرج . وذلك بين بنفسه عند التصفح[1] .

---

١ — تقتسم : يقسم د

٤ — قولك : قولنا د // زيد (لم يخرج) : وزيد د // التصفح : التأمل ف

— ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٥ : « أما إذا كان الموضوع مسورا بسور كلي ، والمحمول كذلك ، فلا يصدق موجبه في مادة من المواد ، كقولك : كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان ...

فإن كان سور المحمول كليا سالبا ، كقولك : كل إنسان لا واحد من كذا ، كذب في الواجب ، كقولك : كل إنسان لا واحد من الحيوان ، أو الضاحك » .

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ب ٢٠ — ٢٢ : ἐναντίως δὲ τὴν τοῦ καθόλου καταφασιν καὶ τὴν τοῦ καθόλου ἀπόφασιν, οἷον πᾶς ἄνθρωπος λευκός- οὐδεὶς ἄνθρωπος λευκός.

— ت . ع . ١٨١ب١٦ — ١٨ : « ويكونان متقابلين على طريق « التضاد » متى كان فيما الإيجاب الكلي والسلب الكلي . ومثال ذلك : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض » .

. واحد : في مخطوط الأورغانون . واحدا : في طبعة بدوي .

يوجد في طبعة الأكاديمية البروسية ، الموضع عينه ، ١٧ب ٢٢ — ٢٣ ، مثل آخر هو :

πᾶς ἄνθρωπος δίκαιος - οὐδεὶς ἄνθρωπος δίκαιος

ولكنه غير موجود في الترجمة العربية ولا في شرح الفارابي مما يعزز رأي Waitz في حذفه . وقد أضافه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوي في طبعته ، ص ٦٧ ، ولكن بولاك لم يضفه .

يقول أرسطو هنا إن الايجاب الكلي يقابله السلب الكلي على طريق التضاد ἐναντίως .

شرح الفارابي ، ص ٧١ : « فقد ميز بهذين القولين بين المتناقضين وبين المتضادين . ولم يذكر ما تحت المتضادين ولكن ذلك في قوة كلامه ، على أنه ذكرها فيما بعد قليل » .

وكذلك المتناقضات تقتسم الصدق والكذب فى جميع المواد[1] .

وأما المتضادة فتقتسم الصدق والكذب فى الضرورى والممتنع ، وتكذبان معا فى الممكنة . وليس يمكن فيها أن يصدقا معا ، بل متى صدقت إحداهما ، كذبت الأخرى .

وأما ما تحت المتضادة فتقتسمان الصدق والكذب أيضا فى الضرورية والممتنعة ، وتصدقان معا فى الممكنة ، ومتى كذبت إحداهما صدقت الأخرى ضرورة .

مثال كذب المتضادتين معا فى الممكنة قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض .

---

١ — تقتسم : يقسم د // الصدق : لصدق د // جميع : سقطت من د
٢ — المتضادة : المضاد د // فتقسم : منقسم د ٢ — ٤ فتقسم ... الأخرى : فلا يمكن أن يصدقا معا ف
٥ — ٦ — فتقتسمان ... ضرورة : فيمكن فيهما الصدق معا ف
٦ — معا : + فى الصدق والكذب أيضا فى الضرورية والممتنعة ، وتصدقان معا فى الممكنة ه تكرار واضح لما سبق
٧ — مثال ... كل : سقطت من ف

---

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ١٦ — ٢٠ : ἀντικεῖσθαι μὲν οὖν κατάφασιν ἀποφάσει λέγω ἀντιφατικῶς τὴν τὸ καθόλου σημαίνουσαν τῷ αὐτῷ ὅτι οὐ καθόλου, οἷον πᾶς ἄνθρωπος λευκός — οὐ πᾶς ἄνθρωπος λευκός, οὐδεὶς ἄνθρωπος λευκός — ἔστι τις ἄνθρωπος λευκός

= ت . ع . ١٨١ ب ١٣ — ١٦ : « فأقول الآن : إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق « التناقض » متى كان يدل فى الشىء الواحد بعينه أن الكل ليس بكلى . ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض   ليس كل إنسان أبيض .
ولا إنسان واحد أبيض   قد يكون إنسان واحد أبيض » .

(ولا أنسان) واحد : واحد فى مخطوط الأورغانون . واحدا فى طبعة بدوى .

ومثال صدق ما تحت المتضادتين قولنا : إنسان ما أبيض ، إنسان ما ليس بأبيض .

وأما المهملات فقد يمكن فيها أن تصدق معا فى المادة الممكنة ، وقد يمكن فيها أن يكون حكمها حكم المتضادة .

والسبب فى ذلك أن الألف واللام وما قام مقامها فى سائر الألسنة مرة تدل على ما تدل عليه الأسوار الكلية ، ومرة تدل على ما تدل عليه الأسوار الجزئية .

فإذا دلت على ما تدل عليه الأسوار الكلية كانت قوتها قوة المتضادة .

---

١ — ٢ — ومثال صدق ... بأبيض : سقطت من ف
// صدق : صدقت د
٣ — معا : ومعا د // المادة : مادة د
٣ — ٤ — أن تصدق ... يمكن فيها : سقطت من ف تكرار : يمكن فيها
٦ — الأسوار : أسرار د ٦ — ٧ الأسوار : الأسرار د

= قارن ترجمة Edghill : An affirmation is opposed to a denial in the sense which I denote by the term 'contradictory' when, while the subject remains the same, the affirmation is of universal character and the denial is not.

وقارن رسمه التوضيحى ، هامش ١ .

شرح الفارابى ، ص ٧١ : « يريد متى كان يدل فى الموضوع الواحد المشترك لهما أن الحكم الكلى الذى فيه ليس بحكم كلى . يعنى أنه إذا كان فى أحدهما سور كلى كان فى الآخر سور جزئى . وأنه إذا كان فى أحدهما سور كلى ، كان فى الآخر رفع ذلك الكلى . فاذا كان الإيجاب إيجابا كليا ، كان السلب المناقض له رفع ذلك الكلى . وإذا كان السالب هو الكلى ، كان المناقض له إيجابا كليا فيه إبطال السالب الكلى » .

ومتى دلت على ما تدل عليه الأسوار الجزئية ، كانت قوتها قوة ما تحت المتضادة[1] .

وذلك أنه قد يمكن أن يصدقا معا ، كقولنا : الإنسان أبيض ، الإنسان ليس بأبيض ، متى كان ما تدل عليه الألف واللام هو ما يدل عليه البعض .

---

١ — الجزئية : + فأما اذا دلت على ما تدل عليه الأسوار كانت قوتها قوة المتضادة ومتى دلت على ما تدل عليه الأسوار الجزئية د

٣ — يصدقا : يصدق ف // كقولنا : قولنا ف ، ل

٤ — هو : وهو د // ما : سقطت من د // عليه : + السور د

---

(١) ابن سينا ، العبارة ، ص ١٥ — ٢٥ : « والذى قال إن الألف واللام فى المهملات تدل على الحصر الكلى ، فاذن لامهمل إلا وهو كلى ، فقد غلط من وجهين : أحدهما أنه ليس الكلام بحسب لغة دون لغة ، فعسى أن لا يكون فى لغة العرب مهمل ألبتة . والثانى : أن الألف واللام فى لغة العرب أيضا لاتوجب الحصر . فإنك تقول : إن الإنسان نوع ، ولا تقول ألبتة : كل واحد من الناس نوع ، وتقول : إن الضحاك محمول على زيد ، ولا تقول : كل ضحاك محمول على زيد . فليس ما ظنه هذا المتحذلق بصحيح » .

الساوى ، البصائر النصيرية ، ٤١ : وقد يظن أن الألف واللام تقتضى التعميم فى لغة العرب . فإن كان كذلك ، فلا مهمل فى لغة العرب ، مع أنه ليس كذلك على الطرد . فإنه وإن استعمل للعموم فى بعض المواضع ، فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضا . فتستعمل لفظة « الإنسان » ويعنى به الإنسان من حيث هو إنسان . والإنسان من حيث هو إنسان ليس بعام . وإلا لما كان الشخص « إنسانا » . وليس بخاص أيضا . وإلا لما كان فى العقل « إنسان » كلى عام لجميع جزئياته . بل هو فى نفسه وراء العموم والخصوص ، يلحقه العموم تارة ، والخصوص أخرى . ولو كان يقتضى العموم ، لكان قولك « الإنسان » بمنزلة قولك : « كل إنسان » ، حتى يصدق على أحدهما ما يصدق على الآخر ، وليس كذلك . إذ يصدق أن تقول : الإنسان نوع ، ولا يصدق قولك : كل إنسان نوع .

وقـد يمكن أن يكونا معا كاذبين متى كان ما تدل عليـه الألف واللام هو ما يدل عليه السور الكلى[1] .

وإنمـا يمكن أن توجد أصناف هذه المتقابلات بالأحوال التى وصفت من اقتسام بعضها الصدق والكذب دائمـا ، وصدق بعضها معا ، وكذب بعضها معا ، متى تحفظ فيها بأن يؤخذ للإيجاب الواحد منها سلب واحد، وللسلب الواحد إيجاب ٥ واحد مع سائر الشرائط التى قيلت ، لا متى أخذ للإيجاب الواحد أكثر من سالب واحد ، مثل أن يؤخذ للموجب الكلى سالب كلى وسالب جزئى ، مثل أن يؤخذ مقابل قولنا : كل إنسان أبيض : ولا إنسان واحد أبيض ، وليس كل إنسان أبيض ، أو يؤخذ للسالب الكلى موجب جزئى وموجب كلى ، مثـل أن يؤخذ ١٠ مقابل قولنا : ولا إنسان واحد أبيض : إنسان ما أبيض ، كل إنسان أبيض .

---

٦ — الشرائط : الشروط ف   ٧ — يؤخذ : تأخذ ل
٨ — ولا : لا ه   ١٠ — يؤخذ : تأخذ ل // ولا إنسان : الانسان ه

---

(١) شرح الفارابى ، ص ٦٨ — ٦٩ : « لهذه الأسباب لست أرضى ما يقوله المفسرون ، ولكنى أقول شيئا هو أليق باللفظ والموضع وغرض الكتاب . وذلك أن الموضوع فى القولين المتقابلين المهملين تكون العبارة عنه بألف ولام التعريف . وهذا عام فى كل لسان ...

وألف ولام التعريف وما قام مقامه فى الألسنة يستعمل فى أربعـة أمكنة : أحدها إذا أرادوا أن يدلوا بهما على المعنى الكلى الذى أطلق بلا شريطـة . والثانى نعنى به أحيانا ما نعنى بقولنـا : « كل » . فان أرسطوطاليس قد صرح بهذا فى آخر الفصل الخامس [٢٤ أ ٦—٧] من هذا الكتاب . فانه قال : وذلك أن العقد فى الخير أنه خير الذى يعتقد فى الخير على المعنى الكلى هو العقد بعينه فى أى خير كان أنه خير . ولا فرق بين هذا وبين العقـد أن كل ما كان خيرا فهو خير . والمفسرون معا يقولون جميعا فى تفسير هذا الموضـع من الفصل الخامس أن ألف ولام التعريف إذ أريد بها معنى كل ، فلا فرق بين أن تقول إن الخير هو خير وبين أن تقول كل خير فهو خير . فهذان هما معنيا ألف ولام التعريف إذا قرنا بموضوع المهمل » .

شرح الفارابى ، ص ٢١٨ .

وإنما كان ذلك كذلك ، لأن السلب الواحد إنما يكون سلبا لإيجاب واحد ، وكذلك الإيجاب الواحد إنما هو إيجاب لسلب واحد . والدليل على ذلك أن السالب إنما يسلب المعنى المحمول بعينه الذى أوجبه الموجب من الشيء الموضوع بعينه الذى أوجبه له الموجب ، سواء كان ذلك الموضوع من المعانى الكلية أو من المعانى الشخصية ، قرن به سور كلى أو سور جزئى[1] .

فإنه إن كان المحمول فى الإيجاب غير المحمول فى السلب ، أو الموضوع فيه غير الموضوع فى السلب ، كان لذلك الإيجاب سلب آخر ، ولذلك السلب إيجاب آخر[2] .

---

٥ — الكلية : الشخصية ف // الشخصية : الكلية ف

٦ — ٧ — أو الموضوع ... فى السلب : سقطت من د

---

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٣٨ — ١٨ أ ٣ : φανερὸν δὲ ὅτι καὶ μία ἀπόφασις μιᾶς καταφάσεώς ἐστι· τὸ γὰρ αὐτὸ δεῖ ἀποφῆσαι τὴν ἀπόφασιν ὅπερ κατέφησεν ἡ κατάφασις, καὶ ἀπὸ τοῦ αὐτοῦ, ἢ τῶν καθ' ἕκαστά τινος ἢ ἀπὸ τῶν καθόλου τινός, ἢ ὡς καθόλου ἢ ὡς μὴ καθόλου. λέγω δὲ οἷον ἔστι Σωκράτης λευκός — οὐκ ἔστι Σωκράτης λευκός.

— ت ، ج ، ١٨٢ أ ٩ — ١٢ : « ومن البين أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد ، وذلك أن السلب إنما يجب أن يسلب ذلك الشيء بعينه الذى أوجبه الإيجاب ، ومن شيء واحد بعينه ، من المعانى الجزئية كان ، أو من المعانى الكلية ، وكليا كان ، أو جزئيا ، وأعنى بذلك ما أنا عتله : « زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » .

وغنى عن البيان أن سقراط فى النص اليونانى يقابله زيد فى الترجمة العربية .

شرح الفارابى ، ص ٧٦ : « ينبغى أن نفهم إنما أراد أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد متى كانا متناقضين ...

وكذلك فيما تحت المتضادين وفى المهملين ... »

(٢) أرسطو ، ٧ ، ١٨ أ ٣ — ٤ : ἐὰν δὲ ἄλλο τι ἢ ἀπ' ἄλλου τὸ αὐτό, — οὐχ ἡ ἀντικειμένη ἀλλ' ἔσται ἐκείνης ἑτέρα.

والإيجاب أو السلب يكون واحداً متى كان مايدل عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى واحداً ، سواء كان الموضوع معنى جزئيا أو كليا ، قرن بالمعنى الكلى سور كلى أو لم يقرن به ، مثل قولنا : كل إنسان أبيض ، ليس كل إنسان أبيض ، الإنسان أبيض ، الإنسان ليس بأبيض[1] ، إذا وضعنا أن الإنسان

١ — أو السلب : سقطت من د

٢ — فيهما : فيها د // قرن : + بالمحمول د

٣ — كلى : الكلى د : سقطت من ل // يقرن : يقر د

— ت . ع . ١٨٢ أ ١٢ — ١٤ : « فأما إن كان الشيء مختلفا ، أو كان واحدا بعينه إلا أنه من شيء مختلف ، لم يكن متقابلا ، لكنه يكون لدال آخر غيره » .

شيء : سقطت من شرح الفارابي ، ص ٧٧ ، سطر ١ .

كتب في مخطوط الأورغانون فوق كلمة « مختلف » : يعني الموضوع ، وفوق « لم يكن » : يعني السلب ، وفوق كلمة « لدال » : يعني الإيجاب ، وفوق « آخر » : يعني سلبا .

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٩ — ٣٧ : ὅσαι δὲ ἐπὶ τῶν καθόλου μέν, μὴ καθόλου δέ, οὐκ ἀεὶ ἡ μὲν ἀληθὴς ἡ δὲ ψευδής. ἅμα γὰρ ἀληθές ἐστιν εἰπεῖν ὅτι ἔστιν ἄνθρωπος λευκὸς καὶ ὅτι οὐκ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός, καὶ ἔστιν ἄνθρωπον καλὸς καὶ οὐκ ἔστιν ἄνθρωπος καλός. εἰ γὰρ αἰσχρός, καὶ οὐ καλός· καὶ εἰ γίνεταί τι, καὶ οὐκ ἔστιν - δόξειε δ' ἂν ἐξαίφνης ἄτοπον εἶναι διὰ τὸ φαίνεσθαι σημαίνειν τὸ οὐκ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός, ἅμα καὶ ὅτι οὐδεὶς ἄνθρωπος λευκός· τὸ δὲ οὔτε ταὐτὸν σημαίνει οὔθ' ἐξ ἀνάγκης.

— ت . ع . ١٨٢ أ ٢ — ٨ : « وما كان منها في معان كلية وليس بكلى فليس أبدا يكون أحد الحكمين من المناقضة صادقا والآخر كاذبا ، وذلك أنه قد يمكننا أن نقول قولا صادقا معا : « إن الإنسان أبيض » و « ليس الإنسان أبيض » ، و « إن الإنسان جميل » و « ليس الإنسان جميلا » وذلك أن ما صار قبيحا فليس بجميل ، وما كان متكونا فليس بموجود ، وقد يسبق إلى الظن على ظاهر النظر أن هذا خلف ، من قبل أنه قد يظهر أن قولنا : ليس الإنسان أبيض ، يدل معا على هذا القول أيضا وهو أنه : ولا إنسان واحد أبيض ، فليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذاك ، ولا هما ضرورة معا » .

والأبيض يدلان على معنى واحد[1] .

= يقصد أرسطو بقوله οὐδ' ἅμα δ' ἐξ ἀνάγκης : « ولاهما ضرورة معا » ، أن العبارتين لاتصدقان معا أو تكذبان معا ضرورة » .

قارن ترجمة Edghill : nor are they at the same time necessarily true or false.

(وهو) أنه : سقطت من طبعة بدوى .

(وذلك أنه قد) يمكن : هكذا فى طبعة بدوى : ولكننا نجد يمكننا فى مخطوط الأرورغانون ، ويمكننا فى شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٧٣ ، سطر ٢٥ .

شرح الفارابى ، ص ٧٣ وما بعده . علق الفارابى ، ص ٧٤ — ٧٥ ، على قول أرسطو : « وقد يسبق إلى الظن ... ولا إنسان واحد أبيض . . » بقوله : يريد أن ألفاظ الموضوعات فى المقابلات الممكنة لما كانت إنما تكون العبارة عنها بألف ولام التعريف ، وكانت الألف واللام إنما تستعمل مكان قولنا : كل ، صار قولنا : الإنسان أبيض ، ليس الإنسان أبيض ، قد يظن أنه أريد به قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض . وأيضا فإن الألف واللام المقرونتين بالاسم الدال على الكلى قد تدلان على المعنى مطلقا غير مقيد بشريطة . ومعنى الإطلاق يوهم فى ظاهر النظر أنه يشتمل على جميع جزئياته كلها . فحينئذ يظن بقولنا : الإنسان أبيض ، ليس الإنسان أبيض ، أن قوتهما قوة المتضادين وهو قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض » .

شرح الفارابى ، ص ٧٥ — ٧٦ ، تعليقا على قول أرسطو ، ١٧ أ ٣٦ — ٣٧ : « وليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذاك ولاهما ضرورة معا » : « يعنى ليس ما يدل عليه قولنا : ولا إنسان واحد أبيض ، هو الذى يدل عليه دائما قولنا : ليس الإنسان أبيض ، ولكن إنما يكون ذلك إما من طريق لفظة فالى ما يريده القائل . فان أراد بألف ولام التعريف : « كل » ، صار القولان حينئذ متضادين . وإن لم يرد به « كل » ، كانت ألف ولام التعريف حينئذ إنما تدل على المعنى مطلقا بلا شريطة » .

لاحظ أن متن الفارابى هنا فى قوله : « ولكن إنما . . . القائل » مضطرب ، والمعنى يتطلب أن العبرة بما يريده القائل ، كما يبينه بعد ذلك .

(1) أرسطو ، ٨ ، ١٨ أ ١٣ — ١٧ : μία δέ ἐστι κατάφασις καὶ ἀπόφασις ἡ ἓν καθ' ἑνὸς σημαίνουσα, ἢ καθόλου ὄντος καθόλου ἢ μὴ ὁμοίως, οἷον πᾶς ἄνθρωπος λευκός ἐστιν — οὐκ ἔστι πᾶς ἄνθρωπος λευκός, ἔστιν ἄνθρωπος λευκός — οὐκ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός — ἔστι τις ἄνθρωπος λευκός, εἰ τὸ λευκὸν ἓν σημαίνει. =

فأما إذا كان لفظ الموضوع فيهما أو المحمول ليس يدل على معنى واحد ، فليس الإيجاب واحدًا ، ولا السلب واحدًا . مثال ذلك : إن وضع واضع للإنسان والفرس اسمًا واحدًا وهو ثوب مثلا ، فقال : الثوب أبيض ، الثوب ليس بأبيض ، لم يكن هذا الإيجاب إيجابًا واحدًا ، ولا هذا السلب سلبًا واحدًا . وذلك أن قولنا حينئذ : الثوب أبيض، يدل على إيجابين ، لأنه يدل على ما يدل قولنا : الإنسان أبيض والفرس أبيض ، وهما قضيتان ، لا واحدة . وكذلك قولنا : الثوب ليس بأبيض ، يدل على سلبين ، وهو قولنا : الفرس ليس بأبيض والإنسان ليس بأبيض .

---

١ — يدل : يدلان د

٥ — إيجابين : إيجابيين د

٦ — و : سقطت من د

= ت . ع . ١٨٢ أ ١٨ — ٢١ : « والإيجاب أو السلب يكون واحدا متى دل بشيء واحد على شيء واحد : إما كلى على معنى كلى ، وإما لا على مثال واحد ، مثال ذلك : « كل إنسان أبيض » ، « ليس كل إنسان أبيض » ؛ « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » ، و « لا إنسان واحد أبيض » ، « قد يكون إنسان ما أبيض » . هذا إن كان قولنا « أبيض » إنما يدل على معنى واحـد » .

لاحظ أن ὁμοίως بمثل قد نقلها المترجم نقلا حرفيا ، ولذا غمض المعنى ؛ ولو أنه اقتصر على : وإما لا ، لكان المعنى أكثر وضوحا .

بشيء : لشيء ، في طبعة بدوى .

مثال ذلك : مثل ذلك في طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون ، انظر شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٧٨ ، سطر ٢٠ .

قارن شرح الفارابي ، ص ٧٧ : « يعني أن السلب إنما يجب أن يسلب ذلك المحمول بعينـه الذى أوجبه الإيجاب ، ومن ذلك الموضوع بعينـه الذى فيه أوجب المحمول ، كان ذلك الموضـوع من الأشخاص أو من المعاني الكلية ، كان معه سور أو لم يكن ، كان السور كليا أو جزئيا » .

وإنما كان ذلك كذلك لمكان اللفظ المشترك الذى هو قولنا : ثوب[1] .

---

١ — ثوب : بثوب د : الثوب ف

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٨ أ ١٧ — ٢٣ : εἰ δὲ δυοῖν ἓν ὄνομα κεῖται, ἐξ ὧν μή ἐστιν ἕν, οὐ μία κατάφασις οὐδὲ ἀπόφασις μία, οἷον εἴ τις θεῖτο ὄνομα ἱμάτιον ἵππῳ καὶ ἀνθρώπῳ, τὸ ἔστιν ἱμάτιον λευκόν, αὕτη οὐ μία κατάφασις οὐδὲ ἀπόφασις μία. οὐδὲν γὰρ διαφέρει τοῦτο εἰπεῖν ἢ ἔστιν ἵππος καὶ ἄνθρωπος λευκός. τοῦτο δὲ οὐδὲν διαφέρει τοῦ εἰπεῖν ἔστιν ἵππος λευκὸς καὶ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός.

— ت ، ع ، ١٨٢ أ ٢١ — ١٨٢ ب ٤ : « فأما إن كان قد وضع لمنيين اسم واحد ، فن قبل المنيين اللذين هما صار ليس بواحد ، لايكون الإيجاب واحدا . مثال ذلك ، أنه إن وضع واضع الفرس والإنسان اسما واحدا ، كقولك : « ثوب » مثلا . فان قوله حينئذ : « إن الثوب أبيض » لايكون إيجابا واحدا ولاسلبا واحدا . وذلك أنه لافرق حينئذ بين هذا القول وبين قوله : « الفرس والإنسان أبيض » ولافرق بين هذا القول وبين قوله : « الفرس أبيض » و « الإنسان أبيض » .

لاحظ عدم وجود مقابل فى الترجمة العربية لجملة " οὐδὲ ἀπόφασις μία " ، وهذا يعضد رأى من يقولون بحذفها . قارن تعليق : Edghill فى ترجمته ، هامش ١ .

ولم يوفق المترجم العربى فى نقل جملة ἐξ ὧν μή ἐστιν ἕν ، فنقلها : « من قبل المنيين اللذين هما صار ليس بواحد » . ولكن هذه الترجمة لا تؤدى بجلاء المعنى المقصود هنا وهو أن المنيين لايكونان فكرة واحدة ، ومن الممكن أن كلمة ليس فى الترجمة أصلها : ليسا ، وبهذا يستقيم المعنى : فن قبل < أن > المنيين اللذين هما صار ليسا بواحد .

قارن ترجمة Edghill : If, on the other hand, one word has two meanings which do not combine to form one," the affirmation is not single ....

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٧ : « وليس هذا كما كنا قلنا من قبل : إنا إذا سمينا الأبيض بالثوب وسمينا الطول بالثوب : فقلنا : زيد ثوب ، كان قولنا فى حكم قضيتين ، كأنا قلنا : زيد أبيض وزيد طويل ، وذلك لأن الثوب هناك اسم للأبيض ، وأما هاهنا فليس الجسم اسما لواحد من هذا ، بل للجملة من حيث هى جملة » .

المرجع نفسه ، ٧٠ : « فانا إذا سمينا الفرس ثوبا ، وسمينا به الإنسان أيضا ، فقلنا : إن الثوب أبيض ، كان معناه أن الفرس ، أبيض ، والإنسان أبيض ، إلا أن يكون الثوب دالا على معنى واحد جامع للإنسان والفرس والثوب . فحينئذ لا يكون اسما للإنسان ، ولا الفرس ، بل يكون اسما لمعنى يحمل عليهما » .

وكذلك القضية التي يكون محمولها ، أو موضوعها ، أو كلاهما اسما مشتركا ليست واحدة ، بل قضايا كثيرة ، عدتها على عدة المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك[1].

وإذا كان ذلك كذلك ، فالمتقابلات التي تكون من أمثال هذه القضايا المشتركة الأسماء ، أعني المتناقضة والشخصية ، ليس يجب أن يكون أحدهما صادقا ، والآخر كاذبا[2].

---

٢ — الاسم : بالا د

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٨ أ ٢٣ — ٢٠ : εἰ οὖν αὗται πολλὰ σημαίνουσι καὶ εἰσὶ πολλαί, δῆλον ὅτι καὶ ἡ πρώτη ἤτοι πολλὰ ἢ οὐδὲν σημαίνει· — ت . ح . ١٨٢ ب ٥ — ٦ : « فاذا كان هذان يدلان على أكثر من واحد ، وكانا أكثر من واحد ، فمن البين أن القول الأول أيضا إما أن يكون كثيرا ، وإما ألا يكون يدل على شيء » .

فاذا : على الرغم من أننا نجد فاذ فى مخطوط الأورغانون وفى شرح الفارابى ، ص ٨٠ ، سطر ٦ ، وإذ فى طبعتى بدوى وزولاك ، فان القراءة الصحيحة هى « فاذا » بدلالة εἰ فى النص اليونانى .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص٢٧ : « وإذا كان الموضوع فى القضية اسما مشتركا ، لم تكن القضية واحدة ، بل تكون عدتها على عدة المعانى التى يقال عليها ذلك الاسم ، فتكون تلك المعانى موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد .

وإذا كان المحمول اسما مشتركا ، فان عدد القضايا على عدد المعانى التى يقال عليها الاسم المحمول . وكذلك إن كانا جميعا مشتركى الاسم » .

شرح الفارابى ، ص ٨٠ : « يعنى إذا كان هذان اللذان أخذ موضوعهما باسمين متباينين ، وحمل المحمول على كل واحد منهما فى وقت غير الوقت الذى حمل فيه على الآخر ، يدلان على أكثر من معنى واحد ، وكان الاسمان أيضا أكثر من واحد ، فمن البين أن القول الأول يعنى قولنا : الثوب أبيض أيضا . إما أن يدل الثوب على كثير فلا تكون القضية واحدة ، بل قضايا كثيرة ، وإما أن لا يدل الثوب على شيء أصلا إذ كان إنما وضع دالا على معنيين ، وليست دلالته على أحدهما أحرى من دلالته على الآخر ، بل دلالته عليهما بالسواء ... » .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١٨ أ ٢٦ — ٢٧ : ὥστε οὐδ' ἐν ταύταις ἀνάγκη τὴν μὲν ἀληθῆ τὴν δὲ ψευδῆ εἶναι ἀντίφασιν.

وسيقال فيما يستأنف متى تكون القضايا التي موضوعها أو محمولها معان كثيرة قضية واحدة، ومتى لا تكون.[1]

فهاهنا إذن ثلاثة أحوال ينبغي أن تشترط في المتقابلات ، وحينئذ توجد في التقابل على ما وصفنا .

أحدها : أن يكون المحمول والموضوع فيهما واحداً من جميع الجهات ، لا أن يكون مأخوذا في أحدهما بجهة ، وفي الآخر بغير تلك الجهة .

والثاني : أن يكون الإيجاب فيهما واحداً ، والسلب واحداً .

والثالث : أن يجعل المقابل للإيجاب الواحد سلباً واحداً .[2]

٣ — توجد : يوجد ف

٤ — وصفنا : وضعنا د

٥ — أحدها : أحدهما ف //المحمول والموضوع : الموضوع والمحمول ل

٦ — الآخر : الأخرى د

= — ت ، ع ، ١٨٢ ب ٧ — ٨ : «فواجب ألا يكون في مثل ذلك أيضا أحد ما في المناقضة صادقا ، والآخر كاذبا » .

الترجمة العربية مبهمة ، قارن ترجمة Edghill : This, then, is another instance of those propositions of which both the positive and the negative forms may be true or false simultaneously.

وراجع : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٨٠ — ٨١ .

(١) أنظر : ص ١٢٤ وما بعدها ، من كتابنا هذا .

(٢) قارن : شرح الفارابي ، ص ٧٨ : « فإن ها هنا أشياء ثلاثة ينبغي أن يحتفظ بها في كل متقابلين ، وهو أن يكون موضوع المتقابلين واحدا بعينه ، وكذلك محمولها ، ثم أن يكون السلب الواحد مقابلا لإيجابه ، ثم أن يكون الإيجاب واحدا والسلب واحدا » .

فقــد تبين من هــذا متى تكون المتقابلة متقابلة ، وكم أصناف المتقابلات ، وكيف أحوالها فى التقابل .

ونقول : إن مايقتسم من هــذه المتقابلات الصدق والكذب دائمـا فى جميع المواد هى الشخصية والمتناقضة . .

أما فى الأمور الموجودة فى الزمان الحاضر ، والموجــودة فيما مضى ، فواجب ضرورة أن يكون اقتسامها للصدق والكذب على أن أحدهما فى نفسه هو الصادق والآخر هو الكاذب ، سواء عرفنا نحن الصادق من الكاذب أو لم نعرفه . وذلك أن كون زيد موجودا الآن أو غير موجود من البين بنفسه أن أحد هذين القولين ضرورة هو صادق والآخر كاذب ، أو لم يحصل لنـا إذ هو محصــل الوجود فى نفسه .

وكذلك الأمر فى الأشياء السالفة وفى الأمور الضرورية التى ليس يشترط فى وجودها زمان[1] .

---

١ — هذا : هذ د // متقابلة : سقطت من د
٣ — الصدق والكذب : با والكذ د ٤ — المواد : المود د
٥ — أما : وأما د // الموجودة : الموجود د
٦ — اقتسامها : اقتسمها د
٧ — نحن : من د
٨ — موجود : مود د // أحد : حد د
٩ — إذ : انه د
١١ — يشترط : يشرط د

---

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ أ ٢٨ — ٣٢ : καὶ ἐπὶ μὲν οὖν τῶν ὄντων καὶ γενομένων ἀνάγκη τὴν κατάφασιν ἢ τὴν ἀπόφασιν ἀληθῆ ἢ ψευδῆ εἶναι, καὶ ἐπὶ μὲν τῶν καθόλου ὡς καθόλου ἀεὶ τὴν μὲν ἀληθῆ τὴν δὲ ψευδῆ εἶναι, καὶ ἐπὶ τῶν καθ' ἕκαστα, ὥσπερ εἴρηται, ἐπὶ δὲ τῶν = καθόλου μὴ καθόλου λεχθέντων οὐκ ἀνάγκη·

وأما الأمور الموجودة فى الزمان المستقبل وهى الأشياء الممكنة فليس اقتسامها الصدق والكذب على التحصيل فى نفسها . وذلك أن الأمر فى هـذه المتقابلات فى هذه المادة لايخلو من أقسام : إما أن تكون مقتسمة للصـدق والكذب أو لا تكون . ثم إن كانت مقتسمة للصدق والكذب فإما أن يكون ذلك على

---

١ — الممكنة : الممكنة د

٢ — على : سقطت من د // نفسها : نفسه ل // المتقابلات : + فى هذه المتقابلات د

٤ — ثم : سقطت من د

= ت . ع . ١٨٢ ب ٨ — ١٢ : « ونقول إن المعانى الموجودة الآن أو التى قد كانت فيا مضى فواجب ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقا وإما كاذبا . أما فى الكلية على معنى كلى فأحدهما أبدا صادق ، والآخر كاذب . وكذلك فى الأشخاص على ما قلنا . وأما الكلية التى لا تقال على معنى كلى فليس ذلك واجبا فيها » .

يشير أرسطو هنا الى نقاط كان قد تعرض لها فيا سبق : قارن ص ٨ ، هـ ١ ، فيا يمس أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٧ — ٢٩ ؛ وهامش ٢ ، ص ٨ ، فيا يمس أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٦ — ٢٧ .

وراجع : شرح الفارابى ، ص ٨٢ : « يريد أن يكون الإيجاب والسلب المتقابلين فيها يصدق الصادق منهما على التحصيل والكاذب منهما على التحصيل ما علمناه منه وما جهلناه . فما علمنا منه فإن الصادق منهما صادق على التحصيل فى نفسه وعندنا . والكاذب منهما كاذب على التحصيل فى نفسه وعندنا . فإن الموجب منهما هو الصادق وحده ، دون السلب . والسالب هو الكاذب وحده ، دون الإيجاب . أو الإيجاب هـو الكاذب وحده ، دون السالب . والسلب هـو الصادق وحده ، دون الإيجاب . أما المتناقضان : فأحدهما أبدا صادق ، والآخر أبدا كاذب فى التى هى موجودة الآن والتى كانت وتصرمت . وذلك إن لم يشترط فى الكليات أيضا زمان كانت حالها هذه الحال فيا هى ضرورية وممتنعة . وكذلك فى الأشخاص الموجـودة الآن والتى كانت فيا سلف ، والمهملات فليس أحدهما صادقا والآخر كاذبا دائما » .

التحصيل أو على غير التحصيل . وإن كانت غير مقتسمة للصدق والكذب فإما أن يكونا صادقين معا أو كاذبين معا : أو يوجد فيهما الأمران .

فإن كان كل إيجاب وسلب يقتسم الصدق والكذب على التحصيل فى نفسه ، فواجب فى كل شىء أن يكون إما موجودا ، وإما غير موجود . فيجب على هذا متى قال إنسان فى شىء من الأشياء المستقبلة إنه سيكون، وقال آخر : إنه لا يكون أن يكون أحد هذين القولين هو الصادق ، والآخر هو الكاذب .

وذلك أنه لا يمكن أن يوجد الأمران معا ، أعنى الكون ولا كون (١) .

---

١ — التحصيل : تحصيل د // أو على غير التحصيل : سقطت من د

٢ — يكونا : يكون ل // صادقين : صادقتين ف

// كاذبين : كاذبتين ف // الأمران : + معا ل

٣ — يقتسم : يقسم د // التحصيل : تحصيل د

٥ — المستقبلة : المستقلة د // آخر : الآخر د

---

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ أ ٣٣ — ٢٩ : ἐπὶ δὲ τῶν καθ' ἕκαστά καὶ μελλόντων οὐχ ὁμοίως. εἰ γὰρ πᾶσα κατάφασις καὶ ἀπόφασις ἀληθὴς ἢ ψευδής, καὶ ἅπαν ἀνάγκη ὑπάρχειν ἢ μὴ ὑπάρχειν, ὥστε εἰ ὁ μὲν φήσει ἔσεσθαί τι ὁ δὲ μὴ φήσει τὸ αὐτὸ τοῦτο, δῆλον ὅτι ἀνάγκη ἀληθεύειν τὸν ἕτερον αὐτῶν, εἰ πᾶσα κατάφασις καὶ ἀπόφασις ἀληθὴς ἢ ψευδής. ἄμφω γὰρ οὐχ ὑπάρξει ἅμα ἐπὶ τοῖς τοιούτοις.

— ت . ع . ١٨٢ ب ١٢ — ١٧ : « فأما المعانى الجزئية المستقبلة فليس يجرى الأمر فيها على هذا المثال . وذلك أنه إن كان كل إيجاب أو سلب إما صادقا وإما كاذبا ، فواجب فى كل شىء أن يكون موجودا أو غير موجود . فان قال قائل فى شىء من الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر فيه بعينه : لا ، فمن البين أنه يجب ضرورة أن يصدق أحدهما إن كان كل إيجاب فصادق أو كاذب . وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعا فى ذلك وما أشبهه » .

وقال آخر فيه بعينه لا : + يكون ، فى شرح الفارابى ، ص ٨٠ ، سطر ١٩ .

وإنما كانت طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق، والقول الصادق تابع لها،
لأنه إن قال إنسان فى شىء ما : إنه أبيض ، وكان صادقا ، فواجب أن يكون
خارج النفس أبيض . وإن كان كاذبا ، فواجب أن يكون غير أبيض . وإن
قلنا : إنه غير أبيض وكان صادقا ، فواجب أن يكون خارج النفس غير أبيض ؛
وإن كان كاذبا فواجب أن يكون خارج النفس أبيض . وكذلك عكس هذا :

---

١ — والقول الصادق : سقطت من د

٣ — يكون : + خارج النفس ف

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٠ — ٧١ : « وأما القضايا المتناقضة الشخصية فى الأمور المستقبلة فانها ليس يجب فيها من جهة طبائع الأمور أن يتعين فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضا يكون قد تعين أحدهما فيه بحصول السبب المعين . فإن التعين إما يوجب الأمر فى نفسه ، وإما لوجود السبب المعين لما ليس يجب بذاته أن يتعين .

فإن كل شىء واجب : فإما أن يجب لذاته ، أو يجب بحصول السبب الذى يوجبه . ولو كان فى القضايا التى نحن فى ذكرها تعين لصدق أو كذب ، حتى كان كل إيجاب أو سلب إما صادقا بعينه ، وإما كاذبا ، لكان كل أمر فى المستقبل إما أن يوجد لامحالة ، وإما أن لا يوجد . فإنه إذا قال قائل : إن كذا يوجد ، وكان يتعين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخر : إنه لا يوجد ، ويتعين أنه صادق أو كاذب ... » .

قارن تعليق Edghill على هذا الموضع ، هامش ٥ :

In this chapter, as Pacius points out, Aristotle deals with four possible theories as to contradictory propositions concerning the future : (1) that both are true; this he refutes, 18 a 34 — 9, by implication, (2) that one is true and the other false determinately; this he deals with at length; (3) that both are false; this he dismisses, 18 b 16 - 23; (4) that one is true and the other false, indeterminately; this last he commends, 19 a 23 — b 4.

وهو أنه إن كان الشيء خارج النفس أبيض ، فواجب أن يكون القول الصادق

= فيا يمس أرسطو ، ١٨ أ ٣٤ — ٣٩ ، انظر النص السابق ؛ وفيا يمس أرسطو ، ١٨ ب ١٦ — ٢٣ ، انظر هامش ١ ، ص ٨٣ ؛ وفيا يمس أرسطو ، ١٩ أ ٢٣ — ١٩ ب ٤ ، انظر هامش ١ ، ص ٩٠ .

شرح الفارابي ، ص ٨٢ وما بعدها : « المعاني الجزئية تعني الأشخاص ، ويعني أن الأمر في المتقابلين فيها ليس الصادق منهما صادقاً على التحصيل ، ولا الكاذب منهما كاذباً على التحصيل ، لا في نفسه ، ولا عندنا . وإن الإيجاب والسلب المتقابلين منها حالهما كحال وجودها . فإن وجودها لما كان غير محصل كان أيضاً صدق أحد المتقابلين غير محصل . وكذلك لما كان لا وجود ما لا يوجد منها غير محصل ، كان كذب أحد المتقابلين منها غير محصل ، لا في نفسه ، ولا عندنا . وهو الذي قاله ليس ينبغي أن يفهم في كل مستقبل ، بل في المستقبلات الممكنة أن توجد ، وأن لا توجد ، وليس في المستقبلات التي توجد لا محالة ، مثل الكسوفات الجزئية ، وأشباه الكسوفات . بل إنما ينبغي أن يفهم ذلك في الممكنة من الأمور . . .

وليس الأمر في ذلك على ما يقوله جل المفسرين فإنهم يقولون إنه يفحص في هذا الموضع عن الممكن هل هو موجود في طبيعة الأمور ، أم لا ... بل نحن من أول أمرنا وبما فطرنا عليه . نعلم أن كثيراً من الأمور ممكنة أن تكون ، وأن لا تكون . وأول شيء هو الذي نعلم أنه إلى اختيارنا وإرادتنا .

وإنما صار قوم يرفعون الإمكان من الأمور لا بالمعرفة الأولى ، ولكن بالوضع ، والشريعة ، والقول...

وعلى أن الفحص في المنطق وفي الفلسفة بالجملة إنما هو بأشياء ، وعن أشياء معلومة بالفطرة ...

لأن أرسطوطاليس يقول في كتاب البرهان إن القضية البينة بنفسها ليس ينبغي أن يجعل معيارها أن يعترف الإنسان بها بلفظة ، أو لا يعترف . . .

فإن الفحص عن الشيء هل هو ممكن الوجود في نفسه ، أو ضروري الوجود في نفسه هو فحص عن كيف وجود هذا الموجود ، وليس ذلك بلائق في المنطق ... ... » .

المرجع نفسه ، ص ٨٤ — ٨٥ : « وكذلك افتتاحه وهو قوله : فأما المعاني الجزئية المستقبلة فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال ؛ دال على ما قلنا . وذلك أنه إنما يريد أن يبين ما ذكر أنه على غير مثالها في الأمور الماضية والتي هي الآن . فلذلك يضع نقيض ما يريد أن يبينه وضعاً بشريطة . فإنه لما قال : فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال . يعني على التحصيل . بل الأمر فيها على غير التحصيل ، أو الأمر فيها مجهول هل هو على التحصيل ، أو على غير التحصيل ، أو أنه على جهة أخرى ، أو أن المتقابلين منها لا تقتسم الصدق والكذب ، بل يصدقان معاً ، أو يكذبان معاً ، فإن الأمر فيه مجهول » .

فيه أنه أبيض ، والكاذب أنه ليس بأبيض . وإن كان خارج النفس غير أبيض ، فالقول الصادق فيه هو أنه ليس بأبيض ، والكاذب أنه أبيض .[1]

فإن كان الإيجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق والكذب فى الأمور المستقبلة على أن أحدهما محصل الوجود فى نفسه ، فالأمور المستقبلة ضرورية فى وجودها . وليس يكون هاهنا شىء يوجد بالاتفاق ، ومن غير سبب محصل . ولا يوجد شىء (يقال فيه إنه ممكن أن يكون وألا يكون) بل يكون كون الشىء ، أو لا كونه ، ضرورة . وذلك واجب لكون الصدق والكذب فى أحد المتقابلين محصلا فى نفسه . وذلك أنه ليس يجوز أن يخرج منها إلى الوجود غير الصادق من إيجاب كان ، أو من سلب ، لأنه لوجاز ذلك لما كان الصدق فى أحد المتقابلين

٢ — هو : سقطت من د
٤ — المستقبله : المستقلة د // المستقبلة : المستقله د // ضرورية : ضرورة د
٥ — يكون : يكن د ٩ — من (سلب) : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ أ ٣٩ — ١٨ ب ٥ : εἰ γὰρ ἀληθὲς εἰπεῖν ὅτι λευκὸν ἢ ὅτι οὐ λευκόν ἐστιν, ἀνάγκη εἶναι λευκὸν ἢ οὐ λευκόν, καὶ εἰ ἔστι λευκὸν ἢ οὐ λευκόν, ἀληθὲς ἦν φάναι ἢ ἀποφάναι· καὶ εἰ μὴ ὑπάρχει, ψεύδεται, καὶ εἰ ψεύδεται, οὐχ ὑπάρχει, ὥστε ἀνάγκη ἢ τὴν κατάφασιν ἢ τὴν ἀπόφασιν ἀληθῆ εἶναι ἢ ψευδῆ.

— ت . ع . ١٨٢ ب ١٧ — ٢١ : « فإن قولنا فى شىء إنه أبيض أو غير أبيض ، إن كان صادقا ، فواجب ضرورة أن يكون هو أبيض أو غير أبيض . وإن كان الشىء إما أبيض وإما غير أبيض ، فقد كان إيجابنا أو سلبنا فيه صدقا . وإن لم يكن ، فكذبا . وإن كان كذبا ، فليس هو ، فواجب إذاً ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقا وإما كاذبا » .

كان (صادقا) : القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون . إذاً : سقطت من شرح الفارابى .

شرح الفارابى ، ص ٨٦ : « يعنى أن قولنا فى شىء إنه أبيض — إن كان صادقا — فواجب ضرورة أن يكون ذلك الشىء أبيض . وقولنا فيه إنه غير أبيض — إن كان صادقا — فواجب ضرورة أن يكون غير أبيض . وبالعكس . فإنه إن كان الشىء فى نفسه أبيض ، فقد كان إيجابنا أنه أبيض صدقا . وإن كان الشىء فى نفسه غير أبيض ، فقد كان سلبنا البياض عنه صدقا . وإن لم يكن الشىء فى نفسه غير أبيض ، فسلبنا البياض عنه كذب ... » .

محصل الوجود فى نفسه . وإذا لم يكن الصدق والكذب فى المتقابلين محصل الوجود فى نفسه ، كان إمكان كون الشىء ولا كونه على مثال واحد . كما أنه إذا كان إمكان كون الشىء أو لا كونه على مثال واحد ، لم يكن الصدق والكذب فى المتقابلين المقولين عليه محصل الوجود فى نفسه ، ولا كان الشىء بالإيجاب أولى منه بالسلب ، ولا السلب أولى منه بالإيجاب . ولا يصير كذلك من أجل أن موجبا أوجبه ، أو سالبا سلبه[1] .

---

٥ — موجبا أوجبه : فوجبا د // عليه : سلب ه

---

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٥ — ٩ : οὐδὲν ἄρα οὔτε ἔστιν οὔτε γίνεται οὔτε ἀπὸ τύχης οὐθ' ὁπότερ' ἔτυχεν, οὐδὲ ἔσται ἢ οὐκ ἔσται, ἀλλ' ἐξ ἀνάγκης ἅπαντα καὶ οὐχ ὁπότερ' ἔτυχεν. ἢ γὰρ ὁ φὰς ἀληθεύει ἢ ὁ ἀποφάς. ὁμοίως γὰρ ἂν ἐγίνετο ἢ οὐκ ἐγίνετο· τὸ γὰρ ὁπότερ' ἔτυχεν οὐδὲν μᾶλλον οὕτως ἢ μὴ οὕτως ἔχει ἢ ἕξει.

— ت . ع . ١٨٢ ب ٢١ — ١٨٣ أ ٥ : « فليس شىء من الأشياء إذاً مما يتكون أو مما هو موجود يكون بالاتفاق أو بأحد الأمرين اللذين لايخلو الشىء منهما أيهما كان . ولا شىء من الأشياء مزمع بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة ، بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شىء منها على أى الأمرين اتفق ، وذلك أن الموجب يصدق فيها أو السالب . ولو لم تكن كذلك ، لكان كونها وغير كونها على مثال واحد . وذلك أن الشىء الذى يقال فيه إنه يكون على أى الأمرين اتفق ، فليس هو بأحد الأمرين أولى منه بالآخر ، ولا يصير كذلك » .

(لايخلو) الشىء : فى طبعة بدوى تجد : شىء ، ولكن قارن شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٨٦ ، سطر ٢٠ . والقراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون .

شرح الفارابى ، ص ٨٦ : « ... وإن كان واجبا ضرورة أن يكون صدق الإيجاب من متقابل الأمور المستقبلة كلها صدقا على التحصيل ، وكذب الكاذب منهما كذبا على التحصيل فى جميع الأمور المستقبلة . فليس شىء من الأشياء إذاً مما يكون فى المستقبل ، أو مما هو موجود الآن ، وقد كان غير موجود فيما تقدم ، يكون وجوده بالاتفاق . . .

وقوله : بالاتفاق ، يعنى به أن لا يكون له من ذاته سبب محصل بالذات . وقوله : بأحد الأمرين اللذين لايخلو الأمر منهما أيهما كان ، تلخيص الشىء الممكن أن يوجد ، وأن لا يوجد . فإنه ليس الوجود فى نفس طبيعة الممكن أحرى من لا وجود . فمتى وجد شىء ، فإنما يوجد ، عن سبب غير محصل ، وعن سبب بالعرض ، فيرتفع من ذلك أن يكون شىء من الأشياء ممكنا أن يكون ، وأن لا يكون » .

ويجب على هذا إن صار شيء من الأشياء أبيض في وقت من الأوقات أن يكون القول فيه ، من قبل أن يصير أبيض : إنه سيصير أبيض ، قولا صادقا وضروريا . وكذلك يكون القول في كل شيء يكون قبل أن يتكون : إنه سيكون ، قولا صادقا ، كما كان فيه في حين تكونه ، حتى يكون صدق القول بأنه موجود في الوجود الحاضر لصدق القول بأنه سيوجد في المستقبل[1] .

فإذا كان ذلك كذلك ، فليس يمكن في الشيء الممكن الذي هو غير موجود الآن ، و يقال فيه إنه سيوجد ، ألا يوجد . وما كان لا يمكن أن لا يوجد ، فمن المحال ألا يوجد . والشيء الذي من المحال ألا يوجد ، فواجب أن يوجد . وما هو واجب ، فهو ضروري الوجود . فجميع الأشياء إذن ضرورية الوجود .

---

١ — من (الأشياء) : سقطت من ه ٣ — (شيء) يكون : فيكون د
٦ — فإذا : فا ه
٦ — ٧ — في الشيء ... يمكن : سقطت من د لتكرار كلمة يمكن
٨ — والشيء : الشيء د // المحال : المحال د // وما هو : وقتها د
٩ — ضرورية : ضروري د

---

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٩ — ١٣ : ὅτι εἰ ἔστι λευκὸν νῦν, ἀληθὲς ἦν εἰπεῖν πρότερον ὅτι ἔσται λευκόν, ὥστε ἀεὶ ἀληθὲς ἦν εἰπεῖν ὁτιοῦν τῶν γενομένων ὅτι ἔστιν ἢ ἔσται. εἰ δὲ ἀεὶ ἀληθὲς ἦν εἰπεῖν ὅτι ἔστιν ἢ ἔσται, οὐχ οἷόν τε τοῦτο μὴ εἶναι οὐδὲ μὴ ἔσεσθαι.

— ت ، ع ، ١٨٣ أ ٩ — ١٠ : « وأيضا إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر ، فقد كان القول فيه من قبل بأنه « سيصير أبيض » صادقا . فيجب أن يكون القول في شيء من الأشياء مما يكون — أيها كان — بأنه سيكون قبله كان دائما صادقا . وإن كان القول في شيء بأنه في هذا الوقت ، أو سيكون فيما بعد ، كان دائما صادقا ، فليس يمكن أن يكون هذا غير موجود ، ولا يصير موجودا » .

(فيجب أن) يكون (القول) : تكون في طبعة بولاك . ولا أرى لها وجها .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧١ : « فإنه إن كان الشيء في نفسه يكون إما أبيض بعينه ، أو غير أبيض بعينه ، فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه ، وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود واللاوجود مع الصدق والكذب . وحتى إن كان القول في ذلك صادقا ، فالأمر يكون لا محالة ؛ وإن كان كاذبا ، فالأمر لا يكون البتة » .

وإذا كان ذلك كذلك ، فليس هاهنا شيء يحـدث باتفاق ، ولا شيء هـو معد أن يكون وأن لايكون . وذلك أن مايحـدث بالاتفاق هو بهـذه الصفة ، أعنى أن كونه ليس واجبا ضرورة . كما أن ما كونه أو لا كونه واجب ضرورة ، فليس يحدث عن الاتفاق[1] . وأيضا فإنه ليس يجوز أن تقول إن السلب والإيجاب يجتمعان فى الأمور المستقبلة حتى يكونا صادقين معا ، ولا يرتفعان عنها حتى يكونا كاذبين معا ، مثـل أن يكون قـولنا فى الشيء إنه يمكن أن يكون ، ويمكن ألا يكون صادقين معا . فإنهما إن كانا كاذبين جميعا ، لزم عنه ألا يكون المتناقضتان يقتسمان الصدق والـكذب فى جميـع المـواد . وذلك شيء قـد تبين خلافه .

١ — باتفاق : بالاتفاق ف // هو : وهو د
٤ — وأيضا : دائما د
٥ — المستقبلة : السهة د // عنها : عنهما ف
٦ — ويمكن : وممكن د
٧ — فإنهما : فهما د // كانا : كان د

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ١٣ — ١٦ : ὃ δὲ μὴ οἷόν τε μὴ γενέσθαι, ἀδύνατον μὴ γενέσθαι· ὃ δὲ ἀδύνατον μὴ γενέσθαι, ἀνάγκη γενέσθαι. ἅπαντα οὖν τὰ ἐσόμενα ἀναγκαῖον γενέσθαι - οὐδὲν ἄρα ὁπότερ' ἔτυχεν οὐδὲ ἀπὸ τύχης ἔσται· εἰ γὰρ ἀπὸ τύχης, οὐκ ἐξ ἀνάγκης·

— ت ، ج ، ١٨٣ أ ١٠ — ١٤ : « وما كان لايمكن ألا يصير موجودا ، فن المحال ألا يصير موجودا . والشيء الذى من المحال ألا يصير موجودا ، فواجب ضرورة أن يكون . فجميع الأشياء إذاً المزمعة بالوجود فواجب ضرورة أن تكون . فليس يكون إذاً شيء من الأشـياء على أى الأمرين اتفق ، ولا بالاتفاق ، وذلك أنه إن كان شيء بالاتفاق فليس كونه واجبا ضرورة » .

والشيء الذى من المحال أن لايصير موجودا : كررت فى شرح الفارابى ، ص ٨٧ ، سطر ١ — ١٧ .

شرح الفارابى ، ص ٨٧ : « هذا هو النتيجة الشنعة التى انساق إليها القول الذى وضع فيـه أن صدق أحد المتقابلين فى الأمور المستقبلة صدق على التحصيل فى نفسه ، وأن المتقابلين فى جميع الأمور المستقبلة يقتسمان الصدق والكذب على التحصيل . فلما لزم المحال من ذلك ، فحص بعده فى كلى المتقابلين فى المستقبلة : أترى يصدقان معا ، أو ترى يكذبان معا . فقال ليس يجوز أن يقال إنهما يصدقان معا ، ولايجوز أيضا أن يقال إنهما يكذبان معا » .

وكذلك يلزم إن كانا صادقين معـا . وأيضا فإنه يلزم إن كانا صادقين معـا أن يكون الشيء موجودا معدوما معا . وذلك محال . مع أنه ترتفع أيضا طبيعـة الممكن . وإن كانا كاذبين ، أن يكون الشيء لا موجودا ، ولا معدوما . فهذا ما يلزم من المحال إن فرضنا المتقابلات التي تقتسم الصدق والكذب في جميـع المواد تقتسمها على التحصيل في الأمور المستقبلة أو لا تقتسمها بأن يصدقا معا أو يكذبا معا[1] . وهو ظاهر أنه تلزم شناعات كثيرة لرفعنا طبيعة الممكن وإزالتنا أن الأمور المستقبلة كلها ضرورية ، أولهـا أنها تبطل الروية والاستعداد لرفع شر يتوقـع

---

١ — يلزم : يلزمه ل // فانه : وانه د
٢ — معا : سقطت من هـ // ترتفع أيضا : أيضا ترتفع ل ٣ — وان : فان ل
٥ — المستقبلة : المستقلة د // او : أنه هـ
٦ — الأمور : أمور هـ
٧ — المستقبلة : المستقلة هـ // شر : شيء ف

---

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ١٦ — ٢٥ : ἀλλὰ μὴν οὐδ' ὡς οὐδέτερόν γε ἀληθὲς ἐνδέχεται λέγειν, οἷον ὅτι οὔτε ἔσται οὔτε οὐκ ἔσται. πρῶτον μὲν γὰρ οὔσης τῆς καταφάσεως ψευδοῦς ἡ ἀπόφασις οὐκ ἀληθής, καὶ ταύτης ψευδοῦς οὔσης τὴν κατάφασιν συμβαίνει μὴ ἀληθῆ εἶναι, καὶ πρὸς τούτοις, εἰ ἀληθὲς εἰπεῖν ὅτι λευκὸν καὶ μέγα, δεῖ ἄμφω ὑπάρχειν. εἰ δὲ ὑπάρξει εἰς αὔριον, ὑπάρξει εἰς αὔριον· εἰ δὲ μήτε ἔσται μήτε μὴ ἔσται αὔριον, οὐκ ἂν εἴη τὸ ὁπότερ' ἔτυχεν, οἷον ναυμαχία· δέοι γὰρ ἂν μήτε γενέσθαι ναυμαχίαν αὔριον μήτε μὴ γενέσθαι.

— ت . ع ، ١٨٢ أ ١٤ — ١٨٣ ب ١ : « وأيضا فليس يجوز أن يقال إنه ليس ولا واحد من القولين حقا ، كأنك قلت : القول بأن الشيء سيكون ، و القـول بأن الشيء ليس يكون — أما أولاً فلأنه يلزم من ذلك أن يكون الإيجاب — وهو كذب — سـلبه غير صدق ، والسلب — وهو كذب — إيجابه غير صدق . ثم مع ذلك فانه إن كان القول في الشيء بأنه أبيض وبأنه أسود صادقا ، —

أو التأهب لخير يحصل . فيكون ما يراه الإنسان من أنه إن فعل ما يجب ، كان ما يجب ، وإن لم يفعل ما يجب ، لم يكن ما يجب ، أمرا باطلا واعتقادا فاسدا.[1]

---

١ — لخير : بلخ د   // يحصل : محصل د

٢ — أمرا باطلا : أمر باطل ف   // اعتقادا فاسدا : اعتقاد فاسد ف

= فيجب أن يكون الشيء الأمرين جميعا . وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك في غد صادقا ، فواجب أن يصير كذلك في غد . وإن كان القول فيه بأنه لا يصير كذلك ، وليس لا يصير كذلك في غد حقا ، فليس هو على أي الأمرين اتفق . ومثال ذلك الحرب : فانه يجب لا أن تكون حربا ، ولا ألا تكون » .

غير صدق : في الموضعين . وفي طبعة بدوي : غير صادق ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون . انظر : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٨٨ ، سطر ٥ — ٦ .

قارن : روس ، أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ٨٠ :

There must either be or not be a sea — fight tomorrow, but it is not the case either that there must be or that there must not be one.

ويقول الفارابي ، الكتاب عينه ، ص ٨٩ ، تعليقا على مثال الحرب : « يعني أنه إذا صدق هناك المتقابلان معا ، أو كذبا ، لزم ضرورة أن يوجد الأمران ، يعني الوجود ولا وجود . وذلك محال من جهتين : إحداهما من اجتماع وجود ولا وجود معا في آن واحد وهو المحال الذي لزم أولاً من هذين الموضعين . والثاني أن يكونا ضرورة ، فيرتفع الإمكان » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٢٦ — ٣٣ : τὰ μὴν δὴ συμβαίνοντα ἄτοπα ταῦτα καὶ τοιαῦτα ἕτερα, εἴπερ πάσης καταφάσεως καὶ ἀποφάσεως ἢ ἐπὶ τῶν καθόλου λεγομένων ὡς καθόλου ἢ ἐπὶ τῶν καθ' ἕκαστον ἀνάγκη τῶν ἀντικειμένων εἶναι τὴν μὲν ἀληθῆ τὴν δὲ ψευδῆ, μηδὲν δὲ ὁπότερ' ἔτυχεν εἶναι ἐν τοῖς γιγνομένοις, ἀλλὰ πάντα εἶναι καὶ γίγνεσθαι ἐξ ἀνάγκης. ὥστε οὔτε βουλεύεσθαι δέοι ἂν οὔτε πραγματεύεσθαι, ὡς ἐὰν μὲν τοδὶ ποιήσωμεν, ἔσται τοδί, ἐὰν δὲ μὴ τοδί, οὐκ ἔσται τοδί.

= ت ع . ١٨٣ ب ١ — ٧ : « فهذا ما يلزم من الأمور الشنعة وغيره مما أشبهه إن كان كل إيجاب وسلب — إما ما يقال كليا على معنى كلي ، وإما ما يقال جزئيا — فواجب ضرورة أن يكون فيه أحد المتقابلين صادقا والآخر كاذبا ، ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على أي الأمرين اتفق ، بل الأشياء جميعا وجودها وكونها واجب ضرورة . وعلى هذا القياس فليست بنا حاجة إلى أن نروي في شيء ولا أن نستعد له أو نأخذ أهبته ، كأنا إن فعلنا ما يجب كان ما يجب ، وإن لم نفعل ما يجب لم يكن ما يجب » .

=

حتى أنه يلزم هــذا من الشنعة أنه إن روّى إنسان ما فى حادث ما ، وقطع على أنه يحدث فى عشرة آلاف سنة مثلا ، وأخذ فى إعداد الأسباب الموجبة لحدوثه وكونه فى هذه المــدة الطويلة لو عمرها إنسان ، وروّى آخر فى هذه المدة بعينها فى منع حدوثه ، ونظر فى جميع هذا الزمان فى إعداد الأسباب التى تمنع حدوثه ، لكان فعل كل واحد منهما باطلا وعبثا ورويته ساقطة لا معنى لها . وذلك أن الصادق

---

١ — ما : سقطت من د ٢ — الآف : الالف د

٤ — فى جميع هذا الزمان : سقطت من ف ٥ — منهما : منها د

= جميعا : جميعها ، فى شرح الفارابى ، ص ٨٩ ، سطر ٢٦ .

أن (نستعد) : سقطت من شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٩٠ ، سطر ١٦ .

أهبته : أهبة ، فى طبعة بدوى ، وهو سهو .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٣ : « والمتناقضان فى الممكن ، إن كانا يقتسمان الصدق والكذب على التحصيل فى أنفسهما ، لزم أن يوجد ضرورة ذلك الذى هو منها صادق فى نفسه على التحصيل ، وألا يوجد الآخر ضرورة ، إذ كان فى نفسه كاذبا على التحصيل ، فلا يكون شىء من الأشياء فى نفسه وبطبيعته ممكنا ، فترتفع الأشياء الإرادية والاختيار والأفعال الكائنة عن الروية وأخذ الأهبة فى استقبال خير ينتظر ، ودفع شر يتوقع . وترتفع أيضا المواتاة التى فى الأمور الطبيعية والصناعية لأن يكون الشىء بحال ، وألا يكون ، مثل تأتى الشمع لأن يلين ... » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٣ : « ولولا ذلك لما كان بنا حاجة أن نروى أو نفكر أو نستعد ، معتقدين أنا إن فعلنا ما يجب ، كان أمراً لا يكون إن قصرنا . ولو كان الأمر الذى نروى فيه ونستعد له مما قد يكون بالضرورة ، أو لا يكون بالضرورة ، كأن قائلا قال فيه أمرا لصدق أو كذب ، فتعين حكمه لقوله ، ما كان لاستعدادنا ورويتنا فائدة بوجه من الوجوه ، لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد فلا نشك فيها ، فإذن ما يرفعها ويبطلها محال » .

شرح الفارابى ، ص ٩٠ : « يعنى أنه إذا ارتفعت الأمور الممكنة ، كفينا نحن أمر الاهتمام بشىء من الأشياء ، ولم يكن بنا حاجة إلى أن نروى بعقولنا ، ولا أن نستعد له بأبداننا ، ولا أن نأخذ له أهبته من الأشياء الخارجة عنا من ناس نستعين بهم أو آلات » .

منهما فى نفسه يجب ضرورة أن يكون هو الموجود سواء روّى أحدهما فى إبطاله والآخر فى وجوده أو لم يروّ واحد منهما فى ذلك . فإنه يجب على هذا ألا تكون الإرادة سببا لحدوث شىء من الأشياء، بل تكون جميع الأشياء تجرى مجاريها بالطبع وعلى مالها من أحد المتناقضين وإن لم يروّ مروّ فى إيجاد شىء من ذلك أو منع وجوده . ويكون حكم من روّى فى الشىء عشرة آلاف سنة حكم من روّى فيه زمانا يسيرا، أى زمان كان ، بل يكون حكمه حكم من لم يروّ فيه أصلا . وهذه الأشياء كلها فى غاية الشناعة ، وخلاف ما فطرنا عليه[1] . وذلك أنا نرى أن ها هنا أشياء مبدأ حدوثها الروية وأخذ الأهبة لها .

٢ — واحد : أحد د
٣ — مجاريها : بمجاريها د : مجراها ف
٤ — المتناقضين : متناقضين د
٥ — سنة : + مثل ف // روى : يدى ف
٦ — أصلا : أملا د
٧ — أشياء : + أشياء د

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٣٣ — ١٩ أ ١ : οὐδὲν γὰρ κωλύει καὶ εἰς μυριοστὸν ἔτος τὸν μὲν φάναι τοῦτο ἔσεσθαι τὸν δὲ μὴ φάναι, ὥστε ἐξ ἀνάγκης ἔσεσθαι ὁποτερονοῦν αὐτῶν ἀληθὲς ἦν εἰπεῖν τότε. ἀλλὰ μὴν οὐδὲ τοῦτο διαφέρει, εἴ τινες εἶπον τὴν ἀντίφασιν ἢ μὴ εἶπον· δῆλον γὰρ ὅτι οὕτως ἔχει τὰ πράγματα, κἂν μὴ ὁ μὲν καταφήσῃ τι ὁ δὲ ἀποφήσῃ· οὐδὲ γὰρ διὰ τὸ καταφαθῆναι ἢ ἀποφαθῆναι ἔσται ἢ οὐκ ἔσται, οὐδ' εἰς μυριοστὸν ἔτος μᾶλλον ἢ ἐν ὁποσῳοῦν χρόνῳ.

— ت ، ع ، ١٨٣ ب ٧ — ١٣ : « فإنه ليس مانع يمنع من أن يقول قائل فى شىء من الأشياء إنه يكون إلى عشرة آلف سنة مثلا ، و يقول آخر إنه لا يكون ، فيصح لا محالة أحد الأمرين اللذين كان القول حينئذ بأنه يكون صادقا . وأيضا فلا فرق فى هذا المعنى بين أن تقال المناقضة وبين ألا تقال ، وذلك أنه من البين أن الأمور تجرى مجاريها وإن لم يوجب موجب شيئا منها ولم يسلبه آخر . وذلك أن الشىء ليس إنما يكون أو لا يكون من قبل أنه قد أوجب أو قد سلب ، ولا حكمه بعد عشرة آلف سنة غير حكمه بعد زمان آخر كم كان مقداره » .

وقد يظهر أيضا فى الأمور التى تفعل أن فيها أشياء هى بطبيعتها معدة لأن يكون عنها الشىء ومقابله على السواء ، أعنى أنها ممكنة أن يكون عنها الشىء أو لا يكون على السواء ، وذلك من جهـة الفاعل والقابل معا . ومثال ذلك : أن الثوب قد يمكن فيه أن يتمزق قبل أن يسبق إليه البلى ، وقد يمكن فيه أن لا يتمزق ، بل يبلى . وذلك أن إمكان هذين المعنيين فى الثوب هو على السواء ، من جهة الفاعل والقابل[1] .

١ — تفعل : يفعل د
٢ — أعنى أنها : فانها د // عنها : منها د
٣ — وذلك من جهة الفاعل والقابل معا : سقطت من ف
٤ — فيه : سقطت من د // اليه البلى : سقطت من د
٥ — من جهة الفاعل والقابل : سقطت من ف

— تجرى : بدون نقط فى مخطوط الأرغانون .

شرح الفارابى ، ص ٩٢ : «هذا كله إنما يلزم منه إسقاط الروية وأخذ الأهبة . وأن الأمور تجرى مجاريها أنفسها فى أن تكون وإن لم يحكم المروى أنه موجب بما ألزمته رويته ، ومجاريها فى أن لا تكون وإن لم يسلبه آخر بما أوجبته رويته . وذلك أن الشىء المستقبل ليس إنما يكون من قبل أنه أوجب بالروية وحكم أنه يكون ، ولا إنما لا يكون من قبل أنه قد سلب بالروية وحكم أنه لا يكون ... » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ أ ٧ — ١٨ : εἰ δὴ ταῦτα ἀδύνατα — ὁρῶμεν γὰρ ὅτι ἔστιν ἀρχὴ τῶν ἐσομένων καὶ ἀπὸ τοῦ βουλεύεσθαι καὶ ἀπὸ τοῦ πρᾶξαί τι, καὶ ὅτι ὅλως ἔστιν ἐν τοῖς μὴ ἀεὶ ἐνεργοῦσι τὸ δυνατὸν εἶναι καὶ μὴ ὁμοίως· ἐν οἷς ἄμφω ἐνδέχεται, καὶ τὸ εἶναι καὶ τὸ μὴ εἶναι, ὥστε καὶ τὸ γενέσθαι καὶ τὸ μὴ γενέσθαι. καὶ πολλὰ ἡμῖν δῆλά ἐστιν οὕτως ἔχοντα, οἷον ὅτι τουτὶ τὸ ἱμάτιον δυνατόν ἐστι διατμηθῆναι καὶ οὐ διατμηθήσεται, ἀλλ' ἔμπροσθεν κατατριβήσεται. ὁμοίως δὲ καὶ τὸ μὴ διατμηθῆναι δυνατόν· οὐ γὰρ ἂν ὑπῆρχε τὸ ἔμπροσθεν αὐτὸ κατατριβῆναι, εἴγε μὴ δυνατὸν ἦν τὸ μὴ διατμηθῆναι. ὥστε καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων γενέσεων, ὅσαι κατὰ δύναμιν λέγονται τὴν τοιαύτην·

— ت . ع . ١٨٣ ب ١٧ — ١٨٤ أ ٢ : « فاذا كانت هذه الأشياء محالا (لأنا قد نرى أمورا يحدث مبدؤها من الروية فيها وأخذ الأهبة لها ، وقد نجد بالجملة فى الأشياء التى ليست مما يفعل دائما الإمكان لفعل الشىء وتركه فعله على مثال واحد حتى يكون فيها الأمران جميعا ممكنين ، أعنى أن يكون الشىء وألا يكون . وها هنا أشياء كثيرة بين من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا —

وكذلك يجرى الأمر فى جميع الأمور المتكونة فى هذه المادة التى فيها هذا النوع من الإمكان والقوة .

و إذا كان هذا هكذا ، فظاهر أنه ليس جميع الأشياء ضرورية[1] ، بل يظهر أن الأشياء صنفان :

---

٣ — ضرورية : ضرورة د

— الثوب قد يمكن أن يتمزق فلا يتمزق ، بل يسبق إليه البلى . وعلى ذلك المثال قد يمكن ألا يتمزق ، فإنه لم يكن البلى ليسبق التمزق إليه لو لم يكن يمكن ألا يتمزق ، وكذلك يجرى الأمر فى سائر ما يتكون مما يقال على هذا الضرب من القوة) » .

فاذا : نجد فى مخطوط الأورغانون وفى شرح الفارابى ص ٩٣ ، سطر ٥ ، وفى كل من الطبعتين ، طبعة بدوى وطبعة بولاك : فاذ ، ولكننا نجد فى الأصل اليونانى ei .

(لفعل) الشىء : شىء فى طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون .

يسبق : يسبقه ، فى طبعة بدوى . (يكن) يمكن : سقطت من طبعة بدوى .

لاحظ أنه ابتداء من ὁρῶμεν (سطر ٧) إلى τοιαύτην (سطر ١٨) يرى Bonitz وضعه بين قوسين بكمل اعتراضية parenthetical

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٣ : « وليس هذا فى الأمور التى تكون بالاختيار فقط ، بل الأمور التى فى الطبع أيضا ، كالخشب فإنه يمكن فى طباعه أن يبقى إلى أن يبلى ، ويمكن أن تصادمه نار فيحترق ، ولا يجب له من حيث هو خشب أحد الأمرين » .

شرح الفارابى ، ص ٩٤ : « يعنى « من القوة » على أن يفعل حينا ولا يفعل حينا ، أو أن ينفعل حينا ولا ينفعل حينا ، فإن ما كان هكذى ، فإن القوة التى فيه استعداد المتقابلين . فإن هاهنا ضربا آخر من القوة وهو استعداد لأحد المتقابلين فقط ، مثل القوة التى فى الأجسام السماوية على الحركة المستديرة » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ أ ١٨ — ١٩ : φανερὸν ἄρα ὅτι οὐχ ἅπαντα ἐξ ἀνάγκης οὔτ' ἔστιν οὔτε γίγνεται.

— ت . ع . ١٨٤ أ ٢ — ٣ : « فظاهر إذاً أنه ليس جميع الأشياء فوجودها أو كونها ضرورة » .

شرح الفارابى ، ص ٩٤ : « فإنه يصير الآن على سهل الاقتصاص للأمور الظاهرة البينة بأنفسها ، فذكر أنه ليس جميع الأشياء فوجودها الآن و أو كونها فى المستقبل ، ضرورى . . . » .

إما ضرورية .

وإما ممكنة .

وأن الممكنة ثلاثة أصناف :

إما ممكنة على التساوى وهى التى لا يكون فيها وجود الشىء أحرى من عدمه ، ولا عدمه أحرى من وجوده .

وإما ممكنة على الأكثر وهى التى يكون فيها أحد المتقابلين أحرى من الثانى بالوجود ، ويكون حدوث الثانى على الأقل . وفى هـذا الجنس يوجد النوعان جميعا من الممكن ، أعنى الذى على الأكثر ، والذى على الأقل[1] .

٣ — وأن ، فأن ل : سقطت من د // الممكنة : سقطت من د

٧ — حدوث : سقطت من د

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ أ ١٩ — ٢٢ : καὶ ἀλλὰ τὰ μὲν ὁπότερ' ἔτυχε, οὐδὲν μᾶλλον ἢ κατάφασις ἢ ἡ ἀπόφασις ἀληθής, τὰ δὲ μᾶλλον μὲν καὶ ὡς ἐπὶ τὸ πολὺ θάτερον, οὐ μὴν ἀλλ' ἐνδέχεται γενέσθαι καὶ θάτερον, θάτερον δὲ μή.

— ت . ع . ١٨٤ أ ٣ — ٦ : « بل بعض الأشياء يجرى على أى الأمرين اتفق ، وليس الإيجاب بأحرى من السلب بالصدق فيها . وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أحرى فيها وأكثر . إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذاك » .

ذاك : ذلك ، فى طبعة بدوى ، وفى شرح الفارابى ، ص ٩٤ ، سطر ١٧ .

وقد كتب فوق ذاك فى مخطوط الأورغانون : يعنى الذى هو أحرى بالوجود .

شرح الفارابى ، ص ٩٥ : « فقد جعل الممكن على ضربين : أحدهما ممكن وجوده ولا وجوده على التساوى . والثانى : الممكن الذى وجوده أحرى وأكثر من لا وجوده ، أو لا وجوده أحرى وأكثر من وجوده . ولم يذكر الممكن الكائن على الأقل ، لأنه لازم عن الكائن على الأكثر . وقد نبه على ذلك بأن قال : إلا أنه قـد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذاك ، يريد الأمر الآخر الذى ليس هـو أحرى ولا أكثر » .

وأما الضرورية فمنها ضرورية بإطلاق وهى الأشياء التى وجودها دائماً ، أو عدمها دائماً ، ومنها ضرورية لا بإطلاق وهى الأشياء التى وجودها ضرورى فى الوقت الذى هى فيه موجودة ، أو أشياء عدمها ضرورى فى الوقت الذى هى فيه معدومة . وهذه ضربان : إما أشياء محمولاتها ضرورية الوجود لموضوعاتها ، مادامت موضوعاتها موجودة ، مثل وجود النطق لإنسان ما ، إذا وجد ذلك الإنسان ، أو أشياء معدومة ، مادامت موضوعاتها غير موجودة ، وإما أشياء موجودة مادامت هى موجودة ، مثل وجود الإنسان ، مادام موجوداً [1] .

---

١ — فمنها : فيها د   ٥ — (لإنسان) ما : سقطت من ف

---

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ أ ٢٣ — ٢٧ : τὸ μὲν οὖν τὸ ὂν ὅταν ᾖ, καὶ τὸ μὴ ὂν μὴ εἶναι ὅταν μὴ ᾖ, ἀνάγκη· οὐ μὴν οὔτε τὸ ὂν ἅπαν ἀνάγκη εἶναι οὔτε τὸ μὴ ὂν εἶναι. οὐ γὰρ ταὐτόν ἐστι τὸ ὂν ἅπαν εἶναι ἐξ ἀνάγκης ὅτε ἔστι, καὶ τὸ ἁπλῶς εἶναι ἐξ ἀνάγκης. ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τοῦ μὴ ὄντος.

— ت . ع . ١٨٤ أ ٦ — ١٠ : « فنقول الآن إن الوجود للشىء — إذا كان موجوداً — ضرورى . وإذا لم يكن موجوداً ، فنفى الوجود عنه ضرورى . وليس كل موجود فوجوده ضرورى ؛ ولا كل ما ليس بموجود ، فعدم الوجود له ضرورى . وذلك أنه ليس قولنا : إن وجود كل موجود فهو ضرورة ، إذا وجد ، هو القول بأن وجوده ضرورة على الإطلاق . وكذلك أيضاً ما ليس بموجود » .

على (الاطلاق) : سقطت كلمة « على » من طبعة بدوى ولكنها موجودة فى مخطوط الأورغانون وفى طبعة Pollak ، وفى شرح الفارابى ، ص ٩٤ ، سطر ٢٣ .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٥ : « والضرورى يقال باشتراك الاسم على ثلثة أنحاء : أحدها الموجود الدائم الوجود الذى لم يزل ولا يزال . والثانى : الموجود فى الموضوع مادام موضوعه موجوداً ، مثل الزرقة فى العين ، والفطوسة فى الأنف . والثالث : الموجود فى موضوع والمذكور فى موضوع مادام هو موجوداً ، مثل القعود فى زيد ، فانه موجود فى زيد مادام القعود موجوداً ، أى مادام زيد قاعداً . وكذلك زيد الموجود مادام موجوداً والاضطرارى الحقيق هو الأول .

والمطلق أيضاً يقال باشتراك الاسم على هذه المعانى الثلثة . غير أن المطلق الحقيق هو الذى يقال على المعنيين الأخيرين وهو المعنى الثانى والثالث ، وهو بالجملة الموجود بالفعل مادام موجوداً ، أو مادام موضوعه موجوداً » .

شرح الفارابى ، ص ٩٥ : « فيكون الضرورى ثلاثة : ضرورى مادام موضوعه موجوداً ؛ وضرورى مادام هو موجوداً ؛ وضرورى على الإطلاق » .

وإذا كانت هـذه هى أقسام طبيعة الوجود ، وكان واجبا أن تكون جهـة اقتسام السلب والإيجاب للصدق والكذب مطابقا لما عليه الوجود خارج النفس ، فظاهر أن المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب فى جميع المواد أنهما يقتسمان الصدق والكذب فى أصناف الأمور من الضروريات على التحصيل فى نفسه ، أعنى على أن الصادق منهما والكاذب محصل فى نفسه خارج النفس ، وإن لم تحصل لنا معرفته ، وجهلنا كيف الأمر فيه .

وأما فى المـادة الممكنة فى الأمـور المستقبلة فإنهما أيضا يقتسمان الصدق والكذب ، وذلك أنه واجب أن يوجد أحد المتناقضين فيما يستقبل ، لكن لا على التحصيل فى أنفسهما ، بل على أنهما فى طبيعتهما من عدم التحصيل ، مثل ما هما عندنا . ولذلك لا يمكن أن تحصل فى هذا الجنس معرفة ، إذ كان الأمر فى نفسه مجهـولا .

لكن ما كان من الممكن على الأكثر ، لا على التساوى ، فإن أحد المتقابلين فيه أحرى بالصدق من الثانى ، إذ كان وجوده أحرى من لا وجوده . وفى هذا أن تحصل المعرفة بحدوث الحادث منها قبل حدوثه ، أعنى بحدوث ما شأنه أن يحـدث على الأكثر ، فيعم كل متقابلين من شأنهما أن يقتسما الصدق والكذب

---

١ — جهة : سقطت من د

٢ — الوجود : الموجود ف

٦ — الامر فيه : + فى الأمور المستقبلة ف

٧ — فى الأمور المستقبلة : سقطت من ف

١٣ — لا (وجوده) : سقطت من د // وفى هذا : فى د

١٤ — ما : وما ه

١٥ — يقتسما : يقتسم ف

أنهما يقتسمان الصدق والكذب فى الأمور المستقبلة فى المادة الممكنة لا على التحصيل . لكن أما فى الممكن الذى على التساوى فليس أحد المتقابلين فيه أحرى بالصدق من الآخر ، وأما فى الممكنة الأكثرية فأحد المتقابلين فيها أحرى بالصدق من الآخر ، وأما فى الممكن على الأقل فإن كذب أحد المتقابلين فيها أحرى بالكذب من الثانى .

فقد تبين من هذا كيف اقتسام المتقابلين الصدق والكذب فى جميع الأمور ، وذلك فيما شأنه منها أن يقتسم الصدق والكذب دائماً ، وهى المتناقضات والشخصيات .

ولما كانت القضايا منها ثنائية وهى التى محمولها كلمة ، ومنها ثلاثية وهى التى محمولها اسم . وإنما سميت التى محمولها كلمة ثنائية لأنها مؤلفة من محمول وموضوع فقط ، وسميت التى محمولها اسم ثلاثية لأنها مؤلفة من موضوع ، وكلمة رابطة ، ومحمول[1] . وكان الاسم والكلمة التى تؤلف منهما القضايا إما أن يكونا محصلين أو غير محصلين . فظاهر أن كل قضية ثنائية هى مؤلفة : إما من اسم

٢ — لكن : سقطت من د
٣ — الآخر : الا د // الممكنة الاكثرية : الممكن اكثر د
// فيها : فيه ف
٥ — بالكذب : بالصدق د
٧ — منها : هنا د
١٢ — منهما : منها ف

(١) ابن سينا ، النجاة ، ١٥ : « كل قضية حملية فإن أجزاءها الذاتية عند الذهن ثلاثة : معنى موضوع ، ومعنى محمول ، ومعنى نسبة بينهما . وأما فى اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول ، وطويت اللفظة الدالة على معنى النسبة ، فتسمى ثنائية ، كقولنا : زيد كاتب .

محصل وكلمة محصلة ، مثل قولنا : الإنسان يوجد ، وإما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة ، مثل قولنا : لا إنسان لا يوجد ، وإما من اسم محصل وكلمة غير محصلة ، مثل قولنا : الإنسان لا يوجد ، وإما من اسم غير محصل وكلمة محصلة ، مثل قولنا : لا إنسان يوجد[1] .

---

٣ — لا إنسان : اللاإنسان د

٤ — لا إنسان : لانسان د

= وأما الثلاثية فهي التي قد صرح فيها باللفظة الدالة على النسبة ، كقولنا : زيد هو كاتب . وتسمى تلك اللفظة رابطة .

والكلمة ترتبط بذاتها لأنها تدل على موضوع في كل حال ، فالنسبة متضمنة فيها » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٦ — ٧٧ : « والقضية إما أن يكون مصرحا فيها بالرابط المذكور ، زمانيا كان أو غير زماني ، وإما أن لا يكون . فإن صرح به فانها تسمى ثلاثية ، وإن لم يصرح به فانها تسمى ثنائية . والثنائيات فانها قد اختصرت عن الواجب فيها ، إلا أن تكون محمولاتها كلما ، فلا يبعد أن ترتبط بأنفسها ، لأن الكلم تدل على الموضوع في بنيتها . والرابطة إنما يحتاج إليها لتدل على نسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان اسما هو في نفسه مفرد . وإذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة في الكلم ، لم تكن حاجتنا إلى الرابطة حاجة الأسماء الأصلية ... » .

المرجع نفسه ، ص ٣٩ : « فاللفظة الدالة على النسبه تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتكالا على شعور الذهن بمعناها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان في قالب الاسم ، وربما كان في قالب الكلمة . والذي في قالب الاسم ، كقولك : زيد هو حي . فان لفظة « هو » جاءت لا لتدل بنفسها ، بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام إنما يقال هو إلى أن يصرح به . فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة ، فلحقت بالأدوات ، لكنها تشبه الأسماء . وأما الذي في قالب الكلمة فهي الكلمات الوجودية ، كقولك : زيد كان كذا ، ويكون كذا » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٩ ب ١٢ — ١٦ : ἄνευ δὲ ῥήματος οὐδεμία κατάφα-σις· οὐδὲ ἀπόφασις· τὸ γὰρ ἔστιν ἢ ἔσται ἢ ἦν ἢ γίνεται, ἢ ὅσα ἄλλα τοιαῦτα, ῥήματα ἐκ τῶν κειμένων ἐστί· προσσημαίνει γὰρ χρόνον. ὥστε πρώτη ἔσται κατάφασις καὶ ἀπόφασις τὸ ἔστιν ἄνθρωπος — οὐκ ἔστιν ἄνθρωπος, εἶτα ἔστιν οὐκ ἄνθρωπος — οὐκ ἔστιν οὐκ ἄνθρωπος.

لكن الكلمة الغير محصلة لم تجر العادة باستعمالها فى أمثال هذه القضايا ، أعنى الثنائية ، وذلك أنه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من حرف العدل ، إذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينـه موضع حرف العـدل . فلذلك ليس يوجد فى الألسنة التى تستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة .

ولذلك يسقط من أصناف هذه القضايا الأربعة صنفان : الصنف الذى اسم المحمول والموضوع فيه غير محصل ، والصنف الذى اسم المحمول فيه غير محصل ، ويبقى صنفان . فتكون المتقابلات التى فيها اثنين ، والمقدمات أربعا . فإذا ضربنا هذين الزوجين من المتقابلات فى الستة الأزواج من المتقابلات المتقدمة ، تكون

---

٧ — اثنين : اثنين د ، ف // أربعا : أربع ه ، ل

٨ — المتقابلات : المقات د // فى الستة الأزواج من المتقابلات : شاته د // المتقدمة : التى تقدمت ف

— ت ، ع ، ١٨٤ ب ١٠ — ١٤ : « وليس يكون إيجاب ولا سلب خلوا من كلمة ، فان قولنا : « كان » ، أو « يكون » ، أو « سيكون » ، أو « يصير » ، أو غير ذلك مما أشبهه ، إنما هو مما قد وضع كلمة ، وذلك أنه يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان . فيكون على هذا القياس الإيجاب والسلب الأول قولنا : « الإنسان يوجد » ، « الإنسان لا يوجد » ، ثم بعده : « لا إنسان يوجد » ، « لا إنسان لا يوجد » .

شرح الفارابى ، ص ١٠٣ : « وقوله : ليس يكون إيجاب ولا سلب خلوا من كلمة ، ينبغى أن تفهم من هذه إما غير وجودية مما محمولاتها أسماء مظهرة فى اللفظ ، أو مضمرة ، أو بالقوة على ما عند العرب ، أو بالفعل على ما عند سائر الأمم . ثم الكلمة الوجودية التى تفهم فيما محمولاتها أسماء مظهرة فى اللفظ ، أو مضمرة ، أو بالقوة على ما عند العرب ، أو بالفعل على ما عند سائر الأمم ، ليس ينبغى أن يوجد ما دل على الزمان فقط ، بل الاسم الدال على الوجود أيضا ، بعد أن يدل على ارتباط الاسم المحمول بالاسم الموضوع ، مثل قولنا : موجود . فان هـذه اللفظة ربما قام مقامها فى سائر الألسنة تستعمل روابط فيما ليس يحتاج المتكلم إلى أن يدل على زمان وجود المحمول للموضوع . وذلك فى الأشياء الضرورية ، وفى القضايا التى ليست فى زمان . فهذا ينبغى أن تفهم من قوله : خلوا من كلمة » .

المتقابلة فى القضايا الثنائية اثنى عشرة ، والقضايا أربعا وعشرين . ولأن كل واحدة من القضايا الثنائية : إما أن تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر ، وأما أن تكون دالة على الزمان المستقبل ، و إما أن تكون دالة على الزمان الماضى ، فإذا ضربنا هذه الثلاث فى الأربع والعشرين قضية ، تكون القضايا الموجودة فى هذا الجنس اثنين وسبعين قضية ، وستا وثلاثين مقابلة . فإن ضربناها فى المواد الثلاث الذى هو الممكن والضرورى والممتنع ، كانت القضايا المجتمعة من هذه مائتى قضية وست عشرة قضية .

---

١ — اثنى عشرة : اثنى عشر ف
// أربعا وعشرين : أربع وعشرون ف
٤ — الثلاث : الثلاثة ف // العشرين : عشرين ف
٥ — اثنين : اثنين ف
٦ — القضايا : القضاياه هـ وهكذا فى هذا الموضع // المجتمعة : ترك مكانها خاليا فى هـ
// مائتى : يائى د

الفصل الثالث

وأما القضايا الثلاثية[1] فإنها ضعف القضايا الثنائية ، ومقابلاتها ضعف مقابلاتها .

---

٢ — فى مخطوط ليدن كتبت فأما القضايا بخط كبير ، وفى طبعة بولاك نجد [الفصل الثالث] وقد وضع بين قوسين قبل جملة : وأما // فانها : فا د // ضعف مقابلاتها : سقطت من د

---

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٩ ب ١٩ — ٢٩ : ὅταν δὲ τὸ ἔστι τρίτον προσκατηγορῆται, ἤδη διχῶς λέγονται αἱ ἀντιθέσεις — λέγω δὲ οἷον ἔστι δίκαιος ἄνθρωπος· τὸ ἔστι τρίτον φημὶ συγκεῖσθαι ὄνομα ἢ ῥῆμα ἐν τῇ καταφάσει. ὥστε διὰ τοῦτο τέτταρα ἔσται ταῦτα, ὧν τὰ μὲν δύο πρὸς τὴν κατάφασιν καὶ ἀπόφασιν ἕξει κατὰ τὸ στοιχοῦν ὡς αἱ στερήσεις, τὰ δὲ δύο οὔ. λέγω δ' ὅτι τὸ ἔστιν ἢ τῷ δικαίῳ προσκείσεται ἢ τῷ οὐ δικαίῳ, ὥστε καὶ ἡ ἀπόφασις. τέτταρα οὖν ἔσται. νοοῦμεν δὲ τὸ λεγόμενον ἐκ τῶν ὑπογεγραμμένων. ἔστι δίκαιος ἄνθρωπος· ἀπόφασις τούτου, οὐκ ἔστι δίκαιος ἄνθρωπος — ἔστιν οὐ δίκαιος ἄνθρωπος· τούτου ἀπόφασις, οὐκ ἔστιν οὐ δίκαιος ἄνθρωπος.

— ت ع ، ٥ ١٨٠ أ ١ — ١١ : «فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثا محمولا إلى ما يحمل ، فان التناقض حينئذ يقال على ضربين : ومثال ذلك قولنا : « يوجد إنسان عدلا » ، فقولنا : « يوجد » شىء ثالث مقرون بما فى هذا الإيجاب : إما اسم ، وإما كلمة ، فيحصل من قبل ذلك أربعة : اثنان منها يكون حالهما فى المنزلة عند الإيجاب والسلب كحال العدميين عندهما ؛ و الاثنان <الأخران> ليسا كذلك ، وأعنى بقولى هذا أن قولنا : « يوجد » إما أن يقرن ويضاف إلى قولنا : « عدل » أو إلى قولنا : « لاعدل » ، وكذلك السلب أيضا ، فيصير أربعة .

وأنت قادر على فهم ما نقوله من رسمنا هذا .

<١>

<أ>		<ب>
يوجد إنسان عدلا	سلب هذا القول	ليس يوجد إنسان عدلا
<ج>		<د>
يوجد إنسان لا عدلا	سلب هذا القول	ليس يوجد إنسان لا عدلا

وذلك أنه تتأتى فيها الأصناف الأربعة من المتقابلات، أعنى الصنف الذى يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا وهى التى تعرف بالبسيطة ، مثل قولنا :

---

١ — يتأتى : يتا .

— ضربين : ضدين ، فى طبعة بدوى . وهذا خطأ .

(مقرون) بما : بها ، فى طبعة بدوى .

علق Edghill على استعمال ἐστί فى هذا الموضع قائلا إن Waitz يرى أن استخدام أرسطو لكلمة προσκατηγορεῖται يدل على أن ἐστί هنا ليست رابطة copula . ولا يوافق Edghill على رأى Waitz . فأرسطو يناقش تحديد ἐστί فى هذه المواضع ، قائلا إنها كلمة أو اسم ῥῆμα ἢ ὄνομα .

قارن : روس . أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ٢٧ — ٢٨ :

Aristotle is here struggling — not very successfully — with the notion of the copula. He is aware of the distinction between the existential and the copulative is, but he has as yet no very clear idea of their relation.

ابن سينا ، العبارة ، ص ٨٤ : وهذا لوح هذه المخصوصات بأحكامها :

(أ) زيد يوجد عادلا	(ب) زيد ليس يوجد عادلا
	يصدق فى الجميع إلا فى واحد
يصدق إذا كان	فيصدق إذا كان معدوما وجائرا
عادلا فقط	ومختلطا وبالقوة ولا بالقوة
ويكذب فيما سوى ذلك	ويكذب إذا كان عادلا
(ج) زيد ليس يوجد لا عادلا	(د) زيد يوجد لا عادلا
يصدق إذا كان عادلا	يكذب إذا كان عادلا
أو معدوما	أو معدوما
ويكذب فى البواقى	ويصدق فى البواقى

شرح الفارابى ، ص ١٠٥ — ١٠٨ : « .. وقوله : ثالثا ، يعنى به ثالثا فى اللفظ مصرحا به . وقوله : محمولا إلى ما يحمل ، يعنى به محمولا مضافا إلى الاسم الذى هو محمول بذاته .

الإنسان يوجد عدلا ، الإنسان ليس يوجد عدلا . والصنف الذى يكون فيه أسماؤهما غير محصلين ، مثل قولنا : لا إنسان يوجد لا عدلا ، لا إنسان ليس يوجد لا عــدلا[1] .

= ... وإنما قال : إما اسم وإما كلمة ، لأن اللفظــة الدالة على الوجود ربمــا كانت كلمة دالة على أحد الأزمان الثلثة ، وإما اسمـا على ما قلناه مرارا . وها هنا ينبغى أن نفهم من قوله : إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ، الكلمــة التى قلنا غير مرة إنها تقال على العموم ، لا الكلمــة التى تدل على الأزمان ، بل التى تعم الاسم والكلمة الدالة على الأزمان .

... وأنت قد وقفت على معنى القضية العدمية وتلك هى التى محمولهـا دال على عدم ، مثل قولنا : الانسان أعمى ، والإنسان جاهل ، والإنسان فقير ، والإنسان عريان ، وأشباه هذه ...

غير أن من العدم ما يقرن إليه ضد ، ومنه ما لا يقرن إليه ضد ما يبق فقد الشيء على حاله من غير أن يخلفه ضده ، مثل العمى والصلع والعرى والفقر ، فان هذه كلها فقود ، لا يخلف المفقود موجود هو ضده .

وأما العدل والجور ، والفضيلة والرذيلة ، والحرارة والبرودة ، فإن هذه ملكات ، ولكل واحد منها عدم ما ، إلا أنه إذا فقد أحد هذه لم يمتنع أن يخلف ما فقده ضده . فتصير القضايا العدمية على ضربين : ضرب عدمى مقرون بملكة هى ضد الملكة التى فقدت فى الوضع ، كقولنا : الإنسان عادل ، والإنسان جائر ... فإن كثيرا من الناس يسمون الأخس من المتضادين عدم الضد الآخر ... فقوم من المفسرين يأخذون القضايا العدمية عند هذه المقايسة أخس المتضادين على أنه هو عـدم الضد الآخر . وقوم منهم يجعلون المقدمة العدمية أى ضد اتفق بعد أن يكون ضدا مقرونا بعدم الملكة التى فقدت ... لكن كثير من المفسرين يأبون ذلك ويستشنعونه ويجعلون المقدمة العدمية هى التى محمولها من الضدين الضد الأخس ، والبسيطة القنية التى محمولهـا الضد الأفضل » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٩ب٣٧ — ٢٠أ١ : ἄλλαι δὲ δύο πρὸς τὸ οὐκ ἄνθρωπος ὡς ὑποκείμενόν τι προστεθέν· ἔστι δίκαιος οὐκ ἄνθρωπος — οὐκ ἔστι δίκαιος οὐκ ἄνθρωπος, ἔστιν οὐ δίκαιος οὐκ ἄνθρωπος — οὐκ ἔστιν οὐ δίκαιος οὐκ ἄνθρωπος.

— ت ٠ ع ٠ ١٨٠ أ ١٩ — ٢١ : « وها هنا اثنان أخريان تحدثان من قولنا : « لا إنسان » إذا جعلناه كالشيء الموضوع ، فنقول :

<٢>

— أ —	— ب —
يوجد لا إنسان عدلا	ليس يوجد لا إنسان عدلا
— ح —	— د —
يوجد لا إنسان لا عدلا	ليس يوجد لا إنسان لا عدلا =

والصنفان الباقيان ، أعنى الذى يكون أحدهما محصلا ، والآخر غير محصل ، وذلك إما الموضوع وإما المحمول ، ومقابلاتها .

والقضايا الثلاثية التى موضوعها اسم محصل ، ومحمولها إما اسم محصل ، وإما اسم غير محصل ، إذا وضعت مع مقابلاتها فى شكل ذى أربعة أضلاع ، ووضعت المتقابلة منها على الضلعين اللذين فى عرض الصفح ، والغير المتقابلة على الضلعين اللذين فى طول الصفح ، على أن تكون الموجبة من البسيطة مع السالبة من المعدولة على ضلع واحد ، والسالبة من البسيطة مع الموجبة من المعدولة على ضلع واحد أيضا ، وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة فى التلازم كحال القضايا العدمية مع البسيطة فى التلازم أيضا . وليس يوجد حال العدميات من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة ، وذلك فى جميع أصناف المتقابلات

---

٢ — إما الموضوع وإما المحمول : إما المحمول وإما الموضوع ف

٣ — والقضايا : والقضا د

٥ — المتقابلة : المقابلة د : المتقابلات ف

// المقابلة : المقابلة د : متقابلة ف

٨ — القضايا : القضاياه د

= أخريان : أخريان ، فى طبعة بولاك .

قارن ترجمة Edghill: there are moreover two other pairs, if a term be conjoined with ' not — man ', the latter forming a kind of subject. Thus :

A″. Not—man is just	B″. Not—man is not just
D″. Not—man—is not not—just	C″. Not—man is not—just

وقارن تيا يل ص ١١٠ .

الست[1]، وأعنى بالقضايا العدمية هاهنا القضايا التى يدل اسم محمولها إما على العدم الذى تقدم رسمه، مثل قولنا : الإنسان جاهل، وإما على أخس الضدين، مثل قولنا : الإنسان جائر[2].

فلننظر من ذلك أولا فى المهملات، ولنضعها فى شكل ذى أربعة أضلاع، على ما شرطنا، ونضع أيضا العدميات تحت المعدولة، على مثل ما وضعنا المعدولة مع البسيطة، وذلك بأن نضيف إلى الشكل ذى الأربعة الأضلاع شكلا آخر يشارك الشكل الأول فى أحد أضلاعه. مثال ذلك : أنا نضع شكل آ بـ حـ د،

---

١ — وأعنى : اعنى د // بالقضايا : بالقضاء د
القضايا : القضاياء د
٢ — أخس : أحسن د
٥ — ما : سقطت من ف
٧ — الأول : إلا د // مثال : مثل د

---

(١) الساوى، البصائر النصيرية، ص ٥٤ : «وقد جرت العادة بأن يفرض فى هذا الموضوع ألواح تثبت عليه الموجبة البسيطة وبإزائها السالبة البسيطة، وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة وبإزائها الموجبة المعدولة، وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبإزائها الموجبة العدمية، ويعتبر عموم كل واحدة فى الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة إلى وجوه المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة وفيما إذا كان الموضوع معدوما أو موجودا ويقايس بينها وبين إخوتها فى هذه الأحوال ...».

(٢) ابن سينا، النجاة، ١٦ — ١٧ : «والقضية العدمية هى التى محمولها أخس المتقابلين، هذا بحسب المشهور، كقولك : زيد جائر، أو الهواء مظلم. وأما فى التحقيق فهى التى محمولها دال على عدم شىء من شأنه أن يكون للشىء، أو لنوعه، أو لجنسه».

عن العدم، انظر : ص ٣٠، هـ ١، فيما سبق؛ وص ١٠٩، هـ ١، فيما يلى.

ولضع الشكل المتصل به شكل حَ دَ هَ زَ ، ونضع على ضلعه أَ بَ الموجبة البسيطة ومقابلتها ، وهي : الإنسان يوجـد عادلا ، الإنسان ليس يوجـد عادلا ، وعلى ضلع حَ دَ السالبة المعـدولة ومقابلتها ، وهي : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ، الإنسان يوجد لا عادلا ، وعلى ضلعه هَ زَ السالبة العدمية ومقابلتها وهي : الإنسان ليس يوجد جائرا ، الإنسان يوجد جائرا .

فإذا تؤملت هذه القضايا على هذا الوضع :

الإنسان يوجد عادلا أَ	الإنسان ليس يوجد عادلا بَ
الإنسان ليس يوجد لا عادلا جَ	الإنسان يوجد لا عادلا دَ
الإنسان ليس يوجد جائرا هَ	الإنسان يوجـد جائرا زَ [1]

وجدت التي على الأضلاع منها في عرض الصفح لا تتلازم ، لأنها متقابلة ،

---

١ — شكل : سقطت من ه //حـ د ه ز : ه ز د : حـ ه ز د ف
// ضلعه : سقطت من ف
٣ — السالبة : والسالبة د
٤ — ضلعه : ضلع د ، ف
٦ — تؤملت : تأملت ه
٧ — ٩ — الإنسان ... جائرا : سقطت من د

---

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٢ — ٣٣ : « ويبين تناسب البسيطة والمعدولة إذا وضعت حذاء العين في شكل ذي أربعة أضلاع . ولتكن أولا في الشخصيات » ..

زيـــد يوجـــد عالما	زيد ليس يوجد عالما
زيد ليس يوجد جاهلا	زيد يوجد جاهـلا
زيد ليس يوجد لا عالما	زيد يوجد لا عالما

قارن : الساوي ، البصائر النصيرية ، ص ٤٤ — ٥٥ ، هامش ١ (تعليق الإمام محمد عبده) : « وقـد وجدت في منطق أرسطو بتلخيص ابن رشـد وصف جدول ينطبق على ما يقول المصنف ، ويجعل فيه العدمية شكلا آخر يضاف على شكل المعدولة غير أنه لم يرسم في الكتاب ذلك الجدول الموصوف »

وقد عرف فيما تقدم حالها في التقابل .

---

١ — وقد : قد د . ثم وضع خط رأسي قصير يقسم الصحيفة إلى قسمين وكتب في الجانب الأيمن : الإنسان يوجد عادلا ، ووضع تحته : موجبة بسيطة . وبعد ذلك بياض

// عرف ... التقابل : سقطت من د

— بل ترك مكانه خاليا . وإني راسمه إن شاء الله تعالى وذاكر شيئا من عبارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا يخالفه . [الرسم موجود في الأصل] .

تجد في هذا اللوح مربع أ ب ﺟ ﺀ قد وضعت فيه الموجبة البسيطة « زيد عادل » في جانب الضلع الطولي أ ﺟ وبإزائها السالبة البسيطة « زيد ليس هو بعادل » في جانب الضلع الطولي الآخر ب د ، وتحت الموجبة السالبة المعدولة « زيد ليس هو لا عادل » وبإزائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المعدولة « زيد هو لا عادل » ، ثم تجد في مربع ﻫ ز ﺟ د السالبة العدمية « زيد ليس هو بجائر » تحت السالبة المعدولة وبإزائها الموجبة العدمية « زيد هو جائر » تحت الموجبة المعدولة .

ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة ، وكذلك السالبة المعدولة تناقض الموجبة المعدولة فما يتقابلان على الخط الأفقي من أعلى أو من أسفل في شكل أ ب ﺟ د ﻫ متناقضتان .

أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالأولى أخص من الثانية ، لأنه إذا كان الموضوع موجودا فهما شيء واحد ، لأنه إذا نفى عن زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل ، وإلا لزم رفع النقيضين ، وهو بديهي البطلان . ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الأولى . فقد يجوز رفع الشيء ونقيضه عما ليس بموجود البتة . إذ يكذب كل حمل إيجابي على ما ليس بموجود ، فيصدق كل سلب حمل عنه . ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة ، وهي أعم من الموجبة المعدولة . فعند وجود الموضوع هما شيء واحد ، لأن زيدا الموجود إذا سلب عنه العدل فهو لا عادل . وإذا أثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل . ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المعدولة ، لأن الإيجاب يقتضي وجود الموجب له .

أما الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة فتعاندان صدقا ، إذ لا يصح إثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد في آن واحد . والسالبة المعدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشيء ونقيضه عما لا حظ له من الوجود ، ولا يجوز كذبهما معا ، لأن كذب كل منهما يقتضي صدق نقيضها ، فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة معا ، وقد قلنا إنهما متعاندتان في الصدق .

وإذا تؤملت التي على الضلع منها في طول الصفح ، وجدت السالبة المعدولة تلزم في الصدق عن الموجبة البسيطة . وليس ينعكس الأمر فيها . وذلك أنه إذا صدق قولنا : الإنسان يوجد عادلا ، صدق قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا . وليس يلزم إذا صدق قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ، أن يصدق قولنا : الإنسان يوجد عادلا . لأن قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ، يصدق على الإنسان العادل ، وعلى الإنسان الذي لا يتصف لا بالعدل ولا بالجور ،

١ — وإذا تؤملت ... وجدت : سقطت من د // تؤملت : تأملت ف

٢ — عن : سقطت من ف // الأمر : أمر د

= : فإذا انتقلت إلى شكل «ز ح د» وجدت السالبة العدمية : «ز يد ليس هو بجائر» ، وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة المعدولة ، وهي أعم منهما معا ، أما من الموجبة فلوجهين : الأول لأنه عند وجود الموضوع إذا صدق أنه عادل ، فقد صدق أنه ليس بجائر ، ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ، ولا يصدق أنه عادل . والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ، ولا يصدق أنه عادل ، كما لو كان الموضوع الموجود صبيا لا يوصف بالعدل ولا بالجور ، بل لو كان جثة ميتة ، وأما من الثانية فللوجه الثاني فقط . فإنه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل المقتضى لثبوت العدل ، فقد ينفي الجور ويثبت عدم العدل . ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضى لثبوت العدل نفي الجور .

ثم تجد الموجبة العدمية : «ز يد جائر» ، وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهي أخص منهما معا . أما من السالبة البسيطة فمن وجهين : وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ، ووجه صدقها بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل ، فيصح أن ينفي العدل مع الجور معا فتكذب العدمية الموجبة ، وتصدق السالبة البسيطة ، والموضوع واحد موجود . وأما من المعدولة فمن الوجه الثاني لأنه إذا صدق أن الموضوع الموجود جائر ، ثبت أنه لا عادل ولا عكس لجواز أنه لا يكون عادلا ولا جائرا . ويمكن لمن له فطنة أن يستخلص بقية الأحكام مما ذكرنا » .

وهو الصغير ، وعلى الإنسان الذى ليس بمدنى . فإذن السالبة المعدولة أعم صدقا من الموجبة البسيطة لأنها تصدق على ثلاثة ، والموجبة البسيطة على واحد . وإذا وجد العام ليس يلزم أن يوجد الخاص ، كما يلزم من وجود الخاص وجود العام . مثال ذلك : الحيوان والإنسان . فإنه إذا وجد الإنسان وجد الحيوان . وليس يلزم إذا وجد الحيوان أن يوجد الإنسان .

وأما السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة فإنها توجد فى الصدق بعكس هذا ، أعنى السالبة البسيطة تلزم عن الموجبة المعدولة ، وليس ينعكس . وذلك أن السالبة البسيطة أعم صدقا من الموجبة المعدولة ، إذ كان قولنا : « الإنسان ليس يوجد عادلا » يصدق على الإنسان الجائر ، وعلى الإنسان الذى ليس بجائر ولا عادل وهو الغير مدنى ، وعلى الطفل . وقولنا : الإنسان يوجد لا عادلا ، إنما يصدق على الجائر فقط ، لأن قولنا : لا عادل ، يدل على العدم . والعدم هو رفع الشىء عما شأنه أن يوجد فيه فى الوقت الذى شأنه أن يوجد فيه ، على ما حد قبل[1] .

١٠ — الغير وغير .

(١) ابن سينا ، العبارة ، ص ٨١ : « فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أن موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجودا ، وقد يكون معدوما ، ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم . وأما موضوع الموجبة المعدولة فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم . ثم إن قوما حاولوا بعد هذا أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المعدولة تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا فى الجنس القريب أو البعيد ، أو فى النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على عادم العدل وفى طبيعته أن يكون عادلا ، أو فى طبيعة جنسه ، كقولهم للبهيمة : إنها غير ناطقة ، أو النفس الناطقة : إنها غير جسم . والمعنيان موجودان فى جنسيهما .

وقوم قالوا : إن غير العادل هو بإزاء الجائر والمتوسط ، وإن غير البصير إنما هو بإزاء الأعمى ، فسواء قلت « غير بصير » أو قلت « أعمى » ، حتى لا يصح أن يقال للحجر عندهم إنه غير بصير ، فهذا ما يقولونه .

فالموجبة المعدولة تصدق على واحد ، والسالبة البسيطة على ثلاثة . وأما إذا نظر تلازمها فى الكذب ، فيوجد الأمر بعكس هذا ، أعنى أن الموجبة البسيطة تلزم من السالبة المعدولة ، وذلك أن السالبة المعدولة أخص كذبا من الموجبة البسيطة ، لأن قولنا : الإنسان يوجد عادلا ، يكذب على الجائر ، وعلى الإنسان الذى ليس بعادل ولا جائر . وقولنا : الإنسان ليس يوجد لاعادلا . إنما يكذب على الجائر فقط .

وكذلك يلفى الحال فى تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة فى الكذب بعكس تلازمها فى الصدق ، أعنى أن اللازم فيها يعود ملزوما عنه .

وإذا تؤملت العدمية مع البسيطة فى هذا التلازم وجد حالها فى الصدق والكذب كحال المعدولة مع البسيطة[1] .

---

٩ — تؤملت : تأملت ه // وجد : وحدث د

١٠ — البسيطة : البسائط ف

= فأما القول بحق فبيّن من مثال نمثله . فنقول : إنا إذا قلنا : كل جسم فإنه غير موجود فى موضوع ، وكل ما هو غير موجود فى موضوع فهو جوهر ، فكل جسم جوهر ، كان ما أنتجناه لازما . ومعلوم أن القضيتين موجبتان ، ولفظة « غير » مأخوذة جزءا من المحمول ، ولذلك تكررت جزءا الموضوع ، ونتج ما أنتج » .

المرجع نفسه ، ص ٨٢ : « إن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة ، فى أنها تصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ، ولا تصدق الموجبة المعدولة على ذلك . فإنه يصدق أن يقال : إن العنقاء ليس هو بصيرا ، ولا يصدق أن يقال : إن العنقاء يوجد غير بصير . هذا على أن العنقاء اسم يدل على معنى فى الوهم ، ولا وجود له فى الأعيان » .

(١) الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٣ — ٣٥ : « وأما تناسب ما هى على الضلع فى طول الصفح فإن الموجبة البسيطة إنما يصدق محمولها على موضوعها فى وقت ما يوجد فيه المحمول فقط ، والسالبة العدمية التى تحتها تصدق على ذلك الموضوع حين ما يوجد فيه الملكة ، =

وأما التي على القطر منها[1]، وهو قطر آ دَ ، فهي متضادة من جهة المواد. وستعرفُ حالها فيما يستقبل .

وإذا وضعت سائر أصناف المتقابلات هذا الوضع، وجدت حالها في التلازم حالا واحـــدا ، أعني المتناقضات ، والشخصيات ، والمتضـــادة ، وما تحت المتضـــادة .

---

٣ — وإذا : فإذا ل

= وحين مالا يمكن أن تكون فيه تلك الملـــكة . فإن زيدا يصدق عليه أنه ليس بجاهل في حال علمه وهو كهل ، وفي حال طفولته . فالسالبة العدمية التي تحت الموجبـــة البسيطة أكثر صدقا من الموجبـــة البسيطة . وحال السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة في الصدق كحال السالبة العدمية منها . فإن السالبة العدمية إذا كانت أكثر صدقا من الموجبة البسيطة ، كانت السالبة المعدولة أيضا أكثر صدقا من الموجبة البسيطة والسالبة البسيطة كقولنا : زيد ليس يوجد عالما ، تصدق على زيد حين ما يكون طفلا ، وحين ما يكون كهـــلا غير عالم . والموجبة العدمية إنمـــا تصدق عليه من حاليه عند الكهولة ، إذا كان غير عالم . فالموجبة العدمية التي تحت السالبة البسيطة أخص صدقا من السالبة البسيطة . وحال الموجبة المعدولة عند السالبة البسيطة في الصدق كحال الموجبة العدمية عند السالبة البسيطة . وأما حالها في الكذب فإنا إذا أخذنا المحمول ، وهو العالم ، كاذبا على زيد في الحالين : في الطفولة والكهولة ، فإن الموجبة البسيطة تكذب على زيد في حال كهولته ، إذا كان غير عالم ، وفي حال طفولته . والسالبة العدمية التي تحته إنما تكذب على زيد في حال كهولته فقط . فتصير أخص كذبا من الموجبة البسيطة . وحال السالبة المعدولة عند الموجبة البسيطة في الكذب أيضا هـــذه الحال . وكذلك متى أخذنا السالبة البسيطة كاذبة وجدناها تكذب على زيد عند كهولته فقط ، في الوقت الذي يصدق عليه فيه أنه عالم . والموجبة العدمية التي تحتها تكذب عليـــه في الطفولة والكهولة جميعا . فتكون الموجبة العدمية أعم كذبا من السالبة البسيطة . وحال الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في الكذب هذه الحال . فإذًا حال المعدولتين عند البسيطتين في الصدق والكذب كحال العدميتين عند البسيطتين » .

(١) انظر فيما يلي ، ص ١٠٧ ، ولا سيما هامش ١ ، ص ١٠٨ .

وأما حال ما كان منها على الأقطار فى صنف صنف فتختلف ، وذلك أن منها ما يمكن أن يصدقا معا ، ومنها ما يمكن أن يكذبا معا . وأرسطو لم يذكر من هذه إلا التى ذكرناها فقط ، وأرجأ الأمر فيها إلى كتاب القياس[1] .

والقانون العام فى تعرف هذه المتلازمات : أن كل مقدمتين من هذه اتفقتا فى الكمية ، وهو السور ، واختلفتا فى الكيفية ، وهو السلب والإيجاب ، فهى متلازمة ، أعنى أن الأعم منها يلزم الأخص .

وأما التى لا تتلازم فهى المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض ، كما قيل .

والقضايا الثلاثية إذا أخذ موضوعها باسم غير محصل ، ومحمولها مرة باسم محصل ، ومرة باسم غير محصل ، حدث فى هذا الجنس بسائط ، ومعدولات ، موجبات وسوالب ، غير التى سلفت . فتكون البسائط فيها ما كان محمولها اسما محصلا ، كما كان ذلك فى الصنف الأول من البسائط ، والمعدولات التى محمولها اسم غير محصل . وذلك أن اعتبار القضية فى كونها بسيطة ، أو معدولة ، هو من جهة المحمول ، لا من جهة الموضوع . فتكون البسيطة الموجبة فى هذا الجنس

---

١ — ما كان : ترك مكانها خاليا فى د

٥ — اختلفتا : اختلفا د // الإيجاب : + والعدل وعدم العدل ف

٩ — القضايا : القضاء د // غير : سقطت من د

١١ — كان : بان د

١٤ — المحمول : كتبت المحمو ثم شطبت فى د // لا من جهة : سقطت من د

---

(١) انظر : أرسطو ، التحليلات الأولى ، ١ ، ٤٦ ، ٥١ ب ٦ — ٥٢ أ ١٧ .

مثل قولنا : لا إنسان يوجد عادلا ، وسالبتها : لا إنسان ليس يوجد عادلا ، وتكون معدولتها الموجبة قولنا : لا إنسان يوجد لا عادلا ، وسالبتها : لا إنسان ليس يوجد لا عادلا[1] .

وهو بيّن أن هاتين المتقابلتين اللتين تحدث فى هذا الجنس من الثلاثة ، أعنى التى موضوعها اسم غير محصل، غير المتقابلتين اللتين تحدث فى الصنف من القضايا التى موضوعها اسم محصل . فإن موضوع هذه هو عدم موضوع تلك .

---

٢ — لا إنسان : الإنسان د // (يوجد) لا : سقطت من د

٥ — غير: كتبت فوق السطر فى د ثم شطبت // غير المتقابلتين : كتب فوقها فى د زايد منه // تحدث : تحدثان ف

٥ — ٦ — اللتين تحدث ... محصل : سقطت من د لتكرار كلمة محصل

---

(١) الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ص ٣٥ — ٣٦ : « وأما التى منها على القطر فان الموجبة البسيطة والموجبة العدمية قد تكذبان جميعا على الطفل . ولكن إذا كان أحدهما صادقا ، كان الآخر كاذبا ضرورة . والسالبة البسيطة والسالبة العدمية تصدقان جميعا على الطفل ، ولكن أى حين كذب أحدهما، صدق الآخر. لأن السالبة البسيطة ههنا — إذا كذبت — صدق نقيضها ، فتكذب لأجل ذلك الموجبة العدمية المقاطرة لها ، فتصدق إذاً ضرورة السالبة العدمية المقابلة لها . وبمثل هذا يتبين أن السالبة العدمية ، إذا كذبت ، صدقت السالبة البسيطة المقاطرة لها . وحال كل واحدة من المعدولتين عند البسيطة المقاطرة لها كحال العدمية التى فوقها من تلك البسيطة بعينها . وليس حال البسيطتين عند المعدولتين كحال العدميتين عند المعدولتين ، لأن العدميتين مساويتان المعدولتين ، والبسيطتان : إما أعم من العدميتين ، وإما أخص . وكذلك يكون تناسبها . إذ كانت القضايا الموضوعة متضادة، إذا أخذت على الأضلاع » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٨٧ : « وأما المقاطرات فان الموجبة البسيطة والعدمية تتفقان إذا كان بعض عادلا ، وبعض جائرا . والموجبة البسيطة والموجبة المعدولية تتفقان إذا كان بعض عادلا ، والآخرون موجودون فقط ما كانوا . وأما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل ، ولا جائر ألبتة ، أو كان بعض عادلا وبعض جائرا . وأما السالبة البسيطة والسالبة المعدولية فتتفقان على الصدق إذا كانوا معدومين ، أو بعض عادلا ، وبعض غير عادل . وأما الموجبة العدمية والسالبة البسيطة فتتفقان إذا كان البعض جائرا ، والبعض الآخر ما كان . وأما السالبة العدمية والموجبة المعدولية فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل ، ولا جائر ، أو إذا كان بعض وبعض » .

وقد لخصت أصناف العدم الذى يدل عليها الاسم الغير المحصل فى غير هـذا الموضع [1] .

وهذا الصنف من القضايا إذا عمل منها سوالب ، فليس يقوم حرف السلب مقام حرف العدل فيها ، ولا يجزى أحدهما عن صاحبه، بل ينبغى أن يرتب حرف السلب فيها : أما فى ذوات الأسوار فمع السور كالحال فى الصنف الأول من القضايا الثلاثية، وأما فى المهملات ، والشخصية ، فمع الكلمة الوجودية . وأما حرف العدل فيرتب فيها أبدا مع الموضوع ، حتى يكون : أما فى القضايا الوسيطة السالبة من هذا الجنس فيؤتى فيـه بحرف السلب مرتين ، وذلك مع السور فى القضايا المسورة ، ومع الموضوع ومع الكلمـة الوجودية ، ومع الموضوع فى المهملات والشخصية . وأما فى المعدولة فثلاث مرات : مرة مع السور أو الكلمة الوجودية ، وثانية مع الموضوع ، وثالثة مع المحمول ، وليس يجزى أحد حرفى السلب فيها عن الآخر . مثال ذلك أن سلب قولنا : كل لا إنسان يوجد عادلا ، قولنا : ليس كل

١ — المحصل : محصل ف ٩ — الوجودية : الوجود د
١٠ — الوجودية : سقطت من ف ١١ — فيها : بهما د
١٢ — الآخر : + أعنى ليس يقوم حرف العدل مقام حرف السلب فى الحقيقة وإن كان كلاهما سلب ، لكن حرف العدل إذا قرن بموضوعه ليس يصدق ولا يكذب ، وحرف السلب إذا قرن بموضوعه صدق أو كذب ف
١٢ — ٢ ، ص ١١٠ — مثال ذلك ... ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا : مثال ذلك أن سلب قولنا : كل لا إنسان يوجد عادلا ، قولنا ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، قولنا : ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا د .

(١) شرح الفارابى ، ص ١٢٢ — ١٢٣ : « ... فانه لما أحصى معانى العدم فى كتاب ما بعد الطبيعة [د ، ١٠٢٢ ب ٢٢ وما بعده] ذكر أن أحد أصنافه هو فقـد ما شأنه أن يوجد فى جنس ما عن ذلك الجنس . وأتى فيه بمثالات ضرورية . وأيضا فانه قال فى المقالة الأولى من كتاب البرهان [٧٣ ب ، وما بعـده] حيث ذكر الأعراض الذاتية المتقابلة الموجودة فى جنس ما ... فاذا كان كذلك ، فقد جعل هذا الصنف غير الصنف الذى ذكره فى كتاب المقولات » .
انظر : أرسطو ، مقولات ، ١٢ أ ٢٦ وما بعده .

لا إنسان يوجد عادلا ، لا قولنا : ليس كل إنسان يوجد عادلا . وسلب قولنا : كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، قولنا : ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا . وذلك بأن نأتى فى ذلك بحرف السلب فى ثلاثة مواضع ، لا بأن نأتى به فى موضعين ، مثل أن نقول : ليس كل إنسان يوجد لا عادلا .

وكذلك الحال فى الثنائية التى فى هذا الجنس ، أعنى فى البسيطة منها ، فإنه قد قلنا إنه لا يوجد منها معدولة بحسب دلالات الألسنة المتعارفة . فإن حرف السلب فى هذه أيضا ينبغى أن يرتب فيها مرتين ، مرة مع الموضوع ، ومرة مع السور فى ذوات السور ، أو مع الكلمة نفسها فى الشخصية والمهملات .

ولا يكتفى بأحدهما أيضا دون الثانى . مثال ذلك أنه كما أن سلب قولنا : كل إنسان يمشى ، وهى التى موضوعها اسم محصل ، هو قولنا : ليس كل إنسان يمشى ، كذلك سلب قولنا : كل لا إنسان يمشى ، قولنا : ليس كل لا إنسان يمشى ، لا قولنا : ليس كل إنسان يمشى ، ولا : ليس كل إنسان لا يمشى .(١)

١ — (لا إنسان) يوجد : سقطت من ف
٣ — بأن : فأن ل   // بحرف : فى حرف د
٤ — مثل : مثال ل
٦ — المتعارفة : المتقاربه د   ٨ — ذوات : ذات ف
// السور : الأسوار د   // الكلمة : كلمة د   // نفسها : بنفسها د
١١ — لا : سقطت من د

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ أ ٣ — ٩ : ἐφ' ὅσων δὲ τὸ ἔστι μὴ ἁρμόττει, οἷον ἐπὶ τοῦ ὑγιαίνει καὶ βαδίζει, ἐπὶ τούτων τὸ αὐτὸ ποιεῖ οὕτω τιθέμενον ὡς ἂν εἰ τὸ ἔστι προσήπτετο, οἷον ὑγιαίνει πᾶς ἄνθρωπος — οὐχ ὑγιαίνει πᾶς ἄνθρωπος, ὑγιαίνει πᾶς οὐκ ἄνθρωπος — οὐχ ὑγιαίνει πᾶς οὐκ ἄνθρωπος. οὐ γὰρ ἔστι τὸ οὐ πᾶς ἄνθρωπος λεκτέον, ἀλλὰ τὸ — οὔ, τὴν ἀπόφασιν, τῷ ἄνθρωπος προσθετέον.

فإن حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ، ولا حرف العدل يقوم مقامه ، إذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئا غير الذى يرفعه الآخر . وذلك أن حرف السلب فى ذوات الأسوار إنما يرفع الحكم الكلى الذى تضمنه السور الكلى ، أو الحكم الجزئى الذى تضمنه السور الجزئى . وأما حرف العدل فإنما يرفع الموضوع الكلى أو المحمول الكلى ، لا الحكم الكلى . وذلك أن السور الكلى

٣ — حرف : + أن حرف د
٤ — (السور) الجزئى : + الذى تضمنه السور الجزئى د تكرار . // فإنما : انما ل ، فانها د
٥ — أو المحمول الكلى : سقطت من ل

— ت ، ح ، ١٨٥ ب ١ — ٥ : « وما كان منها لا يصح فيه كلمة الوجود مثل ما وقع فيه منها « يصح » أو « يمشى » فان هذا الصنف من الكلم يفعل فيها إذا وضع هذا الوضع ذلك الفعل بعينه الذى كان يفعله حرف « يوجد » أو ما أشبهه لوقرن بها . ومثال ذلك : « كل إنسان يمشى » ، « ليس كل إنسان يمشى » ، « كل لا إنسان يمشى » ، « ليس كل لا إنسان يمشى » . فانه ليس يجوز أن يقال : «ليس كل إنسان» ، بل إنما ينبغى أن يوضع حرف السلب وهو قولنا «لا» على قولنا : «إنسان» .

قارن : شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص١٢٨ — ١٣٠ : « أخذ يعرف أن الحال فى القضايا التى موضوعاتها أسماء غير محصلة ، إذا كانت ثنائية ومحمولها كلمة ، ولم يكن يصلح فيها التصريح بالكلم الوجودية ، مثل ما تكون محمولاتها : يصح أو يمشى . كالحال فى الثلاثية التى موضوعاتها أسماء غير محصلة . فان فى الثنائية منها ينبغى أن يعاد حرف السلب مرتين ، مرة مع الموضوع ، ومرة مع الكلمة ، أو مع السور...

ولما كانت المهملات من الثلاثية — إذا كان موضوعها اسم غير محصل — إنما يحدث السلب فيها بأن يعاد حرف السلب مرتين ، مرة مع الكلمة الوجودية ، ومرة مع الموضوع . وكانت الكلمة المحمولة فى الثنائية تدل بنيتها على ما يدل عليه حرف يوجد فى الثلاثية ، ويجب أيضا فى مهملات الثنائية ، إذا كانت موضوعاتها غير محصلة أن يعاد فى سوالبها حرف السلب مرتين : مع الموضوع ، ومع الكلمة المحمولة ، كقولنا : الإنسان يمشى ، الإنسان لايمشى ، لاإنسان يمشى ، لاإنسان لايمشى .

وكذلك الحال فى ذوات الأسوار . فإنه ينبغى أن يجعل حرف السلب مع السور ومع الموضوع جميعا حتى يصير سالبا . مثال ذلك : كل إنسان يمشى ، ليس كل إنسان يمشى ... » .

المقرون بالقضية ليس يدل على أن المعنى الموضوع كلى ، فيكون رفعه رفعا للمعنى الكلى الموضوع ، بل إنما يدل على أن الحكم على المعنى الكلى كلى . وذلك بيّن فى المهملات . فإنه ليس كونها غير ذوات أسوار مما لا يوجب أن تكون المعانى

---

١ — ليس : وليس د // فيكون : فيكو د
٢ — إنما : انها د

= ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٨ — ٧٩ : « وإذا لم تكن رابطة ، وكانت القضية ثنائية ، فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول ، ولا على أنه جزء من المحمول ، والمحمول هو الجملة . لكن بعض حروف السلب الداخلة ، وخصوصا إذا كان المحمول كلمة بحسب لغاتنا ، فإن ذلك يغلب الظن على أن حرف السلب رافع النسبة . ثم لا ندرى حكمه فى لغات أخرى موجودة ، أو فى القوة ... » ؛ المرجع نفسه ، ص ٧٩ : « فيشبه أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب ، ولفظ « غير » أولى بالعدول » .

شرح الفارابى ، ص ١٢٧ : ثم أوصى بعد هذا القول بأنه إذا عملت قضايا من موضوعات أسماؤها غير محصلة ، فليس ينبغى أن يظن أنها سوالب . ولا ينبغى إذا أخذت سوالب الموجبات أن يظن أن حرف السلب المقرون باسم الموضوع غير المحصل أنه يجزى من أن يعاد حرف السلب مع الكلمة الوجودية ، إن كانت مهملة ، أو مع السور إن كانت ذوات أسوار . ولا أيضا إذا قرن حرف السلب بالكلمة الوجودية أو بالسور ، ثم لم يكرر حرف السلب مع الموضوع أنه يكون سلبا لهذا الصنف من القضايا . بل أوصى أن يعاد حرف السلب فى كل سلب مرتين إن كانت فى البسائط ، وثلث مرار إن كان السلب معدولا ...

وأعطى السبب فيه أن رفع موضوع الحكم ليس هو رفع الحكم نفسه . فإن رفع الحكم نفسه هو السلب ... » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٨ : « فإذا صارت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب ، لم يخل إما أن يدخل حرف السلب على الرابطة ، أو تدخل الرابطة على حرف السلب . مثال الأول قولنا : زيد ليس يوجد عادلا ، ومثال الثانى قولنا : زيد يوجد لا عادلا . فإن دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها ، وكان ذلك سلبا بالحقيقة . وإن دخلت الرابطة على حرف السلب ، صيرت حرف السلب جزءا من المحمول ، فلم يكن العادل بانفراده محمولا ، بل جملة اللاعادل » .

الموضوعة فيها كلية ، إذ كانت دلالات الألفاظ عليها دلالة كلية ، مثل قولنا : الإنسان عادل ، الإنسان ليس بعادل . فإن لفظ «الإنسان» يدل على معنى كلى ، وإن لم يقرن به لفظة « كل » . ولو كانت لفظة « كل » هى التى تدل على أن المعنى كلى ، لكانت لفظة « الإنسان » لا تدل على معنى كلى ، إلا إذا قرن بها « كل »[1] .

ولذلك ما يجب أن يقرن حرف السلب فى القضايا المسورة التى موضوعاتها أسماء غير محصلة ، متلازمة كانت أو متعاندة ، مع السور ، ويعاد حرف السلب ثانية مع الموضوع .

٣ — لم : سقطت من هـ   ٧ — متعاندة : متباينة ل

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ أ ٩ — ١٢ : τὸ γὰρ πᾶς οὐ τὸ καθόλου σημαίνει, ἀλλ' ὅτι καθόλου. δῆλον δὲ ἐκ τοῦδε, ὑγιαίνει ἄνθρωπος — οὐχ ὑγιαίνει ἄνθρωπος, ὑγιαίνει οὐκ ἄνθρωπος — οὐχ ὑγιαίνει οὐκ ἄνθρωπος. ταῦτα γὰρ ἐκείνων διαφέρει τῷ μὴ καθόλου εἶναι.

— ش . ع . ١٨٥ ب ٥ — ٧ : «فإن قولنا « كل » ليس يدل على أن المعنى كلى ، بل على أن الحكم كلى . وقد تبين ذلك من قولنا : « الإنسان يمشى » ، « الإنسان ليس يمشى » ، « لا إنسان يمشى » ، « لا إنسان ليس يمشى » . فإن الفرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس الحكم فيها كليا » .

لاحظ أننا نجد فى الأصل اليونانى : الإنسان يصح ، وفى الترجمة العربية : الإنسان يمشى .

شرح الفارابى ، ص ١٣٠ : « بل قولنا : « كل » ليس يدل أصلا على أن المعنى الموضوع كلى ، وإنما يدل على أن الحكم كلى فقط ... يريد أن الفرق بين هاتين المهملتين وبين قولنا : كل إنسان يمشى ، ليس كل إنسان يمشى ، أن المهملتين لم يستعمل الحكم فيها كليا . وإلا فإن قولنا : الإنسان يمشى ، ليس يزيل من كلية الموضوع فيه أن يحذف معه سور كل . ولا أن الإنسان معنى عام ، وفروع . وأنه يحمل على أكثر من واحد إنما استفدناه بأن كان معه سور كلى ... فقولنا : « كل » ليس له مع دلالته على أن الحكم كلى دلالة أيضا على أن الموضوع كلى . بل إنما له فعل فى الحكم فقط وفى الموضوع » .

فإن كانت معدولة ، أعيد ثالثة مع المحمول . وإن كانت غير معدولة ، اكتفى بإعادته مع الموضوع .

وقد تأتى مواضع فى المادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب فى اقتسام الصدق والكذب فى جميع المواد . وتأتى مواضع ليس يلزم ذلك فيها .

فأما الموضع الذى قوة حرف العدل فيه قوة حرف السلب فهى القضايا الشخصية إذا أخذت موضوعاتها موجودة فى الوقت الذى من شأنها أن تتصف بالملكة أو العدم المقابل لها . مثال ذلك أنه إذا سأل سائل : هل سقراط عدل ، أو ليس بعدل ؟ فكان الجواب الصادق فيه أنه ليس بعدل ، فأجاب السائل مكان قولنا : إنه ليس بعدل ، أنه لا عدل ، فإن قوة قولنا هاهنا : « لا عدل » ، هو قوة قولنا : « ليس بعدل » ، إذ كان قولنا : سقراط عدل أو لا عدل ، إذا اتفق أن وجد فيه الشرطان المتقدمان ، يقتسمان الصدق والكذب ، على مثل ما يقتسمه قولنا : سقراط عدل ، أو ليس بعدل .

وقد يمكن فى هذا الموضع ، كما يقول المفسرون : إذا كان قصد السائل أن يتسلم من المجيب مقدمة موجبة ، فأجابه بالسالبة ، أن يأخذ بدل السالبة

---

٤ — والكذب : سقطت من ف

٦ — فأما الموضع : وأما الموضوع د

٧ — فى الوقت : وفى الوقت ل : فى وقت د

٨ — اذا : أن ل

١٠ — قولنا : قوله ف

١٥ — يتسلم : يسلم ه

معدولتها ، فينتفع بها ، إذا وضعها من القياس فى الموضع الذى إنما ينتفع فيه بالموجبة ، لا بالسالبة ، مثل الصغرى من الشكل الأول . فإن الصغرى متى كانت سالبة فى الشكل الأول لم ينتفع بها فى الإنتاج على ما سيبين فى كتاب القياس . وقد ينتفع السائل بهذه الوصية أيضا إذا أراد أن ينتج عن السالب شيئا مناقضاً [١] .

٣ — ٤ — بها ... ينتفع : سقطت من د لتكرار كلمة ينتفع

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ أ ٢٣ — ٢٦ : φανερὸν δὲ καὶ ὅτι ἐπὶ μὲν τῶν καθ' ἕκαστον, εἰ ἀληθὲς ἐρωτηθέντα ἀποφῆσαι, ὅτι καὶ καταφῆσαι ἀληθές· οἷον ἆρά γε Σωκράτης σοφός; οὔ. Σωκράτης ἄρα οὐ σοφός.
— ت . ع . ١٨٥ ب ١٧ — ١٩ : « ومن البين أيضا أنا فى الأشخاص إذا كنا صادقين فى الجواب عن المسئلة بالايجاب بالسلب < صدقت قضية موجبة كذلك > . ومثال ذلك جوابنا فى المسئلة عن سقراط : هل هو عدل ؟ بأن نقول : لا . فانا نقول : فسقراط إذاً لا عدل » .

كلمة « بالإيجاب » موجودة فى مخطوط الأورغانون وفى طبعتى بدوى و بولاك وفى شرح الفارابى ، ولكنها لا مقابل لها فى الأصل اليونانى ، وقد تكون دخيلة على الترجمة العربية . وعلى أى حال : فالمسئلة بالايجاب تعنى السؤال الموجب . وهذا واضح من شرح الفارابى ، ص ١٣٥ — ١٣٦ : « يعنى إذا كانت المسئلة عن شخص ما مسئلة ايجاب ، فكان الجواب الصادق عنه جوابا بسلب لا بالايجاب الذى صرح به السائل ، مثل أن تكون المسئلة عن سقراط : هل هو عدل ؟ وهى مسئلة عن سقراط بايجاب ، وكان الجواب الصادق فى سقراط بأن نقول : لا ، فقولنا يحتمل أن يكون أريد به أنه لا عدل ، ويحتمل أن يكون أراد أنه : ليس يوجد عدلا ... » .

وانظر : الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤١ : « فان اتفق فى أمر ما موجود أن يسلب عنه شىء ، ويكون موقعه فى القول موقعا يمنع به القول أن يصير قياسا ، مثل أن يقع فى مكان المقدمة الصغرى فى الشكل الأول مثلا ، فان لنا أن نغير ذلك فنجعل لفظه لفظ ايجاب معدول ، فيصح القياس حينئذ . فعلى هذه الجهة متى اتفق أن سألنا عن سقراط — وهو موجود — هل هو حكيم ؟ فكان الجواب الصادق السلب ، فان لنا أن نأخذ أن : سقراط لا حكيم » .

لكن ما فسرنا نحن به الموضع هو أليق بغرض هذا الكتاب .

وأما الموضع الذى لا يكون فيه قوة حرف العدل ، إذا قرن مع الملكة ، قوة حرف السلب فى اقتسام الصدق والكذب فهى القضايا الكلية فى هــذه المــادة ، مثل أن يسئل سائل : هل كل إنسان حكيم ، أو ليس كل إنسان حكيما ؟ فيجيب المجيب بدل قــوله : ليس كل إنسان حكيما : كل إنسان لا حكيم . وذلك أن الذى يقابل قولنــا : كل إنسان حكيم ، مقابلة يقتسمان الصدق والكذب دائمــا

---

١ — الموضع : الموضوع د

٢ — الموضع : الموضوع د . // الملكة : الكلمــة د ، الكلمة كتبت فى الهــامش فى ل كقراءة أخرى

٤ — يسئل : يسأل ل ، يسائل د

== بالسلب : والسلب فى شرح الفارابى ، ص ١٣٥ ، سطر ٩

< صدقت قضية موجبة لذلك > : سقطت من مخطوط الأورغانون ومن طبعة بولاك ومن شرح الفارابى ولكنها موجودة فى الأصل اليونانى : ὅτι καὶ καταφῆσαι ἀληθές ، وقد أضافها الدكتور بدوى .

لاعدل : كتب فوقها : ليس بعدل ، فى مخطوط الأورغانون : ليس بعدل ، فى شرح الفارابى ، ص ١٣٥ ، سطر ١١

ويعلق مانتيلير ، مجلة ١٤ ، ص ١٧٧ — ١٧٨ ، على هذا الموضع قائلا :

Il s'agit de savoir si d'une négation déterminée, on peut régulierèment tirer une affirmation indéterminée. Aristote répond que cela se peut dans les propositions individuelles .

انظر ترجمة Edghill :

It is evident, also, that when the subject is individual, if a question is asked and the negative answer is the true one, a certain positive proposition is also true. Thus, if the question were asked 'Is Socrates wise ?' and the negative answer were the true one, the positive inference 'Then Socrates is unwise' is correct.

بها، هو قولنا : ليس كل إنسان حكيماً، لا قولنا : كل إنسان لا حكيم . إذ كان قولنا : حكيم ولا حكيم ، قوته قوة المتضادين ، وهو قولنا : كل إنسان حكيم ، ولا إنسان واحد حكيم .

والمتضادان يكذبان معا في هذه المادة ، كما تبين قبل[1] .

---

١ — هو : + هو د ٢ — لا : سقطت من د

٣ — لا انسان ، لا انسان د ٤ — المتضادان : + قد ف

---

(١) ارسطو ، ١٠ ، ٢٠ ب ٢٩ — ٣٠ : ἐπὶ δὲ τῶν καθόλου οὐκ ἀληθὴς ἡ ὁμοίως λεγομένη, ἀληθὴς δὲ ἡ ἀπόφασις, οἷον ἆρά γε πᾶς ἄνθρωπος σοφός; οὔ. πᾶς ἄρα ἄνθρωπος οὐ σοφός· τοῦτο γὰρ ψεῦδος. ἀλλὰ τὸ οὐ πᾶς ἄρα ἄνθρωπος σοφός, ἀληθές· αὕτη δέ ἐστιν ἡ ἀντικειμένη, ἐκείνη δὲ ἡ ἐναντία.

— ت . ع . « ١٨٠ ب ١٩ — ٢٢ : « وأما في الحكم الكلي فليس ما يقال فيمه على هذا المثال حقا ، وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك : « أكل إنسان حكيم ؟ » « لا » « فكل إنسان إذاً لا حكيم » . فان هذا القسول كذب ، والقول الصادق إنما هو : « فليس كل إنسان إذاً حكيما » . وهذا القول هو المقابل لذلك القول ، فأما ذلك فانه مضاد له » .

لاحظ السهو الذي وقع في طبعة بدوي ، ص ٨٠ ، إذ نجد « القابل » بدلا من « المقابل » ، وهذه هي القراءة الصحيحة بدلالة الكلمة اليونانية ἡ ἀντικειμένη . وجدير بالذكر أننا نجد في طبعة بولاك عين الخطأ .

ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون . انظر : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ١٣٧ ، سطر ٢ .

شرح الفارابي ، ص ١٣٧ : « يعني إذا كانت المسئلة عن شيء ما بإيجاب كلي ، وكان الجواب منه أن يقول المجيب : لا ، وذلك يحتمل : كل انسان لا حكيم ، فأخبر أنه اذا أخذ المعدول مكان قسوله : لا ، كان كاذبا ، بل إنما يكون الصادق مكان قسوله : لا ، أن يقال : ليس كل انسان حكيما . على خلاف ما كان الأمر عليه في الأشخاص . فإن الجسواب الصادق حين كان في الأشخاص بأن نقول : لا ، صدق معه : سقراط لا عدل .

وأما في المسئلة عن الكلي بالإيجاب ، اذا كان الجواب الصادق عنه بأن نقول : لا ، فليس أخذ المعدول مكان قوله « لا » حقا ، لكن السلب البسيط فقط . ومثال ذلك أن يقول السائل للمجيب : كل إنسان حكيم ، فيختار المجيب أن يقسول : لا . فيبادر السائل فيأخذ : كل إنسان لا حكيم . فيكون الذي أخذه كاذبا لا ينتفع به ، بل الصادق على قوله « لا » قولنا : ليس كل إنسان حكيما » .

والتقابل الذى بين الاسم المحصل والاسم غير المحصل ، والكلمة المحصلة والغير محصلة ليس هو من جنس مقابلة الإيجاب والسلب . فإنه ليس قولنا : لا إنسان ، يدل فى الألسنة التى تستعمل فيها أمثال هذه الأسماء على ما يدل عليه قولنا : ليس بإنسان . فإن قولنا : ليس بإنسان ، يدل على موضوع سلب عنه الإنسانية ، وإن لم يصرح به فى هذا القول . فهو لذلك قول مركب . وكذلك يدل عليه قولنا : ليس بصحيح . وأما قولنا : لا إنسان ، ولا صح ، فإنه لايدل دلالة السلب ، إذا قيل من غير أن يقرن باسم ولا كلمة مصرح بها ، بل إنما يدل قولنا : لا إنسان ، على عدم الإنسانية ، وقولنا ، لا صح ، على عدم الصحة ، وهو المعنى المفرد الذى يدل عليه قولنا : مرض . ويظهر أنه ليس دلالتها دلالة السلب من أن السلب يصدق أو يكذب ، وأما قولنا : لا إنسان ، فليس هو لا صادقا ، ولا كاذبا . وذلك أنه إذا كان قولنا : « إنسان » ليس بصادق ، ولا كاذب ، ما لم يقرن به خبر ، مع أنه يدل على ملكة وصورة موجودة ، فأحرى أن يكون قولنا : لا إنسان ، لا يدل على صدق أو كذب ، إذ كان ليس يدل على وجود محصل ، وإنما يدل على وجود غير محصل[1] .

---

١ — التقابل : المتقابل هـ
٢ — مقابلة : مقابله د // الايجاب : بالايجاب د // والسلب : السلب ف
٣ — فيها : سقطت من د ٤ — عنه : سقطت من د
٥ — القول : سقطت من د
٩ — دلالة : يدلا هـ ١٠ — لا (صادقا) : سقطت من د

---

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ أ ٣١ — ٣٦ : αἱ δὲ κατὰ τὰ ἀόριστα ἀντικείμεναι ὀνόματα καὶ ῥήματα, οἷον ἐπὶ τοῦ μὴ ἄνθρωπος καὶ μὴ δίκαιος, ὥσπερ ἀποφάσεις ἄνευ ὀνόματος καὶ ῥήματος δόξειαν ἂν εἶναι. οὐκ εἰσὶ δέ· ἀεὶ γὰρ ἀληθεύειν ἀνάγκη ἢ ψεύδεσθαι τὴν ἀπόφασιν, ὁ δ' εἰπὼν οὐκ ἄνθρωπος οὐδὲν μᾶλλον τοῦ εἰπόντος ἄνθρωπος ἀλλὰ καὶ ἧττον = ἠλήθευκέ τι ἢ ἔψευσται, ἐὰν μήτε προστεθῇ.

والقضايا التى موضوعها اسم غير محصل يوجد حال البسيطة منها والمعدولات متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة فى القضايا التى موضوعها اسم محصل . وذلك أن قولنا : كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، وهى الموجبة المعدولة فى هذا الجنس ، تدل على مايدل عليه قولنا : ليس يوجد شىء مما هو لا إنسان عادلا ، وهى السالبة البسيطة .

وليس بين هذا الصنف من القضايا ، أعنى التى موضوعها اسم غير محصل ، وبين الصنف من القضايا التى موضوعها اسم محصل تلازم ولا تقابل .

---

١ — اسم : + غير كتبت فوق السطر فى د

٣ — الموجبة المعدولة : المعدولة الموجبة ف // المعدولة : المعدلة د

— ت، ع . ١٨٥ ب ٢٣ — ١٨٦ أ ٤ : «فأما المتقابلة من قبل الأسماء والكلم غير المحصلة — ومثال ذلك فى قولنا : « لا إنسان » أو « لاعدل » فانه يظن بها أنها بمنزلة السلب من غير اسم ، أو من غير كلمة ، وليست كذلك . وذلك أنه واجب ضرورة فى السلب أن يصدق أو يكذب .

ومن قال : « لا إنسان » فليس هو أحرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب من قال : « إنسان » مالم يضف الى قوله شيئا ، بل هو دونه فى ذلك » .

قارن ص ١٧ — ١٨ ، ولا سيا هامش ١ ، ص ١٧ ، فيا سبق ؛

بن : لن ، فى شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ١٣٧ ، سطر ٣٦ ، ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون .

شرح الفارابى ، ص ١٣٨ : « يريد أن التى تتقابل من قبل الأسماء والكلم غير المحصلة المفردة ، مثل قولنا : لا إنسان ، ولاعدل . فإن قولنا : لا إنسان ، يقابل قولنا : إنسان . وقولنا : لا عدل ، يقابل قولنا : عدل . وليس هذا التقابل هو تقابل الأقاويل ، بل مقابلة شىء مفرد لشىء مفرد . وهو شبيه بمقابلة البياض للسواد ، ومقابلة العدم للملكة ، لا مقابلة قول لقول . . . فإن الاسم غير المحصل ليس بمنزلة قول سالب . وذلك أنه واجب ضرورة فى كل سالب أن يصدق أو يكذب . ومن قال : لا إنسان ، فليس هو أحرى بأن يكون قد صدق أو كذب . فمن قال : إنسان ما ، لم يضف الى قوله شيئا ، بل هو دونه فى ذلك . . . » .

وإذا تبدل ترتيب اسم المحمول أو الموضوع أو الكلمة الرابطة فى القضايا الثلاثية، أو اسم الموضوع أو المحمول ، أعنى الكلمة، فى الثنائية ، بأن يقدم منها ما شأنه أن يؤتى به أخيرا ، أعنى أن يؤتى أولّا بما شأنه منها أن يؤتى به ثانيا ، أو يؤتى متأخرا بما شأنه منها أن يؤتى به متقدما ، وبالجملة : أن يغير ترتيبها ، ويبق المحمول فيها محمولا والموضوع موضوعا ، فإن القضية تبق واحدة بعينها محفوظة الصدق ، إن كانت صادقة ، أو الكذب ، إن كانت كاذبة . ومثال ذلك قولنا : يوجد الإنسان عدلا ، يوجد عدلا الإنسان ، فإن هذه القضية هى واحدة بعينها . وكذلك قولنا : زيد قام، وقام زيد .(1)

١ — القضايا : سقطتا من د

٣ — شأنه : + منها د // أعنى أن : أو ف

// أخيرا ... يؤتى به : سقطت من د لتكرار كلمتى يؤتى به

(1) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ب ١ — ٢ : μεταιιθέμενα δὲ τὰ ὀνόματα καὶ τὰ ῥήματα ταὐτὸν σημαίνει, οἷον ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος, ἔστιν ἄνθρωπος λευκός.

— ت . ع . ١٨٦ أ ٨ — ٩ : « والأسماء والكلم ، إذا بدلت أماكنها ، فدلالتها تبق بحالها واحدة بعينها . ومثال ذلك : « يوجد إنسان عدلا » ، « يوجد عدلا إنسان » .

لاحظ أننا نجد فى الأصل اليونانى كلمة أبيض ، ولكننا نجد فى الترجمة : عدلا .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٩ — ٣٠ : « وإذا بدل ترتيب أجزاء القضية فى القول ، فقدم الموضوع وأخر المحمول ، أو قدم المحمول وأخر الموضوع ، بعد أن يبق الموضوع موضوعا ، والمحمول محمولا ، لم تكن القضية لتصير غير الأولى ، ولا أيضا يكون ذلك عكسها . مثل قولنا : « زيد قام » و« قام زيد » . بل العكس أو القلب أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا . فإن قولنا : « زيد قائم » و« قائم زيد » ليس بقلب ولا عكس . بل القلب والعكس أن يقال : « زيد قائم » ، « والقائم زيد » .

ويعلق ابن باجه على قول الفارابى : « العكس أو القلب » ، كما يلى : ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥ ، س ٦ ، : « وإنما قال : « العكس أو القلب » لما أراد أن يعبر بالطبيعة التى تعمها ، فلما لم يكن لمجموعها اسم ، أخذ نوعيه عوضه . وهذا يفعله كثيرا فيما لا اسم له يخصه ، وليست هنا ...

فإنه لو لم تكن القضايا التى لا تختلف إلا فى ترتيب أجزائها من التقدم والتأخر قضية واحدة ، للزم أن يكون لقضية واحدة أكثر من سلب واحد . وقد تبين أنه ليس للموجب الواحد إلا سالب واحد[(1)] .

= « أو » التغيير ؛ كما قد لزم ، تخطأه بالإضافة إلى ما قاله فى كتاب القياس . وذلك أنه قال هناك — لما قصد أن يعرفنا بماهية كل واحد منها — إن العكس هو ما صار فيه المحمول موضوعا ، والموضوع محمولا ويبق الصدق والكيفية ، والقلب ما لم يبق الصدق بعد ذلك . وهو هنا إنما أخذها عوض الجنس لما أراد أن يفهمنا الطبيعة التى تعمها لما لم يكن للجنس اسم » .

ابن سينا ، عيون الحكمة ، ص ٥ : « العكس : يصير الموضوع محمولا ، والمحمول موضوعا ، مع بقاء الإيجاب والسلب والصدق على حاله » .

قارن : ابن سينا ، النجاة ، ٢٧ .

شرح الفارابى ، ص ١٤٠ : « ينبغى أن يشترط فى هذا أن يبق الموضوع موضوعا والمحمول محمولا ... » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٤ : « واعلم أنه وإن كانت أجزاء القضايا قد تزال عن أماكنها فى بعض الأوقات فلا تؤثر فى المعنى على حسب التعارف ، فإن لكل جزء منها مكانا طبيعيا . أما السور فقد يبدل مكانه ، فيقال : الناس أحياء كلهم ، أو طرا ، فيؤخر السور ويفرق بينه وبين الموضوع ، وإنما مكانه الطبيعى هو مجاورة الموضوع . وكذلك الرابطة ، قد يبدل موضعها الذى لها ، فيقال : تارة : يوجد الإنسان عادلا ، وتارة : الإنسان يوجد عادلا ، وتارة : الإنسان عادلا يوجد ، وإنما مكانها الطبيعى مجاورة المحمول ، بل قد يبدل وضع المحمول والموضوع ، ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز » .

(1) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ب ٣ — ٤ : εἰ γὰρ μὴ τοῦτό ἐστι, τοῦ αὐτοῦ πλείους ἔσονται ἀποφάσεις. ἀλλ' ἐδέδεικτο ὅτι μία μιᾶς.

— ت . ع . ١٨٦ أ ٩ — ١١ : « فإن الأمر إن لم يكن كذلك ، وجب أن يكون لمعنى واحد بعينه سوالب أكثر من واحدة . غير أنا قد بينا أن الإيجاب الواحد إنما له سلب واحد » .

نجد فى طبعة بولاك : « تكن » ولكن القراءة الموجودة فى شرح الفارابى وفى طبعة بدوى : « يكن » هى الصحيحة . وليس هناك نقط فى مخطوط الأورغانون .

شرح الفارابى ، ص ١٤١ : « يعنى : إن لم تكن دلالة الإيجابين جميعا دلالة واحدة ، وصارا مختلفى الدلالة من أن يكون ذلك لكل واحد من ذينك سالبان . وذلك غير ممكن . لأن كل إيجاب فله سلب واحد ، لا سلبان » .

من أن يكون ذلك : هذه هى القراءة التى نجدها فى طبعة كوكش ومارور ، لكن السياق تقتضى : وجب من ذلك أن يكون .

وذلك أنه إن لم يكن قولنا : يوجد الإنسان عدلا ، وقولنا : يوجد عدلا الإنسان ، قضية واحدة ، بل قضيتين مختلفتي المعنى ، وكان سلب قولنا : يوجد الإنسان عدلا ، قولنا : ليس يوجد الإنسان عدلا ، وسلب قولنا : يوجد عدلا الإنسان ، ليس يوجد عدلا الإنسان ، وكان قولنا أيضا : ليس يوجد عدلا الإنسان ، بيّن أنه سلب لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، لزم أن يوجد لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، سلبان : أحدهما قولنا : ليس يوجد الإنسان عدلا ، والآخر : ليس يوجد عدلا الإنسان ، وهو سلب القضية التي وضعنا أنها مغايرة في المعنى لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، وهو قولنا : يوجد عدلا الإنسان[1] .

٥ — أنه : لأنه د // لزم : للزم ف
٧ — سلب : السلب د
٨ — (عدلا) الإنسان : + فانه أعرف أن هذين السلبين هو سلب واحد د ، ف : + من أن هاتين الموجبتين موجبة واحدة د

(١) أرسطو ، ٢٠ ب ٤ — ١٠ : τοῦ μὲν γὰρ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος ἀπόφασις τὸ οὐκ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος· τοῦ δὲ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός, εἰ μὴ ἡ αὐτή ἐστι τῇ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος, ἔσται ἀπόφασις ἤτοι τὸ οὐκ ἔστιν οὐκ ἄνθρωπος λευκός, ἢ τὸ οὐκ ἔστιν ἄνθρωπος λευκός. ἀλλ' ἡ ἑτέρα μέν ἐστιν ἀπόφασις τοῦ ἔστιν οὐκ ἄνθρωπος λευκός, ἡ ἑτέρα δὲ τοῦ ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος, ὥστε ἔσονται δύο μιᾶς.

— ت . ع . ١٨٦ أ ١١ — ١٥ : « وذلك أن سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » هو قولنا : « ليس يوجد إنسان عدلا » .

فأما سلب قولنا : « يوجد عدلا إنسان » — إن لم يكن هذا القول وقولنا : « يوجد إنسان عدلا » واحدا بعينه — فهو : إما قولنا : « لا يوجد عدلا لا إنسان » ، وإما قولنا : « لا يوجد عدلا إنسان » .

لكن الأول منهما هو سلب قولنا : « يوجد عدلا لا إنسان » والثاني سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » ، فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان » .

سلبان : في مخطوط الأورغانون ، وفي طبعة بولاك نجد « سلبين » ، وهذا خطأ نحوي .

لاحظ أننا نجد « أبيض » λευκός في الأصل اليوناني ، ولكننا نجد « عدلا » في الترجمة العربية .

فقد بان أن الأسماء والكلم التى هى أجزاء القضايا ، متى غير ترتيبها فى القول عن العادة الجارية فى ذلك اللسان ، أعنى عن الترتيب الذى هو الأفصح ، وبقى المحمول محمولا ، والموضوع موضوعا ، أنها تبقى تلك القضية بعينها[1] .

---

٣ — موضوعا : سقطت من ف // انها : انهما هـ

= شرح الفارابى ، ص ١٤١ : « فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان مناقضان له . وذلك محال . فاذاً قولنا : يوجد إنسان عدلا ، وقولنا : يوجد عدلا إنسان ، دلالتاهما دلالة واحدة . فلذلك صار المناقض لكل واحد منهما مناقضا للآخر » .

انظر تعليق Edghill على هذا الموضع ، هامش ٣ :

Aristotle really begs the question here, when he states that 'white is not man' is the denial of 'man is white'. Pacius explains that 'man is not white' and 'man is white' are in exactly the same relation each to each as 'white is not man' and 'man is white,' and that therefore 'white is not man' and 'man is not white' are identical. This seems fair, but is in itself sufficient to prove the point at issue at once. The argument of the whole, therefore, is unnecessarily complicated.

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ب ١٠ — ١٢ : ὅτι μὲν οὖν μετατιθεμένου τοῦ ὀνόματος καὶ τοῦ ῥήματος ἡ αὐτὴ γίνεται κατάφασις καὶ ἀπόφασις, δῆλον.

= ت ، ع ، ١٨٦ أ ١٥ — ١٦ : « فقد بان أن الأسماء والكلم إذا بدلت أماكنها كان الايجاب أو السلب واحداً بعينه » .

أو (السلب) : هذه القراءة واضحة جدا فى مخطوط الأيدفانون ، ولكن القراءة الموجودة فى طبعة بدوى وشرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ١٤٠ ، سطر ٢٧ ، هى « و » ، ويقابلها فى الأصل اليونانى καὶ .

شرح الفارابى ، ص ١٤١ : « فقد بان أن الأسماء والكلم ، إذا بدلت أماكنها التى جرت العادة فى الأكثر أن ترتب فيها ، فان كان ذلك إيجابين ، كانت دلالتهما واحدة . وإن كانت سلبا كانت دلالتهما واحدة بعينها . وهذا شىء ليس يخص الثلاثية ، بل وقد يوجد هذا فى الثنائية ، كقولنا : زيد قام ، وقام زيد . غير أن اشتباه الأمر فى الثلاثية من هذه أكثر » .

وإذا أُوجب اسم واحد لأسماء كثيرة ، أو أُوجبت أسماء كثيرة لاسم واحد، أو سُلب اسم واحد عن أسماء كثيرة ، أو سُلبت أسماء كثيرة عن اسم واحد، فليس يكون ذلك الإيجاب إيجابا واحدا ، ولا ذلك السلب سلبا واحدا .

كما أنه إذا أُوجب اسم واحد لاسم واحد، وسُلب عنه ،لا يكون إيجابا واحدا، ولا سلبا واحدا ، ما لم يكن المعنى الذى يدل ذلك اللفظ الواحد عليه واحداً ، على ما قيل فيما سلف . إلا أن تكون تلك الأسماء الكثيرة تدل على معنى واحد . وذلك إما أن تكون تلك الأسماء الكثيرة مترادفة وهى التى يدل كل واحد منها على معنى واحد ، أو يكون ما تدل عليه الأسماء الكثيرة أجزاء حد أو رسم لشىء واحد ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والإنسان ناطق . فان المجتمع من هذين المحمولين هو حد الإنسان ، وذلك أن الإنسان حيوان ناطق . وكذلك إن كان أيضا رسما له ، مثل قولنا : الإنسان حيوان، والإنسان ذو رجلين . فإن المجتمع هو رسم للإنسان ، وهو أنه حيوان ذو رجلين . ولفظ الإنسان يدل دلالة مجملة على ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين مفصلا[1] . فأما إن كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع

---

١ — أو أوجبت أسماء كثيرة : سقطت من د

---

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ١٢ — ١٨ : τὸ δὲ ἓν πολλῶν ἢ πολλὰ καθ' ἑνὸς καταφάναι ἢ ἀποφάναι, ἐὰν μὴ ἕν τι ᾖ τὸ ἐκ τῶν πολλῶν δηλού-μενον, οὐκ ἔστι κατάφασις μία οὐδὲ ἀπόφασις· λέγω δὲ ἓν οὐκ ἐὰν ὄνομα ἓν ᾖ κείμενον, μὴ ᾖ δὲ ἕν τι ἐξ ἐκείνων, οἷον ὁ ἄνθρωπος ἴσως ἐστὶ καὶ ζῷον καὶ δίπουν καὶ ἥμερον, ἀλλὰ καὶ ἕν τι γίνεται ἐκ τούτων·

— ت ، ع ، ١٨٦ أ ١٦ — ٢٠ : « فأما إيجاب واحد لكثير، أو كثير لواحد، أو سلبه منه، متى لم يكن مايستدل عليه من الكثير معنى واحداً ، فليس يكون إيجابا واحدا ، أو سلبا واحدا ؛ وأعنى بقولى : «واحداً» ليس متى كان الاسم الموضوع واحدا، ولم يكن الشىء الذى من تلك معنى واحداً ؛ مثل قولنا : «الإنسان» مثلا «حى ، ذو رجلين ، آنس» ، فإن الشىء المجتمع من هذه معنى واحد أيضا » .

منها واحدا ، فليس الإيجاب لهـا إيجابا واحدا ، ولا السلب لهـا سلبا واحدا .

= قارن :

أرسطو ، ٥ ، ١٧ أ ١٢ — ١٤ : τὸ ζῷον πεζὸν δίπουν διότι δὴ ἕν τί ἐστιν ἀλλ' οὐ πολλά· οὐ γὰρ δὴ τῷ σύνεγγυς εἰρῆσθαι εἷς ἔσται.

= ت ، ع ، ١٨٠ ب ١٨ — ١٩ : « وإنمـا صار قولنا : حى مشاء ذو رجلين ، واحدا ، لا كثيرا ، لأنه يدل على واحد ، لامن قبل أنه قيل على تقارب بعضه على أثر بعض » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٦ — ٩٧ : «فأما إن اتفق أن كان فى الموضوع أو المحمول تكثر باللفظ ، وكان هناك تأليف لفظى لكنه يؤدى بالجملة إلى أن يكون منه معنى واحد ، لم يؤد تكثر اللفظ إلى تكثير المعنى ، مثل قولك : إن الإنسان حى ناطق ميت ، أى أن الإنسان شىء هو الحى الذى هو الناطق الذى هو الميت . فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة . وكذلك إذا قلت : الحيوان الناطق المـائت قابل الكتابة» .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٨ : « وأما نفس تلو اللفظ اللفظ فى زمان قصير ، فليس بدال على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع . فان التركيب الذى فى الحدود أيضا لولا شىء زائد يقترن به لمـا كان يجب لنفس تلو بعض أجزائه لبعض أن يكون دالا على اجتماع ووحدة ، بل إنمـا صار قولنا : « حى مشاء ذو رجلين » يدل على معنى واحد بالاجتماع ، لأنك تعنى به الحى الذى هو المشاء الذى هو ذو رجلين ، وتدل عليه هيئة التركيب فتصير الجملة واحدة ، لأنك تعد أوصاف الواحد وتقيد بعضها ببعض . فلولا هذه العلة الزائدة على نفس التتالى ، ما كان التتالى يفعل وحده» .

شرح الفارابى ، ص ١٤١ — ١٤٢ : « فالإيجاب محمول واحد لموضوعات كثيرة ، أو محمولات كثيرة لموضوع واحد ، يكون على ضربين : إما أن يكون إيجاب محمول واحد على أسماء مترادفة ، وإما أن يكون على أسماء متباينة ... فإما أن تكون تلك الأسماء المتباينة أسماء يمكن أن تقيد بعضها ببعض ، ويشترط بعضها فى بعض ، وإما أن تكون أسماء لا يمكن أن يشترط بعضها فى بعض أصلا ولا بوجه من الوجوه ... وأما إذا قيدت تلك الأسماء بعضها ببعض ، فان الذى يجتمع من جملة ذلك صنفان : أحدهما شىء يوجد لفظة مفردة تدل على ما تدل عليه جملة تلك المقيدات بعضها ببعض ، ومنها ما لا يوجد لهـا لفظة مفردة تقوم مقامها .

فالتى توجد لفظة مفردة تقوم مقامها فهو حد ، أو رسم . والتى لا توجد لفظة تقوم مقامها فهو ليس بحد ولا رسم » .

وكذلك إن كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد ، فليس ذلك إيجابا واحدا ، ولا سلبا واحدا . ومثال ذلك : حملنا على الإنسان أنه أبيض ، وأنه يمشى . فإن هذين إذا حملا مجموعين على الإنسان ، فقيل : الإنسان أبيض يمشى ، لم يدل على معنى واحد إلا بالعرض .

والحال فى هـذه كالحال فى المحمول الذى هو لفظ مشترك يدل على أكثر من معنى واحد إذا حمل على موضوع واحد ، أو كالموضوع الذى هو لفظ مشترك إذا حمل عليه محمول واحد يدل على معنى واحد ، أعنى أنه كما أن القضية التى المحمول لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة ، ولا القضية التى فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة ، كذلك الحال فى القضية التى يوجب فيها معان كثيرة بأسماء متباينة لموضوع واحد ، أو التى يوجب فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها بأسماء متباينة ، إذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات أو الموضوعات الكثيرة معنى واحداً[1] .

٥ — فى هذه كالحال : سقطت من د
٧ — محمول واحد : + ليس د
٨ — المحمول : سقطت من د // ولا القضية : والا د
١٢ — واحدا : واحد د

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ١٨ — ٢٢ : ἐκ δὲ τοῦ λευκοῦ καὶ τοῦ ἀνθρώπου καὶ τοῦ βαδίζειν οὐχ ἕν. ὥστε οὔτ' ἐὰν ἕν τι κατὰ τούτων καταφήσῃ τις μία κατάφασις, ἀλλὰ φωνὴ μὲν μία καταφάσεις δὲ πολλαί, οὔτε ἐὰν καθ' ἑνὸς ταῦτα, ἀλλ' ὁμοίως πολλαί.
— ت ٠ ع ٠ ١٨٦ أ ٢٠ — ١٨٦ ب ٢ : « فأما المجتمع من قولنا : « أبيض » وقولنا : « إنسان » وقولنا : « يمشى » فليس هو معنى واحدا . فليس يجب إذًا إن أوجب موجب هـذه شيئا واحدا ، أن يكون القول إيجابا واحدا ، لكن اللفظ حينئذ يكون واحدا ، فأما الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبها لشىء واحد ، كان الإيجاب واحدا ، بل كثيرا على ذلك المثال » . —

والقضايا التى محمولها أو موضوعها اسم مشترك ، لما كانت قضايا كثيرة ، لم يكن ينبغى أن يكون السؤال الجدلى عنها سؤالا واحدا ، ولا الجواب الجدلى جوابا واحدا ، وإن كانت جميع المعانى التى يدل عليها الاسم المشترك الموضوع يصدق عليها المحمول الواحد ، أو كانت جميع المعانى التى يدل عليها الاسم المشترك

١ — لما : ما د
٣ — وإن : إن ل
٤ — عليها : عليه د // المعانى : سقطت من د

= فأما (الإيجاب) : وأما ، فى شرح الفارابى ، ص ١٤٤ ، سطر ١٠ . لشىء واحد : الشىء واحدا ، فى طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٧ : « وأما إذا كانت المعانى متباينة ، لا تجتمع طبيعة واحدة كالإنسان الأبيض المشاء . فإذا قلت : زيد إنسان أبيض مشاء ، فما حملت عليه معنى واحدا . فإن هذه الثلاثة أمور لا يتقيد فى الطبع بعضها ببعض حتى تتخذ طبيعة واحدة ، ولذلك فإن القضية لا تكون واحدة . فهذا هو ما يقال ، ولكنى لا أضايق فى أمثال هذه مضايقة كثيرة البتة . فإنى أجوز أن يجعل هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشىء الذى هو موصوف باجتماع هذه فيه ، وأن أضع لذلك اسما واحدا من حيث هو جملة ، فيكون حمل ذلك الاسم ، وليكن الجيم مثلا تدل على مجموع هذه... » .

شرح الفارابى ، ص ١٤٤ : « يعنى بقولنا : إنسان أبيض ماش ، ذكر أنه ليس بواحد . وأنه إن أوجب موجب لهذه الأشياء واحدا ، لم يكن القول إيجابا واحدا . لكن اللفظ حينئذ يكون واحدا . فأما الإيجاب فكثير ، ولا إن أوجب موجب هذه لشىء واحد ، كان الإيجاب واحدا ، بل كثيرا على ذلك المثال .

وقيا قاله شك ما . وذلك أن قولنا : إنسان أبيض ماش ، ليس هو فى التباين مثل قولنا : إنسان وأبيض وماش . ولكن لفظ مجتمع من أجزاء قيد بعضها ببعض . والناس يستعملون المجتمع من هذه مقيدا بعضه ببعض كشىء واحد .

وقد قال هو إنه ليس ذلك معنى واحدا . وإن المجتمع من قولنا : حى ذو رجلين آنس ، معنى واحد . لكن ينبغى أن يعتقد فى مثل قولنا : حى ذو رجلين آنس ، أنه واحد بالذات . وفى مثل قولنا : إنسان أبيض ماش ، أنه واحد بالعرض » .

المحمول يصدق على الموضـــوع الواحد ، إذ كانت المعانى الكثيرة هى المحمول ، أو كان لفظ المحمول والموضوع يدل كل واحد منهما على معان كثيرة ، إلا أن جميـــع المعانى التى يدل عليها لفظ المحمول صادقة على جميع المعانى التى يدل عليهـــا لفظ الموضوع ، على ما تبين فى كتاب الجدل[(١)] .

---

١ — فوق كلمة الواحد فى مخطوط ليدن توجد علامة تدل على أن الكلمات المكتوبة فى الهامش إلى اليسار قد سقطت من ذلك الموضع . ولكن هـــذه الألفاظ الموجودة فى الهامش إلى اليسار فى مخطوط ل لا يمكن قراءتها . // إذ : أو ل
// إذ كانت المعانى الكثيرة هى المحمول : سقطت من ل

٢ — كان : كا د // واحد : سقطت من ف

٢ — ٣ — يدل كل واحد منهما ... التى يدل : سقطت من د

٣ — المعانى ، + كثيرة الا أن جميع المعانى د // يدل : سقطت من د

٤ — لفظ الموضوع على ما : سقطت من د // تبين : يتبين ل

---

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ٢٢ — ٢٦ : εἰ οὖν ἡ ἐρώτησις ἡ διαλεκτικὴ ἀποκρίσεώς ἐστιν αἴτησις, ἢ τῆς προτάσεως ἢ θατέρου μορίου τῆς ἀντιφάσεως, ἡ δὲ πρότασις ἀντιφάσεως μιᾶς μόριον, οὐκ ἂν εἴη ἀπόκρισις μία πρὸς ταῦτα· οὐδὲ γὰρ ἡ ἐρώτησις μία, οὐδ' ἐὰν ᾖ ἀληθής. εἴρηται δὲ ἐν τοῖς Τοπικοῖς περὶ αὐτῶν.

= ت . ع . ١٨٦ ب ٢ — ٦ : « فلمـا كان السؤال المنطق يقتضى جوابا : إما بالمقدمة ، وإما بالجزء الآخر من المناقضة . وكانت المقدمة جزءا من مناقضة واحدة ، فليس يجب أن يكون الجواب من هذه واحدا . إذ كان السؤال أيضا ليس بواحد ، ولو كان حقا .

وقد تكلمنا فى هذه فى كتابنا « فى المواضع » .

جزءا : جزءا ما ، فى طبعة بدوى . ولا أثر الكلمة : ما ، فى مخطوط الأورغانون .

كتب فوق كلمة المواضع فى مخطوط الأورغانون : يعنى كتاب طوبيقا .

راجع : أرسطو ، الجدل ، ٨ ، ٧ ، ١٦٠ أ ١٨ وما بعده .

أرسطو ، السفسطة ، ٦ ، ١٦٩ أ ٦ ؛ ابن رشد ، تلخيص السفسطة ، ص ٥٥ ، ٨ ٢ ؛ أرسطو ، السفسطة ، ١٧ ، ١٧٥ ب ٣٩ وما بعده ؛ ابن رشد ، تلخيص السفسطة ، ص ١١٩ ، ٥ ١ ؛ أرسطو السفسطة ، ٣٠ ، ١٨١ أ ٣٦ وما بعده ؛ ابن رشد ، تلخيص السفسطة ، ص ١٦١ ، ٥ ١ . =

فإن المجيب على طريق الجدل ليس عليه أن يصلح على السائل سؤاله بأن يفهمه تلك المعانى التى يقال عليها ذلك الاسم المشترك ، إذ كان المجيب والسائل فى مرتبة واحدة من معرفة الشىء الذى فيه يتناظران . و إنما قصد السائل على طريق الجدل أن يتسلم من المجيب أحد جزئى النقيض الذى يريد أن يضعه مقدمة يبطل بها وضع المجيب . فمتى سأل السائل المجيب فى الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ ، فسلم له المجيب أحد جزئى النقيض ، فوضع السائل من أحد تلك المعانى مقدمة

٢ — يفهمه : سقطت من د // عليها : عليهما د

٥ — السائل : سقطت من ف ٦ — فسلم : فيسلم د

— ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٧ — ٩٨ : « ولما كان السؤال الجدلى ، كما سنعلمه ، ليس هو كل سؤال ، فإن السؤال عن ماهية الشىء وكيفيته سؤال يعلم ليس سؤال طلب الإلزام ، بل السؤال المتعلق هو ليتسلم به مقدمات تجتمع فتنتج خلاف ما ينصره المجيب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم ما يطلبه أو تسليم نقيضه ضرورة ، ولا يكون للمجيب محيص عنهما . وإذا لم تكن المسألة بقضية واحدة فى الحقيقة لم تقتض جوابا واحدا . فان من ذلك ما لا يمكن أن يجاب فيه بإيجاب ولا سلب » .

شرح الفارابى ، ص ١٤٥ : « وإنما قال هذا لأن السؤال الجدلى هو سؤال يجتمع فيه جزءا النقيض معا فيقال : هل كل لذة خير ، أو ليس كل لذة خيرا ، ويكون قصد السائل من جزئى المناقضة أحدهما . لأنه لا يمكن أن يستعمل أيهما اتفق جزء قياسه الذى يؤلفه وضع المجيب . وإنما يستعمل أحدهما . والذى قصده منهما أن يتسلمه من المجيب ليستعمله جزء قياس فهو المقدمة . لأنه هو المعد وحده دون نقيضه ليجعله جزء قياس . إلا أنه يخير المجيب بسؤاله ليكون بجواب المجيب ، بعد أن يروى أيهما هو الأنفع له ، فى أن لا يبطل وضعه إذا سلمه ، فيفوض إلى المجيب أنه يسلم ما يظن أن السائل لا ينتفع به ، وما يرى أن وضعه يسلم بتسليمه ، فيسلمه حينئذ . فلذلك يسأل بجزئى المناقضة لا بأحدهما . فلذلك صار السؤال الجدلى يقتضى جوابا . إما بالجزء الذى يقصد السائل تسلمه من المجيب ليستعمله قياسه الذى يبطل به على المجيب وضعه وهو المقدمة ، وإما بالجزء الأخير من المناقضة الذى ليس قصد المجيب أن يتسلمه » .

المرجع نفسه ، ص ١٤٧ : « والسؤال الجدلى ليس يقصد به استفهام ما عند المجيب فى ذلك ليعلم المجيب ، ويتعلم السائل ... » .

يروم أن ينتج منها ما قصد إبطاله على المجيب ، كان للجيب حينئذ أن يقول : لم أسلم هذا المعنى ، وإنما الذى سلمت معنى كذا وكذا . فلا ينتفع السائل حينئذ بتسليم المجيب له أحد جزئى النقيض[1] .

وأما السؤال على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك ، لأن على المعلم أن يصلح السؤال بتفصيل ما يدل ذلك الاسم المشترك عليه . ولذلك لم يكن هذا السؤال سؤالا جدليا ، لأن هذا النوع من السؤال قد يقتضى تفصيل ما يدل عليه الاسم المشترك ، مثل أن يسئل سائل : ما هو العين ؟ فإن المجيب له يقول : إنه يدل على معان شتى : على الجارحة ، وعلى عين الماء ، وعين الشمس ، وغير ذلك[2] .

وأما السؤال الجدلى فلما كان إنما يسئل السائل فيه بجزئى النقيض ، ليسلم له أحدهما ، مثل أن يسئل : هل كذا كذا ، أو ليس بكذا ؟ فقد ينبغى أن يكون

---

١ — كان : ان د

٥ — يدل : + عليه د // لم يكن : لا يكون د

---

(١) شرح الفارابى ، ص ١٤٦ — ١٤٧ : « وليس على المجيب أن يصلح سؤال السائل ، بل على السائل أن يصلح سؤاله ثم يسأل ، وإنما على المجيب الجدلى أن يقبل السؤال الذى على السائل تصحيحه . وليس عليه أن يصحح سؤال السائل ، لأنه ليس يقصد بجوابه تعليم السائل ... وإنما يلزم المجيب أن لا يقبل السؤال الفاسد فى المسائل العلمية » .

(٢) شرح الفارابى ، ص ١٤٧ : « وكذلك متى سأل المتعلم باسم مشترك ، فعلى المعلم أن يقبل السؤال ويصلحه على السائل ويعلمه » .

السؤال محدودا ، ليكون الجواب الذى يقع عليه محدودا . وذلك إنما يكون بالاسم المتواطئ(١) .

ولما كانت المحمولات الكثيرة التى تحمل على موضوع واحد توجد بأربعة احوال :

إما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت صدقت ، وكان المجتمع منها محمولا واحدا ، وهو الذى قلنا إن المجتمع منها يكون قضية واحدة .

وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت صدقت ، إلا أن المجتمع منها ليس يكون محمولا واحدا إلا بالعرض .

وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت كان الكلام هذرا وفضلا .

وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت كذبت .

---

١ — يكون : + إذا كان السؤال ف   ٢ — بالاسم : بالا د

---

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ٢٦ — ٣٠ : ἅμα δὲ δῆλον ὅτι οὐδὲ τὸ τί ἐστιν ἐρώτησίς ἐστι διαλεκτική· δεῖ γὰρ δεδόσθαι ἐκ τῆς ἐρωτήσεως ἑλέσθαι ὁπότερον βούλεται τῆς ἀντιφάσεως μόριον ἀποφήνασθαι. ἀλλὰ δεῖ τὸν ἐρωτῶντα προσδιορίσαι πότερον τόδε ἐστὶν ὁ ἄνθρωπος ἢ οὐ τοῦτο.

= ت . ع ، ١٨٦ س ٦ — ١٠ : « ومع ذلك ، فانه من البين أن السؤال عن شىء : ما هو؟ ليس سؤالا منطقيا ، وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى فى السؤال المنطق أن يختار المسئول أحد جزئى المناقضة — أيهما شاء — حتى يحكم به ، فقد ينبغى أن يكون السائل يجرى فى تحديد السؤال هذا المجرى حتى يقول : هل الإنسان كذا ، أو ليس هو كذا ؟ » .

ابن سينا ، العبارة ص ٩٨ : « فللمجيب إذا حكه السائل بين طرفى النقيض ، وألزمه أن يجيب بأحدهما ، أن يلزم السائل تحرير المسألة وتقريرها وتوحيدها » .

فقد ينبغى أن نعطى القانون الذى به تتبين هذه المحمولات بعضها من بعض ، بعد أن يتبين أنه ليس واجبا أن يكون ما يصدق مفردا يصدق مجموعا ، من غير أن ينطوى فى ذلك كذب ولا فضل[١] . فنقول :

إنه ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات التى تصدق فرادى تصدق مجموعة من غير أن يكون الكلام هذرا وفضلا ؛ وذلك بيّن من قبل المواد .

ومما يلحق هذا الموضع ، إن سلمناه ، من الشناعة : أما من قبل المواد فإنه قد يصدق على زيد أنه طبيب ، ويصدق عليه أنه بصير ، أى حاذق ، وليس يلزم أن يصدق عليه الأمران جميعا ، حتى تقول : إنه طبيب بصير[٢] .

---

١ — تتبين : تتباين د ؛ تبين ف
٣ — فى : سقطت من د
٦ — الموضع : الوضع ف // من : سقطت من د
٧ — طبيب : طيب د
٨ — طبيب : طيب د

---

(١) ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ — ١٠٠ : « ثم طلبوا القانون لهذا فقالوا : إن الأشياء التى يعرض لبعضها أن يحمل على بعض ، لأنها قد تجتمع فى موضوع واحد كالبصير والطبيب والأبيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه كالمادة ، أو الأشياء التى ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين فى مادة واحدة ، بل هى عوارض متباينة ، مثل ما عرض للطبيب فى المثال أن صار أبيض ولا أبيض أن صار طبيبا ، فانها لا تصير معنى واحدا ، وذلك لأن معنى أنه طبيب ليس معنى أنه أبيض ، بل عرض له أنه أبيض » .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ٣١ — ٣٦ : Ἐπεὶ δὲ τὰ μὲν κατηγορεῖται συντιθέμενα, ὡς ἓν τὸ πᾶν κατηγόρημα τῶν χωρὶς κατηγορουμένων, τὰ δ' οὔ, τίς ἡ διαφορά; κατὰ γὰρ τοῦ ἀνθρώπου ἀληθὲς εἰπεῖν καὶ χωρὶς ζῷον καὶ χωρὶς δίπουν, ταῦτα ὡς ἕν, καὶ ἄνθρωπον καὶ λευκόν, καὶ ταῦθ' ὡς ἕν. ἀλλ' οὐχί, εἰ σκυτεὺς καὶ ἀγαθός, καὶ σκυτεὺς ἀγαθός.
— ت . ع . ١٨٦ ب ١٠ — ١٦ : « ولما كانت الأشياء التى تحمل فرادى ، بعضها تحمل إذا جمعت حتى يكون المحمول كله واحدا ، وبعضها ليس كذلك ، فينبغى أن نخبر بالفرق فى ذلك . فان —

وأما الشناعة التي تلحق من قال إن كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا من غير أن يلحق القول هذر ، فأحدها : إنه إن كان قولنا في زيد إنه إنسان حقا ، وإنه أبيض حقا ، فيجب أن يكون القول بمجموعها حقا ، أعني أن يكون زيد إنسانا أبيض .

---

٣ — بمجموعها : باجتماعهما ف

= إنسانا من الناس قد يصدق القول عليه فرادى بأنه حي ، وبأنه ذو رجلين ، ويصدق أيضا أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وقد يصدق القول عليه بأنه إنسان ، وبأنه أبيض . ويصدق أيضا أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وليس متى كان القول عليه بأنه بصير حقا ، والقول عليه بأنه طبيب حقا ، فواجب أن يكون طبيبا بصيرا » .

الأشياء ، الأسماء ، في شرح الفارابي ، ص ١٤٥ ، سطر ٨ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب صراحا ، مثل أن يكون إنسان من الناس طبيبا دون الوسط ، ويكون فارها في الخياطة ، أو بصيرا بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طبيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فاره ، ولا يصح أن يقال : إن زيدا طبيب فاره ، بأن يؤخذ الكل محمولا واحدا . وكذلك لا يصح أن يقال : زيد طبيب بصير ، فإن هذا يكون نعتا إياه بأنه طبيب فاره في الطب أو بصير فيه » .

ولكن ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠١ وما بعدها ، يعارض ، ص ١١١ ، هذا الرأي الذي « يمكن به المغالطون من تغليطات » .

شرح الفارابي ، ص ١٤٨ : « والأشياء التي تحمل فرادى فتصدق ، ولا يكون كل واحد منها فضلا إذا حمل وحده على حياله ، فإن كثيرا منها إذا قيد بعضها ببعض صار كاذبا ، وبعضها يصير فضلا من القول وهذيانا . وبعضها ليس يكون كذبا ولا فضلا ويصح التقييد . ولكن لا يكون المجتمع منها معنى واحدا . وبعضها إذا قيد ببعض لم يصر ولا واحد منها فضلا ولا كذبا ، وليس يكون المجتمع منها كثيرا ، بل يكون المجتمع من جملتها معنى واحدا » .

ابن المقفع ، تلخيص كتاب العبارة ، مخطوط بيروت ، ص ٦٩ — ٧٠ : « قال وأما ما تكلم به مفرقا ولا يستقيم الكلام به مجموعا فكسيمون [أما] الإسكاف الذي كان رديء العمل في صناعته ، وقد كان بلغ من الصلاح ما إن سوقراطيس الفيلسوف كان يكثر أن يجلس إليه ويحاوره . فلو قال قائل : كان سيمون إسكافا ، ثم قال : وكان سيمون صالحا ، كان كل واحد من هذين القولين =

وإن كان حملنا عليــه أيضا أنه إنســان أبيض ، وأنه أبيض ، على أنهما محمولان مفردان ، فقد يجب أنه يصدق عليه أنه إنسان أبيض أبيض[(1)] .

---

٢ — محمولان مفردان : محمولات مفردات ف

= صحيحا جائزا ، ولو جمعهما وقال : كان سيمون إسكافا صالحا ، لم يكن ذلك صحيحا ، لأنه <كان> إسكافا رديئا . فليس سواء قول القائل : كان سيمون إسكافا وصالحا ، وقوله : <كان سيمون> إسكافا صالحا . <فقوله : كان سيمون إسكافا وصالحا> كلمتان ، وقوله : <كان سيمون> إسكافا صالحا كلمة واحدة » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ٣٦ — ٤٠ : εἰ γάρ, ὅτι ἑκάτερον ἀληθές, εἶναι δεῖ καὶ τὸ συνάμφω, πολλὰ καὶ ἄτοπα ἔσται. κατὰ γὰρ τοῦ ἀνθρώπου καὶ τὸ ἄνθρωπος ἀληθὲς καὶ τὸ λευκόν, ὥστε καὶ τὸ ἅπαν. πάλιν εἰ τὸ λευκὸν αὐτό, καὶ τὸ ἅπαν, ὥστε ἔσται ἄνθρωπος λευκὸς λευκός, καὶ τοῦτο εἰς ἄπειρον.

— ت ، ع ، ١٨٦ ب ١٦ — ٢٢ : « وذلك أنه إن كان لأن كل واحد من القولين حق ، فقــد يجب أن يكون مجموعهما حقا ، لزم من ذلك أشياء كثيرة شنعة . وذلك أن قولنا على إنسان من الناس : إنه إنسان ، حق ، وقولنا عليه : إنه أبيض ، حق ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كله صادقا أيضا . فان كان أيضا القول عليه يبيض أبيض وحده ، أعنى بأنه أبيض ، صادقا ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك أجمع صادقا أيضا حتى تقول عليه بأنه إنسان أبيض أبيض . ويمر ذلك بلا نهاية » .

(أبيض) حق : سقطت من طبعة بدوى .

صادقا : صادق ، فى المخطوط فى الموضعين ، ولكن هذا خطأ نحوى . وفى شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ١٤٩ ، سطر ١٤ و ١٧ ، نجــد « صادق » فى الموضع الأول و « وصادقا » فى الموضع الثانى .

تقول : يقال ، فى طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وقالوا وإن بعضه يكون هذيانا إما بالقوة وإما بالفعل . أما بالفعل فإن القائل ، إذا قال : زيد إنسان ، فصدق ، ثم قال : هو أبيض ، فصدق ، فان كان يجب أن يصدق جملة ما يصدق فرادى ، وجب أن يصدق أن زيدا إنسان أبيض . ولأن هذا يصدق ، والأبيض يصدق ، وما صدق فرادى ، صدق بجملة من غير هذيان ، وجب أن يصدق من غير هذيان ، فيقال : إن زيدا إنسان أبيض أبيض . وكذلك إلى غير النهاية » .

—

وكذلك إذا أخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد ، وأخذنا القول الأول بمنزلة محمول مفرد، صدق عليه أنه إنسان أبيض، إنسان أبيض أبيض، من غير أن يكون فى الكلام هذر ولا فضل ، وإن مر الأمر إلى غير نهاية . وذلك شنيع .

وأيضا فإنه إذا حملت عليه مفردات كثيرة ، لزم أن يصدق عليه جميع التراكيب التى تعرض من تلك المفـردات ، أعنى إذا ركب بعضها إلى بعض ، وهى غير متناهية ، فيصدق على الموضوع الواحد أشياء غير متناهية . مثل أنه إن صدق عليه أنه إنسان ، وأنه أبيض ، وأنه يمشى ، فيجب أن يصدق عليه أنه إنسان أبيض يمشى، وأنه إنسان إنسان أبيض يمشى، وأنه إنسان إنسان إنسان أبيض يمشى ، وكذلك أنه أبيض أبيض، ويمشى يمشى[(١)] .

---

١ — القول ... وأخذنا : سقطت من د لتكرار كلمة القول

٢ — أنه : سقطت من ل

٣ — نهاية : نها هـ

٦ — الموضوع الواحد : موضوع واحد د

٨ — (إنسان إنسان) إنسان : سقطت من د // أبيض : + أبيض د

= شرح الفارابى ، ص ١٥٠ — ١٥١ ، ولا سيما ص ١٥٠ : « وأحسبه يؤمى بهذا القول إلى من يطلب حدود الأشياء بطريق القسمة . ويرى أنه يجـتزى فى جميع ما شأنه أن يوجد فى تحديد الشىء بطريق القسمة فقط ، من غير حاجة إلى شىء آخر سوى القسمة . مثل ما يرى ذلك قوم من أصحاب أفلاطن ، فإنهم يعزون ذلك إلى أفلاطن . وأنه يرى أن منزلة القسمة فى التحديد هذه المـنزلة حتى يستغنى عن القياس وعن طريق آخر سوى طريق القسمة فى أخذ جميع ما يلتئم به الحد » .

(١) أرسطو، ١١، ٢٠ب٤٠ — ٢١ أ ٤ : καὶ πάλιν μουσικὸς λευκὸς βαδίζων καὶ ταῦτα πολλάκις πεπλεγμένα εἰς ἄπειρον. ἔτι εἰ ὁ Σωκράτης Σωκράτης καὶ ἄνθρωπος, καὶ Σωκράτης Σωκράτης ἄνθρωπος. καὶ εἰ ἄνθρωπος = καὶ δίπους, καὶ ἄνθρωπος ἄνθρωπος δίπους.

فتكون المحمولات الصادقة عليه غير متناهية .

= ت ، ع . ١٨٦ ب ٢٢ — ١٨٧ أ ٣ : « وقد تقول أيضا عليه بأنه طبيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشي ، فقد يجوز أن تقال هذه عليه مرارا كثيرة بالتركيب بلا نهاية . وأيضا إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراط إنسان . وإن كان إنسانا ، وكان ذا رجلين ، فهو إنسان ذو رجلين » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وإن كانت التفاريق أكثر من اثنين ، فالشناعة أظهر . وأما الذى بالقوة فمثل أنه إذا وجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ، أن يصدق جملة ، فيصدق أن الإنسان حيوان جسم ، أو حيوان حساس . وهذا هذيان . بل قال بعضهم إن هذا أيضا كذب . وذلك لأنا إذا قلنا : إن سقراط إنسان ذو رجلين ، فكأنا إنما فصلناه من أناس ليسوا بذى رجلين ، فكأنه قد انطوى فى قولنا هذا أن فى الناس من ليس هو ذا رجلين . وهذا كذب » .

شرح الفارابى ، ص ١٠١ : « قال : وقد تقول عليه أيضا بأنه طبيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشى ، فقد يجوز أن تقال عليه هذه مرارا كثيرة بالتركيب بلا نهاية . فهذه الشناعة الثانية : وهو أن زيدا قد يحمل عليه إنسان ، وأنه طبيب ، وأنه أبيض ، وأنه يمشى . ثم تجمع هذه جميعها فتحمل عليه ، ثم يفرد عليه كل واحد من هذه . فإن كان كل ما يصدق فرادى ، فإنه إذا جمع صدق ، يلزم أنه إذا قيل فى زيد : إنه إنسان طبيب أبيض يمشى ، طبيب إنسان يمشى أبيض ، يمشى إنسان طبيب أبيض . فتركب هذه تركيبات بلا نهاية .

ثم ذكر الشنعة الثالثة ، فقال : إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراط إنسان . وإن كان إنسانا وكان ذا رجلين ، فهو إنسان ذو رجلين . فهذه الثالثة ، وهى أيضا شنعة من جهة الشنعتين الأوليين . فإن فيها أيضا تكريرا . إلا أنه ليس تكرير الشىء الواحد باسمه مرارا ، ولكن كأنه شىء لازم . فإنا إذا قلنا فى هذا الجالس مثلا إنه سقراط ، لزم ضرورة أن يكون إنسانا . وإن قلنا فى زيد إنه إنسان ، لزم ضرورة أن يكون حيوانا . وإن قلنا فى زيد إنه إنسان ، لزم أن يكون ذا رجلين .

فهذه اللوازم إذا قيد بها الأشياء التى عنها لزمت هذه كان أيضا هذيانا . كقولنا : زيد هو إنسان حيوان ، أو إنسان ذو رجلين . كأنه قد يوجد إنسان ليس بحيوان ، أو ليس فى طباعه أن يكون ذا رجلين ، بل ذا جناحين . إلا أن هذه بين أنها إذا قيلت فرادى صدقت ، ولم يكن ولا واحد منها فضلا . وإذا جمعت كان الثانى منهما فضلا ، بل هذيانا .. » .

ويحذف Edghill من ترجمته ما يقابل التعبير εἰς ἄπειρον = بلا نهاية .

فقد تبين من هذا أنه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا ، على ما كان يرى كثير من القدماء[1] .

وإذ قد تبين هذا ، فلننظر متى يكون من المعانى الكثيرة التى تحمل على معنى واحد ، ومن المعنى الواحد الذى يحمل على معان كثيرة ، قضية واحدة ، وذلك بأن يكون المجتمع من تلك المعانى الكثيرة معنى واحدا وصادقا ، ومتى لا يكون[2] ، فنقول :

---

١ — يصدق : سقطت من د ٤ — واحد : واحدا ف
٥ — معنى واحد ... فنقول : سقطت من د

= ويختار Edghill (هامش ٢) نصا يخالف ما ارتضاه بكر ، Bekker ، ويتفق النص الذى يختاره Edghill مع الترجمة العربية . والحق أن تكرار Σωκράτης قبل ἄνθρωπος ، وتكرار ἄνθρωπος قبل δίπους عديم الفائدة .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ ٥ — ٦ : ὅτι μὲν οὖν εἴ τις ἁπλῶς φήσει τὰς συμπλοκὰς γίνεσθαι, πολλὰ συμβαίνει λέγειν ἄτοπα, δῆλον·
= ت ، ع ، ١٨٧ أ ٣ — ٤ : « فقد بان من ذلك أن من قال بأن التأليف واجب وجوده على الإطلاق ، فقد يلزمه من ذلك أن يقول أشياء شنعة » .

أن من : إن من ، فى طبعة بولاك . وهذا خطأ واضح .

شرح الفارابى ، ص ١٥٢ : « يريد بهذا إلى أصحاب القسمة وإلى أفلاطون فيما أحسب » .
قارن : المرجع نفسه ، ص ١٥ ، وهامش ٤ ، ص ١٣٥ ، من كتابنا هذا . وانظر : أرسطو ، البرهان ، ٢ ، ١٣ ، (٩٦ أ ٢٠ وما بعده) = ت ، ع ، طبعة بدوى ، ص ٤٤١ — ٤٤٢ ؛ وابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفى ، ص ٢٧٠ وما بعدها .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ ٦ — ٧ : ὅπως δὲ θετέον, λέγομεν νῦν.
= ت ، ع ، ١٨٧ أ ٤ : « فنحن الآن نصف كيف ينبغى أن يوضع ، فنقول » .

شرح الفارابى ، ص ١٥٢ : « يعنى نصف كيف ينبغى أن نحد كل واحد من هذه بفصول تميز بعضها من بعض » .

إنه متى لم يكن حمل تلك المعانى الكثيرة على الموضوع حملا بالعرض ، ولا كان أحدهما منطويا فى الآخر ومنحصرا فيه، أعنى أن يكون الشرط منحصرا فى ذى الشرط ، وأحرى بذلك أن يكون الشرط هو بعينه ذو الشرط ، مثل أن تقول : إن زيدا الأبيض أبيض، مالم يكن ذلك على جهة التأكيد، فإن المجموع من تلك المعانى يكون معنى واحدا[1] .

فأما متى كان حملها بالعرض، مثل قولنا فى زيد : إنه أبيض، وإنه يمشى ، فإنه ليس المجموع منها معنى واحدا[2] .

١ — أنه متى ... المعانى الكثيرة : سقطت من د تكرار كلمتى المعانى الكثيرة .

٢ — منحصرا ... الشرط : سقطت من د لتكرار كلمة الشرط .

٣ — ذى الشرط : المشترط ل

٦ — بالعرض : سقطت من د // قولنا : قولك ل

٧ — معنى : سقطت من ف

(١) أرسطو، ١١، ٢١ أ ١٨ — ٢١ : ἀληθὲς δέ ἐστιν εἰπεῖν κατὰ τοῦ τινὸς καὶ ἁπλῶς, οἷον τὸν τινὰ ἄνθρωπον ἄνθρωπον ἢ τὸν τινὰ λευκὸν ἄνθρωπον ἄνθρωπον λευκόν· οὐκ ἀεὶ δέ,

— ت ٠ ع ٠ ١٨٧ أ ١٠ — ١٧ : « لكن قد يصدق القول على الشخص على الإطلاق . ومثال ذلك القول على الإنسان من الناس بأنه إنسان ، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض ، إلا أن ذلك ليس أبدا » .

(يصدق) القول على : سقطت من شرح الفارابى، ص ١٥٨ ، سطر ١٨ .

شرح الفارابى، ص ١٥٨ — ١٥٩ : « يعنى لكن قد يصدق حمل الأشياء الكثيرة على الشخص الواحد مجموعة وفرادى . حتى يكون حملها مجموعة فى الصدق كحملها فرادى ، وحملها فرادى مثل حملها مجموعة . فإن ها هنا أشياء كثيرة تحمل على شخص واحد بعينه مقيدة بعضها ببعض . وإذا أفرد بعضها عن بعض صدقت أيضا . كقولنا فى زيد : إنسان أبيض . فإنا إذا أفردنا كل واحد منها ، فقلنا : زيد إنسان وأبيض ، كان صادقا ... إلا أن ذلك الشىء ليس يكون هكذى دائما » .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ ٧ — ١١ : τῶν δὴ κατηγορουμένων, καὶ ἐφ' οἷς κατηγορεῖσθαι συμβαίνει, ὅσα μὲν λέγεται κατὰ συμβεβηκὸς ἢ κατὰ τοῦ αὐτοῦ ἢ θάτερον κατὰ θατέρου, ταῦτα οὐκ ἔσται ἕν, οἷον ἄνθρωπος λευκός ἐστι καὶ μουσικός, ἀλλ' οὐχ ἓν τὸ λευκὸν καὶ τὸ μουσικόν· συμβεβηκότα γὰρ ἄμφω τῷ αὐτῷ.

وكذلك متى كان الثانى محصورًا فى الأول ، لأن الكلام حينئذ يكون فضلا ، مثل قولنا فى زيد : إنه إنسان حى ، على جهـة تقييد الإنسان بالحى . فإن لفظ الإنسان قد انطوى فيه الحى . ولذلك كان تقييدنا إياه بالحى هذرا ، بخلاف تقييد الجنس بالفصـل[1] .

---

٢ — تقييد : تفسير ل

٣ — كان : ان د

== ت ٠ ع ٠ ١٨٧ أ ٥ — ٨ : « إن ما كان من المعانى التى تحمل ومن المعانى التى عليها يقع الحمل إنمـا يقال على شىء واحد بعينه أو بعضا على بعض بطريق العرض ، فان هـذه ليس تصير شيئا واحدا . ومثال ذلك قولنـا فى إنسان من الناس إنه أبيض وطبيب . فليس قولنا : إنه أبيض ، وإنه طبيب ، معنى واحدا . وذلك أنهما جميعا عرضان لحقا شيئا واحدا » .

لا حظ أننا نجد فى النص اليونانى : μουσικός موسيقى ، لكنا نجد فى الترجمة العربية : طبيب .

شرح الفارابى ، ص ١٠٢ — ١٠٣ : « قوله : المعانى التى تحمل ، والمعانى التى يقع عليها الحمل ، فإنه يبين أنه جعل المعانى صنفين : صنفا سماه المعـانى التى تحمل ، والصنف الثانى : المعانى التى يقـع عليها الحمل . فبعض المفسرين يرى أن المعانى التى تحمل هى المعانى المحمولة . ويرى أن المعانى التى يقع عليها الحمل هى الموضوعات التى تحمل عليها تلك المعانى المحمولة . فكأنه قال : ما كان من المحمولات ، ومن الموضوعات .

وآخرون منهم يرون أن المعانى التى تحمل هى المعانى الكثيرة التى شأنها أن تحمل على موضوع واحد ، ويرون أن المعانى التى عليها يقع الحمل هى المعانى التى يمكن أن يشترط بعضها فى بعض .

... فكأنه قسم المعانى الكثيرة التى شأنها أن تحمل على موضوع واحد إلى مالا يمكن أن تحمل بعضها على بعض ، ولا يشترط بعضها فى بعض ، وإلى ما يمكن أن يحمل بعضها على بعض ، أو يشترط بعضها فى بعض » .

(١) أرسـطو، ١١ ، ٢١ أ ١٦ — ١٨ : ἔτι οὐδ' ὅσα ἐνυπάρχει ἐν τῷ ἑτέρῳ. διὸ οὔτε τὸ λευκὸν πολλάκις οὔτε ὁ ἄνθρωπος ἄνθρωπος ζῷόν ἐστιν ἢ δίπουν· ἐνυπάρχει γὰρ ἐν τῷ ἀνθρώπῳ τὸ ζῷον καὶ τὸ δίπουν.

— ت ٠ ع ٠ ١٨٧ أ ١٢ — ١٥ : « ولا ما كان أيضا الواحد منه محصورا فى الآخر ، ولذلك كثيرا مالا يمكن أن يقال أبيض ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسان حى أو ذو رجلين . وذلك أنا قـد حصرنا فى قولنا إنه إنسان : أنه حى ، وأنه ذو رجلين » . ==

فمتى عريت المحمولات المفردة من هاتين الصفتين ، أعنى من الحمل الذى بالعرض ، ومن أن يكون أحدهما منحصرا فى الآخر ، فالقضية تكون واحدة ، مثل قولنا فى الإنسان : إنه حيوان ، وإنه ذو رجلين .

وأما الأشياء التى تصدق مجموعة فى الحمل على شىء ما ، إذا قيد بعضها ببعض ، فنها ما تصدق إذا أفردت ، ومنها ما ليس تصدق .

والصادقة منها هى التى يجتمع فيها شيئان :

أحدهما : ألا ينحصر فى الشىء المشترط فى القول شىء هو مقابل الشىء الذى اشترط فيه ، وقيد به ، وذلك بأى نحو اتفق من أنحاء التقابل الأربعة ، كان ظهور ذلك المقابل له بحسب ما يدل عليه اسمه ، مثل قولنا : حيوان ميت . فإن الميت ضد الحيوان ، من جهة دلالة هذا الاسم عليه ، أعنى اسم الحيوان ، أو كان

١ — المفردة : الكثيرة د // الصفتين : الصنفين د
٥ — فنها : منها د // ما : سقطت من د // منها : فيها د
٦ — يجتمع : تجمع د
٧ — الشىء : الشىء ف
٩ — المقابل : + أى د
١٠ — ضد : من د // أو : إذ د

= ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠٠ : « وكذلك إذا كان بعضه محصورا فى بعض ، فإنه لا يحمل جملة ، كالأبيض فى الإنسان الأبيض صريحا ، وذو الرجلين فى الإنسان تضمينا » .

شرح الفارابى ، ص ١٠٧ : « ثم أعطى السبب نفسه وقال : « وذلك أنا قد حصرنا فى قولنا إنه إنسان أنه حى ، وأنه ذو رجلين » . يعنى أن الحى وذا الرجلين هما جزءا حد الإنسان . فإذا شرطا فى الإنسان ، فقد كرر مرتين ، ويجعل الشىء شريطة فى ذاته ، فيكون ذلك فضلا ، أو كاذبا » .

ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم ، بل من جهة دلالة الحد أو الرسم ، مثل قولنا : إنسان ميت . فإن الإنسان إنما يظهر أنه مقابل للميت من جهة حده الذى يقال فيه إنه حيوان ناطق .

فمتى انحصر التقابل فى أمثال هذه المقيدات، كذبت إذا أفردت . فإنه يصدق على الميت أنه إنسان ميت ، وليس يصدق عليه أنه إنسان[1] .

---

٢ — ٤ — الميت ... التقابل : سقطت من د للتشابه بين كلمتى مقابل والتقابل

---

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ ٢١ — ٢٣ : ἀλλ' ὅταν μὲν ἐν τῷ προσκειμένῳ τῶν ἀντικειμένων τι ἐνυπάρχῃ ᾧ ἕπεται ἀντίφασις, οὐκ ἀληθὲς ἀλλὰ ψεῦδος, οἷον τὸν τεθνεῶτα ἄνθρωπον ἄνθρωπον εἰπεῖν.

— ت ، ع ، ١٨٧ أ ١٧ — ١٨ : « لكن متى كان محصورا فى المزيد فى القول شىء من التقابل الذى تلزمه مناقضة ، فليس يكون حقا ، بل كذبا . ومثال ذلك أن يقال فى الإنسان الميت : إنه إنسان » .

قارن ، ترجمة Edghill :

indeed, when in the adjunct there is some opposite which involves a contradiction, the predication of the simple term is impossible. Thus it is not right to call a dead man a man.

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠٠ : « ومنها ما تكون تلك المناقضة فيها بالقوة ، كما يقال للسفينة التى تتخذ من الحجر فيلعب بها الصبيان إنها سفينة حجر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن السفينة آلة للعبور ، والحجر يرسب . فحد السفينة يقتضى مناقضة لما كان حجرا . وكما يقال لهذا الشخص : إنه إنسان ميت ، ولا نقول إنه إنسان ، لأن الإنسان حده أنه حيوان ناطق . والمائت يقابل الحيوان » .

شرح الفارابى ، ص ١٠٩ : « وإنما يحصر فى أحد الشيئين مناقضة الآخر بأحد ثلاثة أشياء ، إما أن يكون فى أحدهما سلب مناقض ، أو يكون فى أحدهما عدم الآخر ، أو يكون فى أحدهما ضد الآخر ...

فلذلك قال أرسطوطاليس : متى كان محصوراً فى المزيد فى القول شىء من التقابل الذى تلزمه مناقضة . يعنى أن يكون فى الزائد من الشيئين اللذين قيد أحدهما بالآخر نوع من أنواع التقابل الذى يلزم ضرورة أن يكون مناقضا لمقابله ، مثل أن يكون فى الزائد عدم ملكة الآخر ، أو ملكة عدم الآخر ، أو ضد الآخر ، أو سلب الآخر .

والشرط الثانى : أن لا يكون حمل المقيد على الموضوع بالعرض ، أى من أجل غيره ، بل بالذات أى من أجل ذاته . فإنه إذا كان محمولا بالعرض على هذه الجهة كذب ، إذا أفرد ، مثل قولنا : امرؤ القيس موجود شاعرا ، أو موجود متوهما . فإنه إذا أفرد هذا ، فقيل : امرؤ القيس موجود ، كان كذبا ، إذ هو الآن معدوم . والسبب فى ذلك أن لفظ قولنا : « موجود » هو محمول على امرئ القيس من جهة أنه متوهم أو شاعر، لا حملا أولًا من أجل ذاته، أى بإطلاق[1] .

٢ — أى : سقطت من ف // إذا كان : إن د

٤ — موجود : موجودة د

٥ — موجود : موجودة د

— ويريد بالزائد فى القول الشىء الذى اشترط . وذلك يكون على وجهين : إما أن يكون مقابلا لما يدل عليه لفظه ، وإما أن لا تبين فيه المقابلة فيا يدل عليه لفظه . ولكن تبين المقابلة إذا أخذ حده بدل اسمه ... » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ ٢٥ — ٢٨ : ὅταν δὲ μὴ ἐνυπάρχῃ, οὐκ ἀεὶ ἀληθές, ὥσπερ Ὅμηρός ἐστί τι, οἷον ποιητής. ἆρ' οὖν καὶ ἔστιν, ἢ οὔ; κατὰ συμβεβηκὸς γὰρ κατηγορεῖται τοῦ Ὁμήρου τὸ ἔστιν· ὅτι γὰρ ποιητής ἐστιν, ἀλλ' οὐ καθ' αὑτό, κατηγορεῖται κατὰ τοῦ Ὁμήρου τὸ ἔστιν.

— ت ، ح ، ١٨٧ أ ١٩ — ٢٢ : « ومتى لم يوجد فليس أبدا يصدق ، ومثال ذلك قولنا : « أوميروس موجود شيئا ما » ، كأنك قلت « شاعرا » ، فهل هو موجود ، أو لا ؟ فان قولنا : « موجود » إنما حملناه على أميروس بطريق العرض ، وذلك أنا إنما قلنا إنه « موجود شاعرا » ولم نحمل « موجودا » على أوميروس بذاته » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠٠ : « وأما الذى لا مقابلة فيه ويكذب أفراده مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، وقد مات أوميروس : إن أوميروس موجود شاعرا ، وإن أوميروس هو شاعر ، فإن ذلك حق . وإذا قيل : إن أوميروس هو ، أو موجود ، كان كاذبا . وكذلك العنقاء موجود فى التوهم ، فاذا قيل « موجود » كان كاذبا » .

—

وقولنا فيه إنه موجود من جهة ما هو فى الذهن متوهما هو قول صادق ، ولذلك أمكن فيها ، إذا أخذت بهذه الجهة لفظة « الموجود » أن تصدق على المعدوم . كما أن لفظة « غير الموجود » إذا حملت على الشيء من أجل غيره ، صدقت على الشيء الموجود ، وليس تصدق عليه إذا حملت عليه من أجله ، مثل قولنا فى زيد المشار إليه : إنه غير موجود هالكا ، فإنه ليس يصدق عليه أنه غير موجود بإطلاق ، كما ليس يصدق على المعدوم أنه موجود بإطلاق .

---

٣ — ٤ — على الشيء ... حملت : سقطت من د لتكرار كلمة : حملت

٥ — موجود : موجودة ه // موجود : موجودة د

٦ — موجود : موجودة د

= المرجع نفسه ، ص ١٠٩ — ١١٠ : « وأما التمثيل بأوميرس فان الظلم فيه ظاهر ، وذلك لأن لفظة « هو » و « موجود » مأخوذة فى ذلك القول الذى محموله مؤلف على أنه رابطة ، والروابط فى حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها ، كما علمت . كما فيجب ألا تؤخذ فى حال التفريق على أنها اسم حتى لا يكون المعنى فى الوقتين واحدا ...

وبعد هذا كله فقد تعلمنا منهم أن المعدوم لا يحمل عليه شيء ، وعلمنا أنا إذا قلنا : إن أوميرس كان شاعرا ، لم يكن حقا على معنى أن أوميرس شيء يوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال الذى من أوميرس بصفة أنه خيال يتخيل من أوميرس ، ويصدق أن يقرن به معنى كان شاعرا ، أى هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن معه خيال الزمان الماضى ، وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه .

وأما المثال الذى أوردوه بقولهم : إن العنقاء موجود فى التوهم ، ففيه أيضا ظلم ... » .

شرح الفارابى، ص ١٦٠ : « والسبب فى أنه كذب أن قولنا : « موجود » إنما حملناه على أوميرس بطريق العرض . وذلك أنا إنما قلنا إنه موجود شاعرا، أو لم نحمل موجودا على أوميرس بذاته . يعنى أنا لم نقصد بقولنا : « موجود » أن نعرف وجود ذات أوميرس ، وإنما قصدنا به كونه شاعرا، وحاله من حيث هو شاعر . فحاله من حيث هو شاعر يصح الإخبار به عنه، كان حيا، أو تالفا » .

فإذن متى لم يحصر فى الشرط أو القيد مقابل الشىء المقيد، متى دل على الشىء المقيد بحده أو اسمه ، ولا كان هنالك محمولا من أجل غيره ، فإنه واجب متى أفردت أمثال هذه فى الحمل أن تصدق فرادى كما صدقت مجموعة .[1]

---

١ — الشىء : الشىء ف

٢ — هنالك : سقطت من ف

---

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ ٢٩ — ٣٣ : ὥστε ἐν ὅσαις κατηγορίαις μήτε ἐναντιότης ἔνεστιν, ἐὰν λόγοι ἀντ᾽ ὀνομάτων λέγωνται, καὶ καθ᾽ ἑαυτὰ κατηγορῆται καὶ μὴ κατὰ συμβεβηκός, ἐπὶ τούτων τὸ τὶ καὶ ἁπλῶς ἀληθὲς ἔσται εἰπεῖν. τὸ δὲ μὴ ὄν, ὅτι δοξαστόν, οὐκ ἀληθὲς εἰπεῖν ὄν τι· δόξα γὰρ αὐτοῦ οὐκ ἔστιν ὅτι ἔστιν, ἀλλ᾽ ὅτι οὐκ ἔστιν.

— ت . ع . ١٨٧ أ ٢٢ — ١٨٧ ب ٤ : « فقد يجب من ذلك أن ما كان مما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قيلت فيه الأقاو يل مكان الأسماء وكان محمولا بذاته ، لا بطريق العرض ، فان القول فيما هذه سبيله إنه شىء ما على الإطلاق — صادق . فأما ما ليس بموجود، فليس القول فيه بأنه « شىء موجود » من قبل قولنا فيه إنه يوجد متوهما قولا صادقا . وذلك أن المتوهم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه غير موجـــود » .

(فليس القول) فيه : سقطت من طبعة بدوى .

كتب فوق كلمة الأقاو يل فى مخطوط الأورغانون : يعنى الحدود .

المتوهم : التوهم ، فى طبعة بدوى . والقراءة واضحـــة فى مخطوط الأورغانون . قارن : شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ١٦٢ ، سطر ٨ .

شرح الفارابى، ص ١٦٢ : « يعنى به أن الشىء إذا قيل فيه إنه متوهم خرج من أن يكون موجودا . لأن معنى توهمنا له هو أن نتخيـــله وهو غير موجود . وأما إذا كان موجودا رأيناه فى محسوسنا ، فانا نعلمه ، ولا نتوهمه » .

المرجع نفسه ، المكان عينه ، « وقوله : وذلك أن التوهم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه غير موجود ، يعنى أنه وإن أريد بقولنا « يوجد » وجود صورته فى التوهم ، ليس يصدق عليه أن يقال إنه « موجود » ، من قبل أن معنى التوهم فيه ، ومعنى أنه متوهم ليس أنه موجود ، بل معنى التوهم أنه غير موجود . وذلك أن معنى قولنا : إنه إنمـا يوجد متوهما ، هو معنى قولنا فيه : إنه غير موجود على الإطلاق » .

الفصل الرابع

ولما كانت القضايا : منها ذوات جهات ، ومنها ما هي غير ذوات جهات .

والجهة : هي اللفظة التي تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع ، مثل قولنا : الإنسان واجب أن يكون حيوانا ، أو ممكن أن يكون فيلسوفا .

وكانت أجناس ألفاظ الجهات جهتين :

أحداهما : الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويعد معه ، وهو الواجب ، والممتنع الذي هو أيضا أحد قسميه . إذ كان الضروري : إما ضروري الوجود ، وإما ضروري العدم ، وهو الممتنع .

والثانية : الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم ويعد معه ؛ مثل قولنا : «محتمل»[1] .

---

١ — الفصل الرابع : فصل ل ؛ وفي طبعة برلاك لكتاب العبارة تجد : [الفصل الرابع] موضوعة بين قوسين .

٢ — منها : فيها ه // جهات : الجهات د // جهات : الجهات ه

٥ — جهتين : جهتان د

٧ — هو : سقطت من ه

---

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ أ ٣٤ — ٣٧ : σκεπτέον διωρισμένων δὲ . τούτων ὅπως ἔχουσιν αἱ ἀποφάσεις καὶ καταφάσεις πρὸς ἀλλήλας αἱ τοῦ δυνατὸν εἶναι καὶ μὴ δυνατὸν καὶ ἐνδεχόμενον καὶ μὴ ἐνδεχόμενον, καὶ περὶ τοῦ ἀδυνάτου τε καὶ ἀναγκαίου· ἔχει γὰρ ἀπορίας τινάς.

— ت . ع . ١٨٧ ب ٥ — ٧ : « وإذ قد لخصنا هذه المعاني ، فقد ينبغي أن ننظر كيف حال أصناف الإيجاب والسلب بعضها عند بعض ، ما كان منها فيما يمكن أن يكون وما لا يمكن ، وفيما يحتمل أن يكون وما لا يحتمل ، وما كان منها في الممتنع والضروري . فإن في ذلك مواضع الشك ». —

فقد ينبغي أن ننظر في المتقابلات في هذا الجنس أيّ هي، وفي المتلازمة أيضا منها، وذلك في المعدولة منها أيضا، والبسيطة. ١

١ — ننظر: يتلق ه   // أى: + ما د
٥—٦ — (أيضا) منها: فيها د

— الشك: السلب، في طبعة بولاك، ولكنها تقابل كلمة ἀπορία عند (بعض): من، في طبعة بدوى. ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون.

الفارابي، كتاب العبارة، تحقيق محمد سليم سالم، ص ٤١ — ٤٢: «وفي الألفاظ التي تؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تسمى الجهات. والجهة هي اللفظة التي تقرن بمحمول القضية فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا: ممكن، وضروري، ومحتمل، وممتنع، وواجب، وقبيح، وجميل، وينبغي، ويجب، ويحتمل، ويمكن، وما أشبه ذلك».

شرح الفارابي، ص ١٦٣: «والجهات هي الألفاظ التي إذا قرنت بالكلمة الوجودية، وبما فيه قوة الكلمة الوجودية، دلت على كيفية وجود المحمول للموضوع ...

والجهات منها ما هي جهات أول، ومنها ما هي جهات أخيرة. فالجهات الأخيرة، مثل التي أحصيناها. والجهات الأول: اثنان: الممكن، والضروري. وهناك أشياء كثيرة بعضها تضاف إلى الممكن، كقولنا: يحتمل، ويجوز، وأشياء أخر تضاف إلى الضروري، كقولنا: ممتنع، ومحال، وأشباه ذلك».

ابن سينا، النجاة، ١٧: «الجهات ثلاث: واجب، ويدل على دوام الوجود؛ وممتنع، ويدل على دوام العدم؛ وممكن، ويدل على لا دوام وجود، ولا عدم».

ابن سينا، عيون الحكمة، طبعة بدوى، ص ٥: «جهات القضايا ثلاث: الواجب، والممكن، والممتنع. الواجب كقولك: الإنسان حيوان، والممتنع كقولك: الإنسان حجر، والممكن كقولك: الإنسان كاتب».

لاحظ أن استعمال المؤنث، ثلاثة، في طبعة بدوى، خطأ، والصواب: ثلاث.

ابن سينا، العبارة، ص ١١٢ وما بعدها: «والجهة لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع، فتعين أنها نسبة ضرورة، أو لا ضرورة، فتدل على تأكد أو جواز. وقد تسمى الجهة نوعا. والجهات ثلاث: واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود، وهي الواجبة؛ وأخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود، وهي الممتنعة؛ وأخرى تدل على أنه لا استحقاق دوام لوجود ولا وجود، وهي الجهة الممكنة ...».

وإنما صارت ألفاظ الجهات جهتين ، لأنه إنما قصد بها أن تكون دلالتها مطابقة للوجود . والموجود قسمان : إما بالقوة ، وإما بالفعل . والضروري يقال على ما بالفعل ، والممكن يقال على ما بالقوة .

فلننظر في المتقابلة منها أولا ، ثم في المتلازمة ، فنقول :

إنه قد يظهر في بادي الرأي أن حرف السلب ينبغي أن يوضع في أمثال هذه القضايا مع اللفظة الوجودية التي هي الرابطة ، لا مع المحمول كالحال في القضايا غير ذوات الجهات . وذلك أن سلب قولنا : الإنسان يوجد عدلا ، هو قولنا : الإنسان ليس يوجد عدلا ، لا قولنا : الإنسان يوجد لا عدلا[1] .

---

١ — دلالتها : بدلالتها د

٧ — أن : على د

٨ — لا (قولنا) : سقطت من د

— الساوي ، البصائر النصيرية ، ص ٥٧ : « وأما جهة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة ، دالة على هذه الأحوال الثلاثة ، سواء كانت دلالتها صادقة ، أي مطابقة للأمر في نفسه ، أو كاذبة . وتلك اللفظة مثل قولك : يجب أن يكون الإنسان حيوانا ، ويمتنع أن يكون الإنسان حجرا ، ويمكن أن يكون الإنسان كاتبا . وقد تخالف جهة القضية مادتها بأن يكذب اللفظ الدال عليها ، مثل قولك : يجب أن يكون الإنسان حجرا ، أو كاتبا . فان المادة ممتنعة في احداهما ، ممكنة في الأخرى ، والجهة واحدة فيهما جميعا » .

(1) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ أ ٣٨ — ٢١ ب ٣ : εἰ γὰρ τῶν συμπλεκομένων αὗται ἀλλήλαις ἀντίκεινται ἀντιφάσεις, ὅσαι κατὰ τὸ εἶναι καὶ μὴ εἶναι τάττονται, οἷον τοῦ εἶναι ἄνθρωπον ἀπόφασις τὸ μὴ εἶναι ἄνθρωπον, οὐ τὸ εἶναι μὴ ἄνθρωπον, καὶ τοῦ εἶναι λευκὸν ἄνθρωπον τὸ μὴ εἶναι λευκὸν ἄνθρωπον, ἀλλ' οὐ τὸ εἶναι μὴ λευκὸν ἄνθρωπον.

— ث . ع . ، ١٨٧ ب ٨ — ١١ : « وذلك أنه إن كانت المناقضات في الأقاويل المؤلفة إنما يكون العناد بينها بعضها لبعض فيما كان منها مبنيا على قولنا : موجود ، ولا موجود . ومثال ذلك أن سلب —

وذلك أنه لما كان الإيجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء، فإن وضعنا أن سالب قولنا : الإنسان يوجد عدلا ، قولنا : الإنسان يوجد لا عدلا ، وجب ، مثلا ، فى هذين القولين أن يقتسما الصدق والكذب على جميع الأشياء، حتى يجب إن كان قولنا فى الخشبة ، مثلا ، أنها توجد إنسانا عدلا ، كاذبا ، فيكون الصادق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا[1] .

---

٢ — سالب قولنا : السالب لقولنا د // الإنسان يوجد : يوجد الإنسان ف

٤ // الإنسان يوجد : يوجد الإنسان، ف

٤ — قولنا : سقطت من د // توجد : + إنسان ف

٥ — فيكون : أن يكون ف // توجد : + إنسان ف // لا عدلا : + لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا يقتسمان الصدق والكذب على الإنسان [: + فقط د]، فقد يجب أن كان الصادق [: الصادق د] أن الخشبة توجد لا عدلا أن الصدق [: يصدق ل]عليها أن الخشبة إنسان لا عدلا . وذلك فى غاية الاستحالة [: + هو د] د ، ف

— قولنا : « يوجد إنسان » ، قولنا : ، « ليس يوجد إنسان » ، لا قولنا : « يوجد لا إنسان » وسلب قولنا : يوجد إنسان عدلا ، قولنا : ليس يوجد إنسان عدلا ، لا قولنا : يوجد إنسان لا عدلا » .

شرح الفارابى ، ص ١٦٦ : « يسمى بالأقاويل المؤلفة : الأقاويل التى ربط أجزاؤها بعضها ببعض . وتلك هى الأقاويل الجازمة . فإن الرباط إنما يعمل فيها . وأما سائر الأقاويل التى ليست هى جازمة فإنها ليست يصرح فيها برباط ، مثل الأمر وما شاكل الأمر ، أو مثل الحدود والرسوم وما شاكلها » .

ابن سينا، العبارة، ص ١١٣ : «ثم لما أدخلت رابطة المحمول ، وجب — إن أردت السلب — أن تلحق حرف السلب بالرابطة . فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلا ، قولنا : زيد يوجد لا عادلا ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلا » .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ب ٣ — ٥ : εἰ γὰρ κατὰ παντὸς ἡ κατάφασις ἢ ἡ ἀπόφασις, τὸ ξύλον ἔσται ἀληθὲς εἰπεῖν εἶναι μὴ λευκὸν ἄνθρωπον.

— ت . ح . ١٨٧ ب ١١ — ١٣ : « لأنه إن كان يقال على كل شيء إما الإيجاب وإما السلب ، فقد يصدق إذاً فى الخشبة القول بأنها توجد إنسانا لا عدلا » .

—

وإذا كان حرف السلب إنما يوضع فى القضايا الثلاثية أو الثنائية مع الكلمة، فقد يظن أن الحال فى القضايا ذوات الجهات هى هذه الحال ، فيكون على هذا سلب قولنا فى الشيء : إنه يمكن أن يوجد ، أنه يمكن ألا يوجد .

غير أنه قد يظهر أنه يصدق على الشيء بعينه أن يقال فيه : إنه يمكن أن يوجد، ويمكن ألا يوجد . ومثال ذلك أن ما هو ممكن أن ينقطع، فهو ممكن ألا ينقطع ؛ وما هو ممكن أن يمشى ، فهو ممكن ألا يمشى . وذلك أن الممكن هو ما ليس بضرورى الوجود ، ولذلك قد يمكن فيه أن يوجد وألا يوجد .

ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيهما أن يجتمعا على الصدق فى شيء واحد ، فبين أنه ليس سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : يمكن ألا يوجد .

---

١ — وإذا : اذا د // يوضع : الوضع د
٣ — قولنا : وقولنا د : سقطت من ف // (الشيء) أنه : سقطت من د
٥ — (هو) ممكن : يمكن د // ينقطع : + فهو ممكن ألا ينقطع د
٩ — فبين : تبين د // أنه ليس ... ألا يوجد : سقطت من د

= لاحظ أننا نجد فى الأصل اليونانى أبيض ، بينما نجد « عدلا » فى الترجمة العربية . —

شرح الفارابى ، ص ١٦٧ : « ثم بين أن قولنا : الإنسان يوجد لا عدلا ، ليس هو مناقضا لقولنا : الإنسان يوجد عدلا . لأن قولنا : يوجد عدلا ، كاذب على الخشبة . فلو كان قولنا : يوجد لا عدلا ، مناقضا له ، لكان يصدق فى الخشبة أنها توجد لا عدلا . ويحصل الدليل على أن الخشبة يكذب عليها قولنا : توجد لا عدلا ، أن « لا عدل » إنما يصدق على « الإنسان » فقط ... فان كانت الخشبة يصدق عليها أنها توجد لا عدلا ، فهى يصدق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا . غير أنها لا يصدق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا ، فهى لا يصدق عليها أنها توجد لا عدلا . فإن كان قولنا : يوجد لا عدلا ، كاذبا على الخشبة ، فليس بمناقض لقولنا : يوجد عدلا . فإن حروف السلب إنما ينبغى أن توضع أبداً مع قولنا : « يوجد » » .

قارن أيضا ، المرجع نفسه ، ص ١٢٤ .

فإذ قد تبين أن حرف السلب فى هـذه القضايا ، أعنى ذوات الجهات ، لا ينبغى أن يوضع لا مع المحمول ، ولا مع الكلمة الوجودية ، فقـد يجب أن يوضع مع الجهة ، فيكون سلب قولنا فى الشىء : إنه يمكن أن يوجد ، قولنـا : إنه ليس يمكن أن يوجد[١] .

وهكذا الأمر فى جميع الجهات التى عددناها . وذلك واجب .

فإنه كما أن فى القضايا التى ليست بذات جهة إنمـا كنا نقرن حرف السلب با لشىء الذى يتنزل فى الجمل منزلة الصورة ، وهى الكلمة الوجودية ، لا بالشىء الذى يتنزل منزلة المـادة ، وهو المحمول، كذلك هاهنا إنمـا يوضع حرف السلب

---

١ — فإذ قد تبين : سقطت من د

٦ — كنا : كان د

// الجمل : الجملة د : الحمل ف، ل

٧ — يتنزل : نزل د

٨ — يتنزل : تنزل د

---

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ب ١٠ — ٢٣ : ὥστε εἰ οὕτως πανταχοῦ, καὶ τοῦ δυνατὸν εἶναι ἀπόφασις ἔσται τὸ δυνατὸν μὴ εἶναι, ἀλλ' οὐ τὸ μὴ δυνατὸν εἶναι. δοκεῖ δὲ τὸ αὐτὸ δύνασθαι καὶ εἶναι καὶ μὴ εἶναι· πᾶν γὰρ τὸ δυνατὸν τέμνεσθαι ἢ βαδίζειν καὶ μὴ βαδίζειν καὶ μὴ τέμνεσθαι δυνατόν. λόγος δέ, ὅτι ἅπαν τὸ οὕτω δυνατὸν οὐκ ἀεὶ ἐνεργεῖ, ὥστε ὑπάρξει αὐτῷ καὶ ἡ ἀπόφασις· δύναται γὰρ καὶ μὴ βαδίζειν τὸ βαδιστικὸν καὶ μὴ ὁρᾶσθαι τὸ ὁρατόν. ἀλλὰ μὴν ἀδύνατον κατὰ τοῦ αὐτοῦ ἀληθεύεσθαι τὰς ἀντικειμένας φάσεις. οὐκ ἄρα τοῦ δυνατὸν εἶναι ἀπόφασίς ἐστι τὸ δυνατὸν μὴ εἶναι. συμβαίνει γὰρ ἐκ τούτων ἢ τὸ αὐτὸ φάναι καὶ ἀποφάναι ἅμα καὶ κατὰ τοῦ αὐτοῦ, ἢ μὴ κατὰ τὸ εἶναι καὶ μὴ εἶναι τὰ προστιθέμενα γίνεσθαι φάσεις καὶ ἀποφάσεις. εἰ οὖν ἐκεῖνο ἀδύνατον, τοῦτ' ἂν εἴη αἱρετόν. ἔστιν ἄρα ἀπόφασις τοῦ δυνατὸν εἶναι τὸ μὴ δυνατὸν εἶναι.

في الشيء الذي يتنزل من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات الجهات من المحمول ، وهي الجهة .

١ — الشيء : سقطت من د // يتنزل تنزل د // منزلة : بمنزلة د
// الكلمة الوجودية : سقطت من د
٢ — من : سقطت من د

— — ت ، ع ، ١٨٧ ب ١٧ — ١٨٨ أ ٥ : « فإذا كان الأمر يجري هذا المجرى في كل موضع ، فينبغي أن يكون أيضا سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : يمكن أن لا يوجد ، لا قولنا : لا يمكن أن يوجد . غير أنه قد يظن أن قولنا : قد يمكن أن يوجد ، وقولنا : قد يمكن ألا يوجد ، معنى واحد بعينه ... إلا أنه ليس يمكن أن يصدق في شيء واحد بعينه الحكمان المتقابلان . فليس إذاً سلب قولنا : قد يمكن أن يكون ، قولنا : قد يمكن ألا يكون ، لأنه يلزم من ذلك إما الإيجاب والسلب معا لمعنى واحد بعينه في معنى واحد بعينه ، وإما أن تكون زيادة اللواحق التي بها يصير القول إيجابا أو سلبا ليس تلحق قولنا : يكون أو يوجد ، أو قولنا : لا يكون أو لا يوجد . فإذ كان الأول من هذين ممتنعا ، فيجب أن يكون الثاني مؤثرا . فالسالب إذاً لقولنا : يمكن أن يوجد ، إنما هو قولنا : لا يمكن أن يوجد » .

فإذا (كان الأمر) : فإذ ، في مخطوط الأورغانون ، وشرح الفارابي ، ص ١٦٨ ، سطر ٢ . ولكن القراءة الصحيحة ربما كانت « فإذا » بدلالة εἰ في النص اليوناني .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٢ — ٤٣ : « والقضايا التي تكون فيها جهات تسمى ذوات الجهات . وقد يكون منها موجبات وسوالب . والسلب إنما يحدث فيها : أما في الشخصية والمهملة منها فبأن يرتب حرف السلب مع الجهة ، وأما في ذوات الأسوار فمع السور ، كقولنا : زيد ينبغي أن يتكلم ، سلبه المقابل له : زيد ليس ينبغي أن يتكلم ، وقولنا : زيد ممكن أن يصير عالما ، سلبه : زيد ليس بممكن أن يصير عالما ، وقولنا : الإنسان يمكن أن يوجد عادلا ، سلبه : الإنسان ليس يمكن أن يوجد عادلا . وأما في ذوات الأسوار ، فإن قولنا : كل إنسان يمكن أن يمشي ، يناقضه : ليس كل إنسان يمكن أن يمشي ، ويضاده : ولا إنسان واحد يمكن أن يمشي . وكذلك في الثلاثية : فإن قولنا : كل إنسان يمكن أن يوجد عادلا ، يناقضه : ليس كل إنسان يمكن أن يوجد عادلا ، ويضاده قولنا : ولا إنسان واحد يمكن أن يوجد عادلا » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١١٣ : « كما أنك حين لم تكن أدخلت الرابطة في القضية الشخصية ، كان الواجب الطبيعي ، إن أردت السلب ، أن تقرن الحرف السالب بالمحمول . ثم لما أدخلت رابطة المحمول وجب — إن أردت السلب — أن تلحق حرف السلب بالرابطة ، فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلا ، قولنا : زيد يوجد لا عادلا ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلا ، فكيف وتانك قد تكذبان —

وذلك أن الكلمة الوجودية لما كانت فى القضايا التى ليست بذات جهة تدل على كيفية حال المحمول من الموضوع ، صارت الكلمة الوجودية نسبتها إلى المحمول فى هذه القضايا نسبة الصورة إلى المادة . ولما كانت هذه النسبة بعينها هى نسبة الجهة إلى الكلمة الوجودية : وذلك أنها قد تدل على كيفية وجود المحمول للوضوع ، كانت نسبتها أيضا إلى الكلمة الوجودية نسبة الصورة إلى المادة[1] .

---

١ — لما : سقطت من د
٢ — نسبتها : بعينها د
٤ — قد : سقطت من ف

— إذا كان زيد معدوما . فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة ، فإنك متى أردت السلب ، يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم » .

الساوى ، البصائر النصيرية ، ص ٥٧ : « وأما فى السلب فحقه من جهة المعنى أن تقول : كل إنسان يمكن أن لا يكون كاتبا . وكذلك فى جميع الجهات . لكن المستعمل فى اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعا ، فيقال : يمكن أن لا يكون أحد الناس كاتبا » .

شرح الفارابى ، ص ١٦٨ — ١٧٠ .

(١) شرح الفارابى ، ص ١٧١ : « يعنى أن نسبة الجهة إلى الكلم الوجودية كنسبة الكلم الوجودية إلى المحمول والموضوع . وكما أن الكلم الوجودية هى التى تحد وتحصل الأمر المحمول من الأمر الموضوع ، كذلك الجهة تحصل حال الوجود ، أى حال هى . كما أن الكلم الوجودية كانت تحصل حال المحمول من الموضوع ، أى حال هى .

ولما كان حرف السلب ليس يجعل مع المحمول ، ولا مع الموضوع ، بل كان ينبغى فى الثلاثية أن يجعل مع التى تحصل حال المحمول من الموضوع ، كذلك فى ذوات الجهة ينبغى أن تجعل مع التى تحصل حال الوجود ، أى حال هى . وذلك أن المحمول والموضوع نسبتهما إلى الكلم الوجودية فى الثلاثية كنسبة الكلم الوجودية إلى الجهات فى المقدمات ذوات الجهات . وذلك أن المحمول والموضوع هما أمران بجوهرهما كالمادة للكلم الوجودية .

و إذا كانت النسبتان واحدة ، وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة ، فواجب أن يوضع هاهنا مع الجهة . وبالجملة فهو ظاهر بنفسه أن سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : ليس يمكن أن يوجد . إذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دائما . وأما قولنا : يمكن أن يوجد ، وألا يوجد ، فليست متناقضات ، بل متلازمات .

وكذلك سلب قولنا : يمكن أن لا يوجد ، وهي المعدولة الممكنة ، هو قولنا : ليس يمكن أن لا يوجد[1] .

---

٤ — وألا يوجد : + وأن لا يوجد د تكرار .

= وكذلك الكلم الوجودية كالمادة للجهات وذلك أن الجهات لما كانت تدل على كيفية الوجود ، والوجود يدل على كيفية حال المحمول من الموضوع ، صار ما تدل عليه الجهة بالضرورة فى الكلم الوجودية وما تدل عليه الكلم الوجودية كالصورة فى المحمول والموضوع . وحرف السلب لم يكن يقرن فى الثلاثية بما هو كالمادة للكلم الوجودية ، بل بالذى هو كالصورة . كذلك ليس يقرن حرف السلب بالذى هو كالمادة فى المقدمات ذوات الجهات ، بل بالذى هو فى ذوات الجهة كالصورة .

ولما كان اقتران حرف السلب بالذى هو كالمادة فى الثلاثية يجعل المقدمة معدولة ، كذلك اقتران حرف السلب بالتى هى كالمادة فى المقدمات ذوات الجهات » .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ب ٢٤ — ٢٢ أ ٣ : τοῦ δὲ δυνατὸν μὴ εἶναι ἀπόφασις οὐ τὸ δυνατὸν εἶναι, ἀλλὰ τὸ οὐ δυνατὸν μὴ εἶναι, καὶ τοῦ δυνατὸν εἶναι οὐ τὸ δυνατὸν μὴ εἶναι, ἀλλὰ τὸ μὴ δυνατὸν εἶναι—διὸ καὶ ἀκολουθεῖν ἂν δόξειαν ἀλλήλαις αἱ τοῦ δυνατὸν εἶναι καὶ δυνατὸν μὴ εἶναι· τὸ γὰρ αὐτὸ δυνατὸν εἶναι καὶ μὴ εἶναι· οὐ γὰρ ἀντιφάσεις ἀλλήλων αἱ τοιαῦται, τὸ δυνατὸν εἶναι καὶ δυνατὸν μὴ εἶναι—ἀλλὰ τὸ δυνατὸν εἶναι καὶ μὴ.

δυνατὸν εἶναι οὐδέποτε ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἅμα ἀληθεύονται· ἀντίκεινται γάρ. οὐδέ γε τὸ δυνατὸν μὴ εἶναι καὶ οὐ δυνατὸν μὴ εἶναι οὐδέποτε ἅμα ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἀληθεύονται,

وسلب قولنـا واجب أن يوجد ، قولنـا : ليس واجبا أن يوجد ، وسلب قولنـا : واجب ألا يوجد ، وهى المعـدولة الواجبة ، قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد . وكذلك سلب قولنـا : ممتنع أن يوجد ، قولنا : ليس ممتنعا أن يوجد . وسلب قولنا : ممتنع أن لا يوجد ، قولنا : ليس بممتنع أن لا يوجد[1] .

فهذه هى القضايا المتقابلة فى هذا الجنس .

---

١ — ٢ — أن يوجد ... واجب : سقطت من د   لتكرار كلمة واجب

٤ — ليس بممتنع : لا ممتنع   ف : لا يمتنع   ل

= ت . ع . ١٨٨ أ ١١ — ١٧ : «فإن سلب قولنا : «يمكن أن يكون» ، قولنا : « لا يمكن أن يكون» . فأما سلب قولنا : « يمكن ألا يكون » ، فإنه قولنا : « لا يمكن الا يكون » . وكذلك قد نرى أنه يلزم بعضها بعضا من قبل أن ما كان ممكنا أن يوجد فممكن ألا يوجد . وذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يمكن أن يوجد وألا يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست متناقضات . فأما قولنا : « يمكن أن يوجد » وقولنـا : « لا يمكن أن يوجد » ، فلا يصدقان معا فى شيء واحد بعينه فى حال من الأحوال ، لأنهما متقابلان . ولا قولنا أيضا : « يمكن الا يوجد » ، وقولنا : « لا يمكن ألا يوجد » ، يصدقان معا فى حال من الأحوال » .

وقولنـا لا يمكن ألا يوجد ، سقطت من طبعة بدوى ، ولكنها واضحة فى مخطوط الأورغانون ، كما أنها موجودة فى شرح الفارابى ، ص ١٧٢ ، سطر ٢١ — ٢٢ .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢٢ أ ٣ — ٨ : ὁμοίως δὲ καὶ τοῦ ἀναγκαῖον εἶναι ἀπόφασις οὐ τὸ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι, ἀλλὰ τὸ μὴ ἀναγκαῖον εἶναι· τοῦ δὲ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι τὸ μὴ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι. καὶ τοῦ ἀδύνατον εἶναι οὐ τὸ ἀδύνατον μὴ εἶναι, ἀλλὰ τὸ μὴ ἀδύνατον εἶναι· τοῦ δὲ ἀδύνατον μὴ εἶναι τὸ οὐκ ἀδύνατον μὴ εἶναι.

= ت . ع . ١٨٨ أ ١٧ — ٢٢ : « وعلى هـذا المثال سلب قولنـا : « واجب ضرورة أن يوجد» ، ليس هو قولنا : واجب ضرورة ألا يوجد» ، بل قولنا : « ليس واجبا ضرورة أن يوجد» . فأما سلب قولنـا : « واجب ضرورة ألا يوجد» ، فانه قولنـا : « ليس واجبا ضرورة ألا يوجد » ؛ وأيضا سلب قولنا : «ممتنع أن يوجد» ، ليس هو قولنا : « ممتنع ألا يوجد » ، بل قولنا : « ليس ممتنعا أن يوجد » . فأما سلب قولنا : « ممتنع ألا يوجد » ، فإنه قولنا : « ليس ممتنعا الا يوجد » .

وأما المتلازمة فعلى ما أقوله :

أما الموجبة الممكنة البسيطة ، وهى قولنا : يمكن أن يوجد ، فإنه يلزمها اثنتان : السالبة الممتنعة ، مثل قولنا : ليس ممتنعا أن يوجد ، وسالبة الواجب ، وهى قولنا : ليس واجبا أن يوجد .

وأما الموجبة الممكنة المعدولة ، مثل قولنا : يمكن ألا يوجد ، فإنه يلزمها بحسب الأشهر والأعرف اثنتان : إحداهما سالبة الواجب المعدولة ، وهو قولنا : ليس واجبا ألا يوجد ، والثانية سالبة الممتنع المعدولة ، وهى قولنا : ليس ممتنعا أن لا يوجد ، وأما سالبة الممكن البسيطة ، وهى قولنا : ليس يمكن أن يوجد ، فإنه يلزمها اثنتان أيضا : إحداهما موجبة الواجب المعدولة ، وهو قولنا : واجب ألا يوجد ، والثانية موجبة الممتنع البسيطة ، وهو قولنا : ممتنع أن يوجد .

وأما سالبة الممكن المعدولة، مثل قولنا : ليس يمكن أن لا يوجد، فإنه يلزمها اثنتان : إحداهما موجبة الواجب البسيطة ، وهى قولنا : واجب أن يوجد ،

---

٣ — اثنتان : اثنان ف // ممتنعا : بممتنع د : ممتنع ف
٥ — يمكن : ممكن ف
٦ — اثنتان : اثنان ف // احداهما : احدهما ف
٨ — الممكن : الممكنة د
٩ — اثنتان : اثنان ف // احداهما : أحدهما ف // الواجب : الواجبة د
// وهو : وهى د
١٠ — موجبة : الموجبة د
١١ — سالبة الممكن : السالبه الممكنه د
١٢ — اثنتان : اثنان ف // احداهما : احدهما ف

والثانية موجبة الممتنع المعدولة : وهى قولنا : ممتنع ألا يوجد[1] .

---

(١) أرسطو، ١٣، ٢٢ أ ١٤ — ٢٢ : καὶ αἱ ἀκολουθήσεις δὲ κατὰ λόγον γίνονται οὕτω τιθεμένοις· τῷ μὲν γὰρ δυνατὸν εἶναι τὸ ἐνδέχεσθαι εἶναι, καὶ τοῦτο ἐκείνῳ ἀντιστρέφει, καὶ τὸ μὴ ἀδύνατον εἶναι καὶ τὸ μὴ ἀναγκαῖον εἶναι· τῷ δὲ δυνατὸν μὴ εἶναι καὶ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι τὸ μὴ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι καὶ τὸ οὐκ ἀδύνατον μὴ εἶναι, τῷ δὲ μὴ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ ἐνδεχόμενον εἶναι τὸ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι καὶ τὸ ἀδύνατον εἶναι, τῷ δὲ μὴ δυνατὸν μὴ εἶναι καὶ μὴ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι τὸ ἀναγκαῖον εἶναι καὶ τὸ ἀδύνατον μὴ εἶναι.

= ت ، ع ، ١٨٨ ب ٥ — ١١ : « فأما اللوازم فهكذى يجرى نسقها : إذا وضعت ، يلزم من قولنا : « ممكن أن يوجد » قولنا : « محتمل أن يوجد » (وهذا ينعكس على ذاك) ، و يلزم منه و يلزمه أيضا — قولنا : « ليس ممتنعا أن يوجد » ، وقولنا : « ليس واجبا أن يوجد » . و يلزم قولنا : « ممكن ألا يوجد » ، وقولنا : « محتمـــل ألا يوجد » ، قولنا : ليس واجبا ألا يوجد » ، وقولنا : « ليس ممتنعا الا يوجد » . و يلزم قولنـا : « لا يمكن أن يوجد » ، وقولنا : « لا يحتمل أن يوجد » ، قولنـا : «واجب ألا يوجد » ، وقولنا « ممتنع أن يوجد» . و يلزم قولنـا : « لا يمكن ألا يوجد » ، وقولنا : « لا يحتمل ألا يوجد » قولنا : « واجب أن يوجد » ، وقولنا : « ممتنـع ألا يوجد » .

ذاك : ذلك ، فى طبعة بدوى .

و يلزمه : سقطت فى شرح الفارابى ، ص ١٧٣ ، سطر ٢١

واجب (ألا يوجد) : ذكر الدكتور بدوى أن الكلمة ناقصة فى الأصـــل ، وأن يوقك أصلحها ، ووضعها الدكتور بدوى بين قوسين . ولكن القراءة واضحة جدا فى مخطوط الأورغانون ، ١٨٨ ب ٩ .

ابن سينا ، النجاة ، ٢١ — ٢٢ : « المتلازمات التى يقوم بعضها مقام بعض من هذه طبقات : طبقة هى هكذا : واجب أن يوجد ، ممتنع أن لا يوجد ، ليس بممكن (بالمعنى العامى) أن لا يوجد . ونقائض هذه متعاكسة أيضا ، مثل قولنا : ليس بواجب أن يوجد ، ليس بممتنع أن لا يوجد ، ممكن أن لا يوجد (العامى لا الخاصى) .

وطبقة أخرى وهى هكذا : واجب أن لا يوجد ، ممتنع أن يوجد ، ليس يمكن أن يوجد (بالمعنى العامى ، لا الخاصى) . وكذلك نقائضها ، مثل : ليس بواجب أن لا يوجد ، ليس بممتنع أن يوجد ، ممكن أن يوجد (بالمعنى العامى) » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢١ : « إن المتلازمات منها ما ينعكس ، ومنها ما لا ينعكس . والمتعاكسات هى التى كل واحد منها فى قوة الآخر . والتى لا تتعاكس فهى التى إذا وضع بعضها ، لزم الآخر . وليس كلما وضع الآخر، لزمه الأول ... » .

فلنضع المتقابلات منها فى عرض الصفح ، والمتلازمات بعضها تحت بعض ، فيأتى ذلك على هذا الرسم :

ممكن أن يوجد	ليس ممكنا أن يوجد
ليس واجبا أن يوجد	واجب ألا يوجد
ليس ممتنعا أن يوجد	ممتنع أن يوجد
ممكن أن لا يوجد	ليس ممكنا أن لا يوجد
ليس واجبا أن لا يوجد	واجب أن يوجد
ليس ممتنعا أن لا يوجد	ممتنع أن لا يوجد (١)

٣ — ٨ — ممكن ... يوجد : نجد فى د ترتيب الأمثلة كما يلى :

ممكن أن يوجد	ليس يمكن أن يوجد	ممكن أن لا يوجد
ليس بممكن أن لا يوجد	ليس واجبا أن يوجد	واجب أن لا يوجد
ليس واجبا أن لا يوجد	واجب أن يوجد	ليس ممتنعا أن يوجد
ممتنع أن يوجد	ليس ممتنعا أن لا يوجد	ممتنع أن لا يوجد

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ آ ٢٢ — ٣٠ : θεωρείσθω δὲ ἐκ τῆς ὑπογραφῆς ὡς λέγομεν.

δυνατὸν εἶναι	οὐ δυνατὸν εἶναι
ἐνδεχόμενον εἶναι	οὐκ ἐνδεχόμενον εἶναι
οὐκ ἀδύνατον εἶναι	ἀδύνατον εἶναι
οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι	ἀναγκαῖον μὴ εἶναι
δυνατὸν μὴ εἶναι	οὐ δυνατὸν μὴ εἶναι
ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι	οὐκ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι
οὐκ ἀδύνατον μὴ εἶναι	ἀδύνατον μὴ εἶναι
= οὐκ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι	ἀναγκαῖον εἶναι.

فإذا تأملنا هذا اللزوم المشهور وتعقبناه، وجدنا قولنا : ممتنع ، وقولنا : ليس بممتنع ، يلزمان قولنا : ممكن ، وليس بممكن ، أعنى أن النقيض منها يلزم النقيض ، أى الموجب فيهما يلزم السالب . إلا أن ذلك على القلب ، أعنى أن السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن ، والموجب من الممتنع يلزم السالب من الممكن[1] .

---

٢ — منها : عنها هـ   ٣ — فيها : عنها د   // السالب : أن ليس د

= — ت ، ع ، ١٨٨ ب ١١ — ١٩ : « فلنتأمل ما نصفه من هذا الرسم الذى نرسمه :

ممكن أن يوجد	ليس ممكنا أن يوجد
محتمل أن يوجد	ليس محتملا أن يوجد
ليس ممتنعا أن يوجد	ممتنع أن يوجد
ليس واجبا أن يوجد	واجب ألا يوجد
ممكن ألا يوجد	ليس ممكنا ألا يوجد
محتمل ألا يوجد	ليس محتملا أن يوجد
ليس ممتنعا ألا يوجد	ممتنع ألا يوجد
ليس واجبا ألا يوجد	واجب أن يوجد .

نجد فى ترجمة Edghill ، هامش ٢ ، التعليق التالى :

Aristotle here gives the wrong denial to οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι. Pacius explains that he is here following former logicians, in order to expose their false reasonings. In 22 b10 he points out the flaw and in 22 b 22 gives the correct table, exchanging the position of οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι and οὐκ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι.

عن سطر ٢٢ ب ١٠ ، انظر فيما يلى ص ١٧٤ ، هامش ١ ، من هذا الكتاب .

وعن سطر ٢٢ ب ٢٢ ، انظر فيما يلى ص ١٧٧ ، هامش ١ من هذا الكتاب .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ أ ٢٣ — ٣٢ : τὸ μὲν οὖν ἀδύνατον καὶ οὐκ ἀδύνατον τῷ ἐνδεχομένῳ καὶ δυνατῷ καὶ οὐκ ἐνδεχομένῳ καὶ μὴ δυνατῷ ἀκολουθεῖ μὲν ἀντιφατικῶς, ἀντεστραμμένως δέ· τῷ μὲν γὰρ δυνατὸν εἶναι ἡ ἀπόφασις τοῦ ἀδυνάτου ἀκολουθεῖ, τῇ δὲ ἀποφάσει ἡ κατάφασις· τῷ γὰρ οὐ δυνατὸν εἶναι τὸ ἀδύνατον εἶναι· κατάφασις γὰρ τὸ ἀδύνατον εἶναι, τὸ δ' οὐκ ἀδύνατον εἶναι ἀπόφασις. =

فأما القضايا الواجبة فإن اللازمة منها للممكنة ليس هو النقيض ، بل الضد ، أعني ضد الموجبة الواجبة التي تناقض السالبة الواجبة ، وهي قولنا : واجب ألا يوجد . و ذلك أنه ليس سلب هذه المقدمة هو قولنا : واجب ألا يوجد ، اللازم عن قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، الذي هو لازم عن قولنا : ممكن أن يوجد ، على ما وضع . وذلك أنهما قد يمكن أن يصدقا على شيء واحد بعينه . فإن ما هو واجب أن لا يوجد ، يصدق عليه ليس واجبا أن يوجد . بل قولنا : واجب ألا يوجد ، ضد قولنا : واجب أن يوجد ، الذي هو نقيض قولنا : ليس واجبا أن يوجد .

---

٢ — ٣ — وهي قولنا : واجب ألا يوجد : سقطت من ل

٣ — هذه المقدمة هو : سقطت من ل // المقدمة : + التي د // هو : هي د // الا : أن د

٥ — على ما وضع : سقطت من ل

٦ — لا : سقطت من د

٦ — ٧ — يصدق ... أن يوجد : سقطت من د لتكرار كلمة يوجد

٨ — يوجد : + وإذا كان هذا هكذا ، فلم يلزم هاهنا النقيض للنقيض ، وإنما لزم النقيض ضد النقيض ، أعني أنه لم يلزم عن سالبة الممكن موجبة الواجب التي هي نقيض سالبة الواجب الذي وضعناها لازمة لموجبة الممكن . وإنما لزم عن سالبة الممكن ضد الواجبة وهي قولنا : واجب الا يوجد ف

= ت ، ع ، ١٨٨ ب ٢٠ — ١٨٩ أ ٣ : « فقولنا : ممتنع ، وقولنا : لا ممتنع ، يلزمان قولنا : محتمل ، وقولنا : لا محتمل ، وقولنا : ممكن ، وقولنا : لا ممكن ، لزوم مناقضة . إلا أن ذلك على القلب . وذلك أن الذي يلزم قولنا : ممكن أن يوجد ، سلب قولنا : ممتنع أن يوجد . والذي يلزم سلب ذلك إيجاب هذا . وذلك أن الذي يلزم قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، إنما هو قولنا : ممتنع أن يوجد . فإن قولنا : ممتنع أن يوجد ، هو إيجاب ، وقولنا : ليس ممتنع ، سلب » .

مناقضة : المناقضة ، في طبعة بدوي . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون

شرح الفارابي ، ص ١٧٤ : « يعني أن مناقضي مقدمات الممتنع تلزمان مناقضي مقدمات الممكن ، إلا أن ذلك على القلب . فإن السالبات للممتنع تلزم الموجبات من الممكنات ، وموجبات الممتنع تلزم سوالب الممكن . وذلك في البسائط والمعدولات » .

والسبب فى أن لزم الممكنة السالبة البسيطة موجبة الواجب المعدولة ، ولزم سالبة الممكن[1] المعدولة موجبة الواجب البسيطة ، أن الممتنع هو ضد الواجب الوجود ،

---

١ — لزم : الزم ه // موجبة : الواجبه ف // الواجب : سقطت من ف
٢ — موجبة ... البسيطة : سقطت من د // ان : لا ى

---

(١) الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٩ : « فسالبة الممكن غير السالبة الممكنة . فإن سالبة الممكن هى التى تسلب الإمكان ، وتوجب الوجود ، كقولنا : كل إنسان لا يمكن أن يوجد عالما . والسالبة الممكنة هى التى توجب الإمكان وتسلب الوجود . كقولنا : كل إنسان ممكن أن لا يوجد عادلا » .

ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٠ : « وقال : إن سالبة الإمكان غير السالبة الممكنة ، وبين معنى ذلك : هى التى تسلب الإمكان وتوجب الوجود ، وهذه هى التى لا تستعمل . فإن استعملت فكذا الحيوان للإنسان ليس بإمكان . والسالبة الأخرى المستعملة هى التى تسلب الإمكان والوجود ، وهى على حد قوله تعالى : « ولا تقل لهما أف » ، فى أنه ، إذا نهى عن الأخص ، فقد نهى عن الأعم . وكذلك أيضا لما رفع الإمكان ، وهو أخص الوجود ، ارتفع الوجود بجميع أصنافه » .

شرح الفارابى ، ص ١٧٤ — ١٧٦ : « يعنى أن متناقضى الواجب ليس تلزمان متناقضى الممكن ، لا على جهة الاستقامة ولا على جهة القلب . بل إنما تتبع سالبة الواجب البسيطة موجبة الممكن البسيطة . وموجبة الواجب المعدولة تلزم سالبة الممكن البسيطة . وسالبة الواجبة المعدولة تلزم موجبة الممكن المعدولة . وموجبة الواجب البسيطة تلزم سالبة الممكن المعدولة . . . .

يعنى أن الذى يتبع سالبة الممكن البسيطة من الواجبات ، ضد المقدمة الواجبة البسيطة . وذلك أن قولنا : واجب أن لا يوجد ، ضد قولنا : واجب أن يوجد . فسالبتا الممكن تتبعهما من مقدمات الواجب مقدمتان واجبتان متضادتان . وذلك أن موجبة الواجب المعدولة تلزم سالبة الممكن البسيطة . وموجبة الواجب البسيطة تلزم سالبة الممكن المعدولة . وقوله : فأما المناقضة فعلى حيالها ، يعنى نقيضى الضدين ، كل واحد منهما بحيال الضد . فإن قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، الذى هو نقيض قولنا : واجب أن يوجد ، موضوع بحيال قولنا : واجب أن لا يوجد ، وهو ضد قولنا : واجب أن يوجد . وقولنا : ليس واجبا أن لا يوجد ، موضوع بحيال قولنا : واجب أن يوجد ، وهو ضد قولنا : واجب أن لا يوجد . —

وإن كانت قوتها فى الضرورة قوة واحدة[1] .

فلما كانت السالبة الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة الموجبة البسيطة ، وكانت الممتنعة الموجبة البسيطة ضد الموجبة الواجبة البسيطة، لزم ضرورة أن يتبعها ضد الموجبة الواجبة البسيطة ، وهى الموجبة الواجبة المعدولة .

---

١ — فى الضرورة قوة : سقطت من ف

٢ — فلما : وإذا د // الموجبة البسيطة : سقطت من ف

٣ — الموجبة البسيطة : سقطت من ف

٣ — ٤ — (الواجبة) البسيطة ... الواجبة : سقطت من د لتكرار الواجبة البسيطة .

= ثم ذكر أن السبب فى أن صار ضد قولنا : واجب أن يوجد ، من مقدمات الواجب ، هو الذى يتبع سالبة الممكن البسيطة ، وهو ليس ممكنا أن يوجد ، بأن قال : إن سالبة الممكن البسيطة تلزمه باضطرار موجبة الممتنع البسيطة . والواجب دلالتـه فى القول ودلالة الممتنع واحدة فى أنهما ضروريان ، إلا أن ما يعرفانه من حال الوجود يتضادان فيه . فإن الواجب يعرف من حال الوجود ضد ما يعرفه الممتنع . ...

فهذا أراد بقوله : والسبب فى أن اللزوم فى ذلك ليست الحال فيه كالحال فى الآخر أن الممتنع والواجب قوتهما واحدة بعينها . يعنى أن السبب فيما يلزم سوالب الممكن من مقـدمات الواجب ليست الحال فيه كالحال فى الممتنع والمحتمل . ...

وهذا الذى أراد بقوله : فالممتنع والواجب قد يدلان على معنى واحد بعينه غير أن ذلك على جهة القلب . يعنى أن الواجب والممتنع كلاهما ضروريان ، وكلاهما يدلان على دوام الوجود وعلى أزليته ، غير أن ذلك على جهة القلب . يعنى متى دل أحدهما على الأزلية فى الوجود ، دل الآخر على الأزلية فى لا وجود . هذا معنى قوله : «على جهة القلب» .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ أ ٣٨ — ٢٢ ب ٥ : τὸ δ' ἀναγκαῖον πῶς, ὀπτέον. φανερὸν δὴ ὅτι οὐχ οὕτως ἔχει, ἀλλ' αἱ ἐναντίαι ἕπονται· αἱ δ' ἀντιφάσεις χωρίς. οὐ γάρ ἐστιν ἀπόφασις τοῦ ἀνάγκη μὴ εἶναι τὸ οὐκ ἀνάγκη εἶναι· ἐνδέχεται γὰρ ἀληθεύεσθαι ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἀμφοτέρας· τὸ γὰρ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι. αἴτιον δὲ τοῦ μὴ ἀκολουθεῖν τὸ ἀναγκαῖον ὁμοίως τοῖς ἑτέροις, ὅτι ἐναντίως τὸ ἀδύνατον = τῷ ἀναγκαίῳ ἀποδίδοται, τὸ αὐτὸ δυνάμενον.

ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة يلزمها الممتنعة المعدولة الموجبة ، وكانت الممتنعة المعدولة الموجبة ضد الواجبة المعدولة الموجبة ، وجب أن يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة الموجبة وهى الواجبة البسيطة الموجبة . لكن إذا تعقب هذا ، فقد يظن أن الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من الممتنع ، أعنى أن النقيض منها يلزم النقيض ، لكن على غير الجهة الاولى التى تبين وهيها . فيكون اللازم من قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا ألا يوجد ، الذى هو نقيض قولنا : واجب ألا يوجد ، اللازم من قولنا : ليس يمكن أن يوجد ، لا قولنا : ليس واجبا أن يوجد[1] .

١ — الواجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف
٣ — الموجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف
٤ — يظن : ظن د
٥ — وهيا : وضعها د

= = ت . ع . ١٨٩ أ ٣ — ٩ . « فأما الواجب فينبغى أن ننظر كيف الحال فيه ، فانه من البين أنه ليست هذه حاله ، لأن الذى يتبع فيه إنما هو الأضداد . وأما المناقضة فعلى حيالها ... وذلك أنه قد يجوز أن يصدق القولان جميعا فى المعنى الواحد بعينه : فان ما كان واجبا ألا يوجد فليس واجبا أن يوجد . والسبب فى أن اللزوم فى ذلك ليست الحال فيه كالحال فى الآخر أن الممتنع حقه فى القول بضد الواجب . وإن كان الممتنع والواجب قوتهما واحدة بعينها » .

(فأما) الواجب : كتب فوقها فى مخطوط الأورغانون : يعنى الضرورى . ولكنا نجد فى طبعتى بولاك وبدوى : يعنى الضرورى ، قد كتبت بعد كلمة الواجب .

وأما (المناقضة) : فأما ، فى طبعة بدوى وشرح الفارابى . ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ٥ — ١٠ : εἰ γὰρ ἀδύνατον εἶναι, ἀναγκαῖον τοῦτο οὐκ εἶναι ἀλλὰ μὴ εἶναι· εἰ δὲ ἀδύνατον μὴ εἶναι, τοῦτο ἀνάγκη εἶναι· ὥστε εἰ ἐκεῖνα ὁμοίως τῷ δυνατῷ καὶ μή, ταῦτα ἐξ ἐναντίας, ἐπεὶ οὐ σημαίνει γε ταὐτὸν τό τε ἀναγκαῖον καὶ τὸ ἀδύνατον, ἀλλ' = ὥσπερ εἴρηται, ἀντεστραμμένως.

ويكون اللازم عن قولنا : ممكن ألا يوجد ، من الواجب ، قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، لا قولنا : ليس واجبا ألا يوجد ، كما فرضناه فى الوضع الأول .

فأما كيف يظهر أن اللازم عن قولنا : ممكن أن يوجد ، قولنا : ليس بواجب ألا يوجد ، لا قولنا : ليس بواجب أن يوجد .

فإنه يترتب على بيان أن قولنا : ممكن أن يوجد ، هو لازم عن قولنا : واجب أن يوجد .

---

٣ — فأما : وأما هـ // يظهر : سقطت من د // عن : سقطت من هـ

٤ — بواجب : واجب هـ // بواجبه : واجب د

٥ — لازم : اللازم د .

ت ، ع ، ١٨٩ أ ٩ — ١٣ : « وذلك أن ما كان ممتنعا أن يوجد ، فالواجب ليس أن يوجد ، بل ألا يوجد ، وما كان ممتنعا ألا يوجد ، فواجب أن يوجد ، فقد يجب ، إن كانت تلك تجرى على مثال ما تجرى عليه التى لقولنا ممكن ولا ممكن ، أن تكون هذه على الضد . فان الواجب والممتنع قد يدلان على معنى واحد بعينه ، غير أن ذلك على جهة القلب » .

ألا يوجد : سقطت من شرح الفارابى ، ص ١٧٥ ، سطر ١٣ .

ممكن ولا ممكن : يمكن ولا يمكن ، فى شرح الفارابى ، ص ١٧٥ ، سطر ١٤ — ١٥ .

قارن ترجمة Edghill :

For when it is impossible that a thing should be, it is necessary, not that it should be, but that it should not be, and when it is impossible that a thing should not be, it is necessary that it should be. Thus, if the propositions predicating impossibility or non — impossibility follow without change of subject from those predicating possibility or non — possibility, those predicating necessity must follow with the contrary subject; for the propositions "it is impossible" and "it is necessary" are not equivalent, but, as has been said, inversely connected.

فأما كيف يتبين هذا ، فبما أقوله .

وذلك أن قولنا : واجب أن يوجد ، إما أن يصدق عليه قولنا : ممكن أن يوجد ، أو قولنا : ليس ممكنا أن يوجد . لأن قولنا : ممكن أن يوجد ، وليس ممكنا أن يوجد ، متناقضان . والمتناقضان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء . فإن لم يصدق عليه قولنا : ممكن أن يوجد، فسيصدق عليه قولنا : ليس بممكن أن يوجد . لكن إن صدق عليه قولنا : ليس بممكن أن يوجد ، صدق عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، إذ كان هذا يلزم قولنا : ليس يمكن أن يوجد . وإذا صدق عليه قولنا : ممتنع أن يوجد، لزم عن ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد ممتنعـا أن يوجد . وذلك خلف لا يمكن . فإذن الصادق على قولنا : واجب أن يوجد، قولنا : ممكن أن يوجد . لأنه إذا كذب أحد النقيضين، صدق الآخر .(1)

١ — يتبين : تبين د // أقوله : قوله د
٢ — (عليه) قولنا : سقطت من ﻫ
٣ — ممكنا : ممكن د ، ف
٥ — فسيصدق : فيصدق د
٦ — بممكن : يمكن ﻫ
٧ — يمكن : بممكن د
٩ — ممتنعا : ممتنع ف ، ل
١٠ — لأنه : لأن د

(١) أرسطو، ١٣، ٢٢ب ١ — ١٤ : ἢ ἀδύνατον οὕτως κεῖσθαι τὰς τοῦ ἀναγκαίου ἀντιφάσεις; τὸ μὲν γὰρ ἀναγκαῖον εἶναι δυνατὸν εἶναι· εἰ γὰρ μή, ἡ ἀπόφασις ἀκολουθήσει· ἀνάγκη γὰρ ἢ φάναι ἢ ἀποφάναι· ὥστ' εἰ μὴ δυνατὸν εἶναι, ἀδύνατον εἶναι· ἀδύνατον ἄρα εἶναι τὸ ἀναγκαῖον εἶναι, ὅπερ ἄτοπον.

— ت ، ع ، ١٨٩ أ ١٣ — ١٧ : « أو نقول : إنه ليس يجوز أن توضع المناقضات في الواجب هذا الوضع الذي وضعناه ، وذلك أن ما كان واجبا أن يوجد ، فممكن أن يوجد . وإن لم يكن كذلك ، فسلبه يلزمه ، لأنه قد يلزم إما الإيجاب وإما السلب . فإن لم يكن ممكنا أن يوجد ، فممتنع أن يوجد ، فالذي هو واجب إذاً أن يوجد ، ممتنع أن يوجد . وذلك خلف » .

و إذا تقرر أن قولنا : ممكن أن يوجد ، يلزم قولنا : اواجب أن يوجد ، فأقول : إن اللازم عن قولنا : ممكن أن يوجد، من مقدمات الواجب، هي السالبة المعدولة، التي هي قولنا: ليس واجبا أن لا يوجد. برهان ذلك أنه لا يخلو أن يكون اللازم عن ذلك ، أعني عن الممكنة البسيطة الموجبة ، سالبة الواجب البسيطة ، أو موجبة الواجب البسيطة ، أو موجبة الواجب المعدولة ، أو سالبة الواجب المعدولة .

فإن كانت سالبة الواجب البسيطة على ما وضعنا ، وهي قولنا : ليس بواجب أن يوجد ، وقد كانت الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن الواجبة البسيطة ، لزم أن يلزم عن الواجبة البسيطة نقيضها ، وهي السالبة البسيطة .

لأنه يأتي القول هكذا :

---

٣ — (أن) لا : سقطت من د

٥ — (موجبة) الواجب : الواجبة ل // (موجبة) الواجب : الواجبة ل

٨ — لازمة : لازم د

= (وذلك) أن : سقطت من مخطوط الأورغانون ، ١٨٩ أ ١٤ . ولكنها موجودة في شرح الفارابي ، ١٧٧ ، ٩ .

لاحظ الخطأ المطبعي الذي وقع في طبعة بدوي ، ص ٩١ ، إذ تجد فكن بدلا من « فمكن » ، كما تجد في ص ٩٢ ، « إذا » بدلا من إذاً . كما أنّ جملة « فمتنع أن يوجد » ، قد سقطت من طبعة بدوي ، ولكنها موجودة في مخطوط الأورغانون وفي طبعة بولاك ، ويقابلها في الأصل اليوناني : ἀδύνατον εἶναι

أوجب : مخطوط الأورغانون : واجب في شرح الفارابي ، ص ١٧٧ ، سطر ١٦ .
خلف : كتب فوقها في مخطوط الأورغانون : محال شنع .

توجد علامة استفهام بعد كلمة ἀντιφάσεις في النص اليوناني في طبعة الأكاديمية الملكية البروسية ، وبعد كلمة وضعناه في الترجمة العربية في طبعة بدوي ، ولكنها غير موجودة في ترجمة Edghill ، ولا في شرح الفارابي .

ما كان واجبا أن يوجد، فممكن أن يوجد . وما هو ممكن أن يوجد ، فليس واجبا أن يوجد . فإذن ما كان واجبا أن يوجد ، فليس واجبا أن يوجد . هذا خلف لا يمكن . فإن النقيضين لا يمكن فيهما أن يصدقا معاً[1] .

وإذا لم يلزم عنها السالبة الواجبة البسيطة ، فلم يبق أن يلزم عنها إلا موجبة الواجب البسيطة ، أو المعدولة ، أو سالبة الواجب المعدولة .

لكن موجبة الواجب البسيطة ، أو المعدولة ، ليس تصدق واحدة منها مع الموجبة الممكنة . وذلك أن ما هو ممكن أن يوجد ، فهو ممكن أن يوجد ، وألا

---

١ — فممكن : فيمكن د

٣ — فيهما : فيها ل

٥ — الواجب : الموجب ف // المعدولة : + لاكن موجبة الواجب البسيطة أو المعدولة أو سالبة الواجب المعدولة ل

٦ — منها : منهما ل

---

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ١٤ — ١٧ : ἀλλὰ μὴν τῷ γε δυνατὸν εἶναι τὸ οὐκ ἀδύνατον εἶναι ἀκολουθεῖ, τούτῳ δὲ μὴ ἀναγκαῖον εἶναι· ὥστε συμβαίνει τὸ ἀναγκαῖον εἶναι μὴ ἀναγκαῖον εἶναι, ὅπερ ἄτοπον.

— ت . ع . ١٨٩ أ ١٧ — ١٩ : « وأيضا فإن قولنا : « ممكن أن يوجد » ، يلزمه قولنا : « ليس ممتنعا أن يوجد » ، ويلزم هذا قولنا : « ليس واجبا أن يوجد » . فيجب من ذلك أن يكون ما هو « واجب أن يوجد » ، « ليس واجبا أن يوجد » . وذلك خلف » .

شرح الفارابي ، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولا سيا ص ١٧٨ ، سطر ٢٥ — ٢٨ : « فإن كان ما هو ممكن أن يوجد يلزمه قولنا ويصدق عليه قولنا : ليس بواجب أن يوجد ، لزم ضرورة أن يكون ما هو واجب أن يوجد ليس بواجب أن يوجد . فيصدق على الشيء نقيضه . وذلك محال » .

يوجد . وما هو ممكن أن يوجد ، وألا يوجد ، فليس هو واجبا أن يوجد ، ولا واجب أن ألا يوجد . وذلك بيّن بنفسه .(١)

فإذا كان واجبا أن يلزم واحد من قضايا الواجب الأربعة الممكنة البسيطة — وقد تبين أن الثلاثة منها ليس يلزمها — فلم يبق أن تكون اللازمة لما إلا قولنا : ليس بواجب ألا يوجد ، وهى سالبة الواجب المعدولة .

---

١ — واجبا : واجب ف

٣ — الواجب : الواجب د

---

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ١٧ — ٢٢ : ἀλλὰ μὴν οὐδὲ τὸ ἀναγκαῖον εἶναι ἀκολουθεῖ τῷ δυνατὸν εἶναι, οὐδὲ τὸ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι· τῷ μὲν γὰρ ἄμφω ἐνδέχεται συμβαίνειν, τούτων δὲ ὁπότερον ἂν ἀληθὲς ᾖ, οὐκέτι ἔσται ἐκεῖνα ἀληθῆ. ἅμα γὰρ δυνατὸν εἶναι καὶ μὴ εἶναι· εἰ δ᾿ ἀνάγκη εἶναι ἢ μὴ εἶναι, οὐκ ἔσται δυνατὸν ἄμφω.

— ت . ع . ١٨٩ ب ١٩ — ١٨٩ ب ١ : «وأيضا فانه ليس يلزم قولنا : «واجب أن يوجد» قولنا : «ممكن أن يوجد» ، ولا قولنا : «واجب ألا يوجد» . وذلك أن القول بالممكن قد يتفق فيه الأمران جميعا . وأما هذان فأيهما كان صادقا ، لم يمكن أن يصدق معه الباقيان ، لأنه قد يمكن أن يوجد الشىء وألا يوجد . وإن كان واجبا أن يوجد أو ألا يوجد ، فليس يكون ممكنا فيه الأمران جميعا» .

بالممكن : الممكن ، فى طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون .

شرح الفارابى ، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولا سيما ص ١٧٩ : «وقال أرسطوطاليس : قولنا : يمكن أن يوجد ، لا يلزمه قولنا : واجب أن يوجد ، ولا قولنا : واجب أن لا يوجد . وذلك أن القول بالممكن يتساوى فيه أن يوجد وأن لا يوجد . وذلك أن ما هو ممكن أن يوجد فهو ممكن أن لا يوجد .

وأما واجب أن يوجد وواجب أن لا يوجد ، فأيهما كان صادقا ، لم يمكن أن يصدق معه مجموع الباقيين ، وهو ممكن أن يوجد وأن لا يوجد . ففى أى موضع صدق فيه قولنا : واجب أن يوجد ، لم يصدق معه : ممكن أن لا يوجد . وأى موضع صدق فيه : واجب أن لا يوجد ، لم يصدق فيه : يمكن أن يوجد . وأى هذين صدق ، لم يمكن أن يصدق معه مجموع الباقيين . فاذاً قولنا : واجب أن يوجد ، واجب أن لا يوجد ، ليس ولا واحد منهما لازم لقولنا : يمكن أن يوجد» .

وذلك واجب أيضا ، لأنه لايعرض عنه المحال العارض فيما تقدم من وضعنا ان غير الممكن يلزم الواجب . فإنه قد يلزم قولنا : واجب أن يوجد، قولنا : ليس واجبا ألا يوجد ، إذ كانا يصدقان معا على شيء واحد .[1]

---

٢ — كانا : كان ل

---

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ٢٢ — ٢٨ : λείπεται τοίνυν τὸ οὐκ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι ἀκολουθεῖν τῷ δυνατὸν εἶναι. τοῦτο γὰρ ἀληθὲς καὶ κατὰ τοῦ ἀναγκαῖον εἶναι. καὶ γὰρ αὕτη γίνεται ἀντίφασις τῇ ἑπομένῃ τῷ οὐ δυνατὸν εἶναι· ἐκείνῳ γὰρ ἀκολουθεῖ τὸ ἀδύνατον εἶναι καὶ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι, οὗ ἡ ἀπόφασις τὸ οὐκ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι. ἀκολουθοῦσί τε ἄρα καὶ αὗται αἱ ἀντιφάσεις κατὰ τὸν εἰρημένον τρόπον, καὶ οὐδὲν ἀδύνατον συμβαίνει τιθεμένων οὕτως.

— ت . ع . ١٨٩ ب ٢ — ٦ : «فقد بقى إذاً أن يكون الذى يتبع قولنا : «ممكن أن يوجد» ، إنما هو قولنا : « ليس واجبا ألا يوجد » . فان هذا قد يصدق أيضا مع قولنا : « واجب أن يوجد » . وذلك أنه يصير نقيضا للقول اللازم لقولنا : « ليس يمكن أن يوجد » . فانه قد يلزم هذا القول قولنا : « ممتنع أن يوجد » ، وقولنا : « واجب ألا يوجد » الذى سلبه : « ليس واجبا ألا يوجد » . فهذه المناقضات إذاً تلزم أيضا على هذا الوجه الذى وصفناه . و إذا وضعت كذلك ، لم يلحق ذلك شيء محال » .

(ليس) يمكن : ممكنا ، فى طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون .

و إذا (وضعت) : فاذا ، فى شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو، ص ١٧٨ سطر ٤ — ٥ . ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون

شرح الفارابى ، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولا سيما ص ١٧٩ : « فقد بقى إذاً أن يكون الذى ينبغى أن يجعل لازما لقولنا : ممكن أن يوجد، من مقدمات الواجب ، إنما هو قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد . ويشهد ذلك أيضا أن يرتفع لزوم المحال الذى لزم من الوضع الأول . فان قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد ، قد يصدق على قولنا : واجب أن يوجد . وذلك أنه نقيض ضد : واجب أن يوجد . فان قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد ، سلب مناقض لقولنا : واجب أن لا يوجد ، الذى هو ضد قولنا : واجب أن يوجد » .

لكن قد يعرض شك فيا بينا ، أن قولنا : ممكن أن يوجد ، يلزم من قولنـا : واجب أن يوجد . وذلك أنه إن لم يكن يلزمه ، فنقيضه يلزمه . ونقيضه إما أن يكون قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، و إما قولنا : يمكن ألا يوجد . لكن إن لزمه قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، لزم المحال المتقدم الذى فرغنا من ذكره . وإن لزمه قولنا : يمكن أن لا يوجد ، لزم أن يكون ماهو واجب أن يوجد ، يمكن ألا يوجد . وذلك خلف لا يمكن .

فهذا القول يجب عنه أن يكون اللازم عن قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : يمكن أن يوجد .[1]

---

٢ — وذلك : + غير د // ونقيضه : فنقيضه د
٣ — لزمه : لزم د
٤ — لزمه : لزم د
٥ — (قولنا) يمكن : ممكن ف
٧ — واجب : وجب د // قولنا : سقطت من ف
٨ — يمكن : ممكن ف

---

(١) أرسطو ، ١٢ أ ٢٢ ب ٢٩ — ٣٣ : ἀπορήσειε δ' ἄν τις εἰ τῷ ἀναγκαῖον εἶναι τὸ δυνατὸν εἶναι ἕπεται. εἴ τε γὰρ μὴ ἕπεται, ἡ ἀντίφασις ἀκολουθήσει, τὸ μὴ δυνατὸν εἶναι· καὶ εἴ τις ταύτην μὴ φήσειεν εἶναι ἀντίφασιν, ἀνάγκη λέγειν τὸ δυνατὸν μὴ εἶναι· ἅπερ ἄμφω ψευδῆ κατὰ τοῦ ἀναγκαῖον εἶναι.

— ت ، ع ، ١٨٩ ب ٦ — ١٠ : «ولعل الإنسان أن يشك فيقول : هل يلزم قولنا : «واجب أن يوجد» ، قولنا : ممكن أن يوجد » ؟ فانه إن لم يكن يلزمه ، فنقيضه يتبعه ، وهو قولنا : « ليس يمكن أن يوجد » . وإن قال قائل : إن هذا القول ليس هو نقيض ذاك ، فواجب أن يقول : إن نقيضه قولنا : « يمكن ألا يوجد » . والقولان جميعا كاذبان فيا وجوده واجب » .

شرح الفارابى ، ص ١٨٠ : « هذا هو القول الذى كان صح أن قولنا : ممكن أن يوجد ، لازم لقولنا : واجب أن يوجد» .

لكن إذا فرضنا أن اللازم عنه قولنا : ممكن أن يوجد ، وكان الشيء الذي يمكن فيه أن يوجد ، يمكن فيه ألا يوجد ، فقد يلزم أن يكون ماهو واجب أن يوجد ، يمكن أن يوجد ، وألا يوجد . وذلك خلف لا يمكن[1] .

وإذا كان القول الأول يوجب أن يكون اللازم عن قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : ممكن أن يوجد ، والثاني يبطل أن يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه ، فبيّن أنه يجب أن يكون ما أثبت القول الأول من طبيعة الممكن أنه لازم عن الواجب غير ما نفاه الثاني .

---

٣ — أن يوجد و : سقطت من د

٧ — غير : سقطت من د // نفاه : اخاه د

---

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ٢٣ — ٣٦ : ἀλλὰ μὴν πάλιν τὸ αὐτὸ εἶναι δοκεῖ δυνατὸν τέμνεσθαι καὶ μὴ τέμνεσθαι καὶ εἶναι καὶ μὴ εἶναι, ὥστε ἔσται τὸ ἀναγκαῖον εἶναι ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι· τοῦτο δὲ ψεῦδος.

— ت ، ج ، ١٨٩ ب ١٠ — ١٢ : « غير أنا قد نرى أيضا أن الشيء الواحد بعينه يمكن أن يقطع وألا يقطع ، ويمكن أن يوجد وألا يوجد ؛ فيجب من ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد ، يحتمل ألا يوجد . وهذا أيضا باطل » .

لاحظ السهو الذي وقع في طبعة بدوي ، إذ نجد : وألا يَقطع . والقراءة الصحيحة هي : وألا يُقطع τέμνεσθαι وهو مبني للمجهول .

قارن ترجمة Edghill :

At the same time, it is thought that if a thing may be cut it may also not be cut, if a thing may be it may also not be, and thus it would follow that a thing which must necessarily be may possibly not be; which is false.

شرح الفارابي ، ص ١٨٠ — ١٨١ : « يريد أن يبطل بهذا القول ما كان وطأه أولا من أن قولنا : يمكن أن يوجد ، لازم لقولنا : واجب أن يوجد ... » .

فالممكن إذن يقال على أكثر من معنى واحد . وذلك أيضا بيّن بالاستقراء . فإنه يظهر أنه ليس كل ما يقال : إنه ممكن أن يفعل كذا ، أو يقبل ، ففيه قوة على ألا يفعل ، وعلى أن يفعل .

وذلك أن الأشياء التى نقول إن فيها قوى فاعلة توجد على ضربين : إما قوى مقرونة بنطق وهى التى يعبر عنها بالاستطاعة ، وإما قوى ليست مقرونة بنطق ، مثل تسخين النار ، وتبريد الثلج .

فأما القوى المقرونة بالنطق، فإن فيها قوة على أن تقبل الأضداد ، أعنى أن تفعل ، وألا تفعل . ومثال ذلك : المشى . فإن فى الإنسان قوة أن يمشى ، وألا يمشى ، على السواء .

وأما القوى التى ليست مقرونة بنطق، فإن فيها قوة على أحد الأضداد فقط . ومثال ذلك : النار ، فانها إنما فيها قوة على أن تسخن فقط ، لا على أن

---

٢ — يفعل : يقول د

٣ — أن يفعل : أن لا يقبل د

٥ — مقرونة : مفردته د

٦ — مقرونة : مفردته د

٨ — و(ألا) : سقطت من د // قوة : + على ف

١٠ — القوى : القوة د // فان : + ما ف // فيها : + هو ف

١١ — (قوة) على : أعنى د

لاتسخن إلا بالعرض . وذلك إما عند ما لا تجـد موضوعا يقبل السخونة ، وإما عندما يعوقها عائق عن الفعل الذى لهـا بالطبع فى ذلك الموضوع [١] .

---

٢ — لهـا : منها د // الموضوع : المرضع ل

---

(١) أرسطو ، ١٣ : ٢٢ ب ٣٦ — ٢٣ أ ٣ : φανερὸν δὴ ὅτι οὐ πᾶν τὸ δυνατὸν ἢ εἶναι ἢ βαδίζειν καὶ τὰ ἀντικείμενα δύναται, ἀλλ' ἔστιν ἐφ' ὧν οὐκ ἀληθές, πρῶτον μὲν ἐπὶ τῶν μὴ κατὰ λόγον δυνατῶν, οἷον τὸ πῦρ θερμαντικὸν καὶ ἔχει δύναμιν ἄλογον. αἱ μὲν οὖν μετὰ λόγου δυνάμεις αἱ αὐταὶ πλειόνων καὶ τῶν ἐναντίων, αἱ δ' ἄλογοι οὐ πᾶσαι, ἀλλ' ὥσπερ εἴρηται, τὸ πῦρ οὐ δυνατὸν θερμαίνειν καὶ μή, οὐδ' ὅσα ἄλλα ἐνεργεῖ ἀεί.

— ت ، ع ، ١٨٩ ب ١٢ — ١٨ : « فنقول : إنه ليس كل ما هو ممكن ، أنه يوجد ، أو أن يمشى ، فقد يقدر على ماهو مقابل لذلك ، بل هاهنا أشياء لا يصدق فيها المقابل . وأول ذلك فى الممكنة التى ليست قواها بنطق . ومثال ذلك : « النار » فإنها تسخن كل مالقيته ، وقوتها ليست بنطق . فالقوى التى تكون بنطق هى واحدة بأعيانها لأشياء كثيرة ، ولأضدادها . فأما القوى التى ليست بنطق ، فليس كلها كذلك . لكن الأمر على ما قلنا فى النار . وذلك أنه ليس ممكنا أن تحرق ، وألا تحرق ، وكذلك غيرها مما يفعل دائما » .

هو ممكن : كتب فوقها فى مخطوط الأورغانون : أى فى قوته .

(النار) فانها : سقطت من طبعة بدوى ، ولكنها موجودة فى مخطوط الأورغانون وفى طبعة بولاك .

ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٧ : « فكالنار التى من شأنها أن تحرق الهشيم ما لم يعق فعلها عنه عائق ، كالمـاء مثلا » .

شرح الفارابى ، ص ١٨١ ١ : « يقول : إنه ليس كل ما قيل عليه إنه ممكن أن يوجد كذى ، أو يكون كذى ، ففيه إمكان لمقابل ذلك الشىء . بل ها هنا أشياء يقال فيها إنها يمكن أن توجد بحال ، ولا يصدق فيها أن يقال ممكن أن لا توجد بتلك الحال . وتلك الأشياء كثيرة .

وأول ما يذكره من تلك الأشياء فى الممكنة التى ليست القوى فيها نطقا ، ولا قواها مقرونة بنطق . ومثال ذلك النار . فان فيها قوة بها تسخن . وبتلك القوة يقال فيها إنها ممكنة أن تسـخن . والقوى التى فى الأجسام منها ماهى قوى تفعل بها فى غيرها . ومنها ماهى قوى تقبل بها الفعل عن غيرها . ولأجل تلك القوى التى بها تفعل ، أو تنفعل ، يقـال فيها إنها ممكنة أن تفعل ، أو تنفعل .

والقوى التى بها تفعل الأجسام ، أو تنفعل : منها ماهى نطق ، أو مقرونة بنطق ، ومنها ما ليست هى بنطق ولا مقرونة بنطق . . . » .

وقد يوجد فى القوى المنفعلة الغير الناطقة ما يقبل المتقابلين على السواء .

وإذا كان هذا هكذا ، فليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء المتقابلة . ولا أيضا الممكن مما يقال بتواطؤ ، حتى يكون نوعا واحدا ، بل اسم الممكن يقال باشتراك الاسم . وذلك أنا قد نقول : " ممكن " فيما هو موجود بالفعل ، وقولنا فيه : إنه ممكن ، إنما هو بمعنى أن هذه الحالة الموجودة له بالفعل قد كانت ممكنة له ، وإلا لم يكن ليقبلها . وهذا قد يقال وإن لم يتقدم الإمكان فيه الفعل بالزمان ، إن وجد شيء بهذه الصفة .

ومنه ما يقال فيه : « إنه ممكن » ، بمعنى أن من شأنه أن يوجد فى المستقبل . وهذا الإمكان إنما يوجد فى الأشياء المتحركة وحدها ، فاسدة كانت ، أو غير فاسدة .

إلا أنه ما كان منه فى الأشياء الغير الفاسدة ، فحدوثه واجب ، مثل طلوع الشمس غدًا .

---

١ — المنفعلة : المنفصلة د // الناطقة : ناطقة ف

٢ — وإذا : فاذا د

٥ — فيه : سقطت من د

٦ — بالفعل : بالعقل د

٧ — بالزمان : وبالزمان د

١١ — ما : سقطت من د // الفاسدة : فاسدة ف

وما كان منه فى الأشياء الفاسدة ، فليس كونه واجباً[(١)] .

---

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ أ ٣ — ١٢ : ἔνια μέντοι δύναται καὶ τῶν κατὰ τὰς ἀλόγους δυνάμεις ἅμα τὰ ἀντικείμενα δέξασθαι. ἀλλὰ τοῦτο μὲν τούτου χάριν εἴρηται, ὅτι οὐ πᾶσα δύναμις τῶν ἀντικειμένων, οὐδ' ὅσαι λέγονται κατὰ τὸ αὐτὸ εἶδος. ἔνιαι δὲ δυνάμεις ὁμώνυμοί εἰσιν. τὸ γὰρ δυνατὸν οὐχ ἁπλῶς λέγεται, ἀλλὰ τὸ μὲν ὅτι ἀληθὲς ὡς ἐνεργείᾳ ὄν, οἷον δυνατὸν βαδίζειν ὅτι βαδίζει, καὶ ὅλως δυνατὸν εἶναι ὅτι ἤδη ἔστι κατ' ἐνέργειαν ὃ λέγεται εἶναι δυνατόν, τὸ δὲ ὅτι ἐνεργήσειεν ἄν, οἷον δυνατὸν εἶναι βαδίζειν ὅτι βαδίσειεν ἄν. καὶ αὕτη μὲν ἐπὶ τοῖς κινητοῖς ἐστὶ μόνοις ἡ δύναμις.

— ت ، ع ، ١٨٩ ب ١٨ — ١٩٠ أ ٣ : « إلا أن بعض الأشياء ما قوته بغـير نطق ، قد يمكن فيها أيضا أن تقبل معا المتقابلات . و إنما قلنا هذا القول ليعلم أنه ليس كل إمكان فهو للأشياء المتقابلة ، ولا فيما يقال فى النوع الواحد بعينـه . و إن كان بعض الإمكان مشتركا فى الاسم . وذلك أن الممكن ليس هو مما يقال على الإطلاق ، بل منه ما يقال حقا ، لأن الشيء يفعل . ومثال ذلك قولنا فى المـاشى إن المشى ممكن له لأنه يمشى . و بالجملة : قولنا فى الشيء إن كذا ممكن له ، لأنه بالفعل بالحال التى يقال إنها ممكنة ، ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولنا فى الشيء : إنه قد يمكن أن يمشى ، لأن من شأنه أن يمشى . وهذا الإمكان إنما هو فى الأشياء المتحركة وحدها » .

مشتركا : مشترك ، فى طبعة بولاك وفى الأصل .

(ليس) هو : سقطت من طبعة بدرى .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١١٩ — ١٢٠ : « لكن المعـلم الأول قـد أوما إلى المعنى الذى ذهبنا إليه . ولنعبرعنه كما ينبغى ، حتى تفهم أن سياقته ليست على ماذهبوا إليه . قال : ليس كل ما يقال له ممكن أن يوجد أو يمشى ، فيجب أن يكون معنى الإمكان فيه متضمنا لمـا هو مقابل لذلك ، حتى يصدق مع ذلك ممكن أن لا يوجد ، فان هاهنا أشياء لا يصدق فيها المقابل ، فان الأشياء التى تكون الممكنة فيها متعلقة بقوة لا نطق فيها ولا اختيار فانها تسمى قوى و إمكانات ، وليست تكون على الأمر وعلى خلافـه ، بل تسمى قوة و إمكانا ، ويقضى بها نحو أمر واحد . هذا إذا كانت القوة فاعلية . وأما إذا كانت القوة استعدادية فلا يتعين لهـا فى نفسها أحد الأمرين ، بل تقبل المتقابلين معـا . وليست الأخرى التى فى جهة الفاعل تفعل المتضادين معا . بل إن تعطلت ، ولم يكن قابل ما جاء ، لم تكن تفعل . ومع ذلك فيسمى حال الفاعل إمكانا ، وحال المستعد للأمرين إمكانا . فالإمكان مشترك فى الاسم ، إذا كان =

وأما الصنف الثانى من الممكن فهو يوجد فى الأشياء الغـير المتحركة . وهذا الصنف من الممكن هـو الذى يلزم الواجب . وأما الصنف الأول فليس يلزم الواجب ، وذلك ما كان منه فى الأشياء الفاسدة .

لكن قد يشبه أن يقال : إن الممكن ، إذ كان أعم من الواجب ، وذلك أنه قد يقع على الواجب وغير الواجب ، فقد يجب أن يكون لازما عنـه على جهة ما يلزم الأعم الأخص ، أعنى على جهة ما يلزم الحيوان الإنسان[1] .

---

١ — المتحركة : المحركة د : متحركة ف

٤ — إذ : اذا د

= يقال على الذى يمشى حين يمشى ، وعلى الذى يقوى على أن يمشى وهو لا يمشى . فالأول يقال على الفعل ، والآخر على القوة . والذى بالفعل تشترك فيه الأزليات والمتغيرات ، والآخر يختص بالمتغيرات . ويجب أن نفهم أنه ليس يجب من قوله : يقال عليـه ، أن يفهم أنه اسم مرادف ، بل الأولى أن نظن أن معنى قوله : يقال عليه ، هو أنه يقال عليه بمعنى يخصه ... » .

قارن : شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ١٨٤ — ١٨٦

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٣ أ ١٢ — ١٨ : ἐκείνη δὲ καὶ ἐπὶ τοῖς ἀκινήτοις. ἄμφω δὲ ἀληθὲς εἰπεῖν τὸ μὴ ἀδύνατον εἶναι βαδίζειν ἢ εἶναι, καὶ τὸ βαδίζον ἤδη καὶ ἐνεργοῦν καὶ τὸ βαδιστικόν. τὸ μὲν οὖν οὕτω δυνατὸν οὐκ ἀληθὲς κατὰ τοῦ ἀναγκαίου ἁπλῶς εἰπεῖν, θάτερον δὲ ἀληθές. ὥστε ἐπεὶ τῷ ἐν μέρει τὸ καθόλου ἕπεται, τῷ ἐξ ἀνάγκης ὄντι ἕπεται τὸ δύνασθαι εἶναι, οὐ μέντοι πᾶν.

= ت . ع . ١٩٠ أ ٣ — ٨ : « فأما ذاك فهو أيضا فى الأشياء غير المتحركة . والقول : بأنه ممكن أن يمشى ، وأنه يمشى ، صادقان فيما هو دائب يمشى ويفعـل ، وفيما من شأنه المشى . فأما ما قيل ممكنا على هـذا الوجه ، فليس بصادق إذا قيـل على الإطلاق فى الواجب ضرورة .

وأما على الوجه الآخر فإنه صادق . فإذ كان الكلى لاحقا بالجـزئى ، فقد يجب أن يلزم فيما هو واجب أن يوجد أن يكون أيضا ممكنا أن يوجد . إلا أنه ليس على كل معنى الممكن » . =

قال :

وإذ قد تبينت أنحاء الممكن ، فقد يجب أن نضع الأول الذى تقع إليه المقايسة فى هذا اللزوم قولنا : واجب أن يوجد ، ليس واجبا أن يوجد . إذ كان

---

٢ — وإذ : وإذا .

— داثب : هذه هى قراءة مخطوط الأورغانون ، ولكن بدون نقط أو همزة ، ولهذا نجدها فى شرح الفارابى ، ص ١٨٧ ، سطر ١٠ : دايب .

ولكن بولاك ظن أن الدال راء ، ولهذا قرأ : رائب . كما أن الدكتور بدوى ظن كذلك أن الدال راء ، فغيرها إلى دال ، قائلا إن الصياغة ترجح ما اقترحه . ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون . وقد استخدم الفارابى كلمة : « دائب » أكثر من مرة فى شرحه ، ص ١٨٥ : لأنه دائب يمشى ؛ ص ١٨٩ : دائب يتحرك ؛ ص ١٨٧ : دائب يمشى ويفعل (يفعل فى طبعة كوتش ومارو) . وهذا المثال منقول حرفيا من الترجمة العربية .

يمشى ويفعل : بالفعل ، فى طبعة بدوى ، ويفعل فى شرح الفارابى .

ولكن كلا من βαδίζον , ἐνεργοῦν اسم فاعل جاد وهما معطوفان ، وقد نقل المترجم العربى الكلمة βαδίζον بلفظة يمشى ، فمن البديهى أن ينقل الكلمة ἐνεργοῦν بلفظة يفعل . قارن ترجمة Edghill : is walking and is actual

لاحقا : لاحق ، فى مخطوط الأورغانون .

انظر : شرح الفارابى ، ص ١٨٦ — ١٩٠

وقارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٠ : « ثم قال : ولكن الكلى محمول على الجزئى ، والممكن محمول على الواجب . ويشير بهذا إلى أن الممكن معنى يفهم منه أكثر وأعم من معنى الواجب ، فيكون كليا بالقياس إلى الواجب ، والواجب جزئى تحته . وذلك المعنى هو أنه ليس بممتنع . والواجب بعض ماليس بممتنع » .

انظر تعليق Edghill فى ترجمته ، هامش ٢ :

Just as, if the species may be predicated of a certain thing, the genus or universal may also be predicated, so, if necessity is predicated of an event, possibility may also be predicated, provided that sense of the word which includes the negative possibility be rejected.

هـذا هو المبـدأ لهذه كلهـا ، ثم نتـأمل ما يلزم ذلك من تلك القضايا البـاقية .

قال :

وهـذا شيء قد فصل فى كتاب القيـاس ، فأرجىء الأمر إلى ذلك الموضـع[1] .

وإنمـا كان الواجب هو المبدأ لهذه ، لأن الأشياء الواجبة هى الأزلية الموجودة بالفعل ، على ماتبين فى العلوم النظرية .

ولمـا كانت الأشياء الأزلية أقدم ، وجب أن تكون الأشياء التى هى بالفعل أقدم من الأشياء التى هى بالفعل تارة ، وبالقوة تارة . ولذلك بعض الموجودات توجد بالفعل ، دون القوة ، مثل الموجود الأول . وبعضها بالفعل تارة ، والقوة تارة ، وهى الأشياء الكائنة الفاسدة . وبعض الأشياء مع القوة فقط من غير أن

---

١ — لهذه : لهذ د // من : سقطت من هـ

٤ — فأرجى : فارجيا ل : فلنرجى ف

٧ — النظرية : الفكرية ف

٩ — (وبالقوة) تارة : كتب أولا فى المتن تارة فى د ثم ضرب عليها وكتب « أخرى » فى الهامش .

١٠ — والقوة : وبالقوة د

---

(١) أرسطو ، القياس ، ١ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ (٣٦ ب ٢٨ وما بعده) .

ت . ع . ٨٤ ب وما يليها ، طبعة بدوى ، ص ١٦١ ومابعدها .

.. تفارقها، مثل الحركة . وبالجملة : وجود الغير المتناهي من جهة ماهو غير متناه ، على ما تبين أيضا في العلم الطبيعي[1] .

١ — المتناهي : متناه ف
٢ — تبين : بين ل

(١) أرسطو، ١٣ ، ٢٣ أ ١٨ — ٢٦ : καὶ ἔστι δὴ ἀρχὴ ἴσως τὸ ἀναγκαῖον καὶ μὴ ἀναγκαῖον πάντων ἢ εἶναι ἢ μὴ εἶναι, καὶ τἆλλα ὡς τούτοις ἀκολουθοῦντα ἐπισκοπεῖν δεῖ. φανερὸν δὴ ἐκ τῶν εἰρημένων ὅτι τὸ ἐξ ἀνάγκης ὂν κατ' ἐνέργειάν ἐστιν, ὥστε εἰ πρότερα τὰ ἀΐδια, καὶ ἡ ἐνέργεια δυνάμεως προτέρα. καὶ τὰ μὲν ἄνευ δυνάμεως ἐνέργειαί εἰσιν, οἷον αἱ πρῶται οὐσίαι, τὰ δὲ μετὰ δυνάμεως, ἃ τῇ μὲν φύσει πρότερα τῷ δὲ χρόνῳ ὕστερα, τὰ δὲ οὐδέποτε ἐνέργειαί εἰσιν ἀλλὰ δυνάμεις μόνον.

— ت . ع . ١٩٠ أ ٨ — ١٠ : « وعسى أن يكون أيضا مبدؤها كلها قولنا : «واجب» ، وقولنا : « ليس واجبا أن يوجد وألا يوجد » . ثم ينبغي أن نتأمل كيف لزوم سائر تلك الباقية لهذه . وقد ظهر مما قلنا أن ما وجوده واجب ضرورة فهو بالفعل . فيجب من ذلك — إذ كانت الأشياء الأزلية أقدم — أن يكون أيضا الفعل أقدم من القوة . فتكون بعض الأشياء بالفعل دون القوة . ومثال ذلك : الجواهر الأول ، وبعضها مع قوة ؛ وهذا الأشياء هي بالطبع أقدم . فأما بالزمان فانها « أشد تأخرا » ، وبعضها ليست في حال من الأحوال بالفعل ، بل إنما هي قوى فقط » .

مبدؤها : مبدأها في مخطوط الأورغانون ، ومبدأها في طبعة بولاك ، ومبدأوها في شرح الفارابي .
واجبا : واجب ، في مخطوط الأورغانون .

كيف : + < يكون > ، في طبعة بدوي ولكنها غير موجودة في مخطوط الأورغانون ولا في شرح الفارابي ولا في طبعة بولاك .

ليست : ليس ، في طبعة بدوي .

ويوجد في طبعة بولاك بعد كلمة فقط : [الفصل الخامس] وقد وضعت بين قوسين ، ولا توجد طبعا في مخطوط الأورغانون .

قوى : قوة ، في طبعة بدوي ، ولكن القراءة واضحة جدا في مخطوط الأورغانون .

شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ١٩١ — ١٩٣ : « وهذه أشياء خارجة عن صناعة المنطق . وقد استقصى أمرها أرسطوطاليس في المقالة التاسعة من كتاب مابعد الطبيعة . وهي أيضا مع —

فهذه جملة ماتكلم به فى القضايا ذوات الجهات .

---

١ — تكلم : يتكلم د

— ذلك أشياء غامضة . وكثير منها غير بين الوجود . إلا أن أرسطوطاليس وضعها وضعا ؛ وفيها بين القدماء اختلاف شديد متفاوت .

ولكن يمكن أن يقع الاقناع فى كثير من هذه الأشياء بالاستقراء . فانه قسم الأشياء الموجودة كلها ثلثة أقسام : بجعل منها ماهو بالفعل دون القوة ، وجعل منها ماهو بالقوة دون الفعل ، وبعضها يجعلها حينا بالقــوة وحينا بالفعل . فن هــذه الثلثة : الأول والثانى محتاجان إلى براهين ، وهما من الأشياء البعيدة جدا . وأما القسم الثالث فانه يمكن أن يبين أمره بالاستقراء ...

وقوله : بعض الأشياء بالفعل دون القوة ومثال ذلك الجواهر الأول ، فهــذا أيضا من الأشياء الغامضة . ومثاله أغمض جدا ... » .

يقول Edghill فى تعليقاته على ترجمته ، هامش ١ :

The argunent is this : the necessary is actual ,
the necessary is also a first principle , i- e- eternal ,
that which is eternal is prior,
.·. the actual is prior to the potential.

وفى هامش ٢ : يفسر الجــواهر الأول بالإله والعقول التى تحرك الأجرام السارية . قارن : ما بعد الطبيعة ، أ ٦ ، و ث ١٠٥٠ ب ٣ — ١٩

وفى هامش ٣ : والمتأخرة فى الزمن هى τὰ φθαρτά ، قارن : مابعد الطبيعة ، ث ٩ ١٠٤٩ ب ١٠ — ١٠٥٠ أ ٢٣ .

وفى هامش ٤ : يشير إلى مابعد الطبيعة ، ث ١٠٤٨ ب ٩ — ١٧ .

الفصل الخامس

قال :

ولما كانت الأقاويل المتقابلة : إما متقابلة بالإيجاب والسلب ، وإما متقابلة بأن موادها متضادة ، وهي الأقاويل التي محمولاتها متضادة ، وكانت توجد في التي محمولاتها متضادة ما يشبه الأصناف الخمسة من المتقابلة التي من جهة الإيجاب والسلب التي تقدم القول فيها ، فقد يجب أن ننظر هاهنا أي هذه الأقاويل أشد تضادا ، وأبعد تباينا في الاعتقاد : هل المتضادة على طريق الإيجاب والسلب ، أو المتضادة على طريق اعتقاد الضد ؟ مثال ذلك أن قولنا : كل إنسان عدل ، يقابله قولان :

أحدها : ولا إنسان واحد عدل ، وهو المقابل على جهة السلب .

والثاني قولنا : كل إنسان جائر ، وهو المقابل على جهة الضدية .

فأي هذين هو أشد مضادة لقولنا : كل إنسان عدل ، هل قولنا :

---

١ — الفصل الخامس : فصل ل : ترك فراغ في د

٦ — التي : الذي ف .

١٠ — ولا إنسان : ولا انسان د

ولا إنسان واحد عدل ، أو قولنا : كل إنسان جائر؟[1] فنقول :

---

١ — ولا إنسان : والإنسان د

---

(١) أرسطو، ١٤، ٢٣ أ ٢٧ — ٣٢ : πότερον δὲ ἐναντία ἐστὶν ἡ κατάφασις τῇ ἀποφάσει ἢ ἡ κατάφασις τῇ καταφάσει, καὶ ὁ λόγος τῷ λόγῳ ὁ λέγων ὅτι πᾶς ἄνθρωπος δίκαιος τῷ οὐδεὶς ἄνθρωπος δίκαιος, ἢ τὸ πᾶς ἄνθρωπος δίκαιος τῷ πᾶς ἄνθρωπος ἄδικος, οἷον ἔστι Καλλίας — οὐκ ἔστι Καλλίας δίκαιος — Καλλίας ἄδικός ἐστι· πότερα δὴ ἐναντία τούτων;

— ت، ع ، ١٩٠ أ ١٦ — ١٩ : « وقد ينبغي أن ننظر هل ضد الإيجاب إنما هو السلب ، أو الإيجاب ضد الإيجاب . وهل قولنا : « كل إنسان عدل » ، هو ضد قولنا : « ولا إنسان واحد عدل » أو إنما هو ضد قولنا : « كل إنسان جائر » . كأنك قلت : « سقراط عدل » ، « ليس بعدل » سقراط ، « سقراط جائر » . أى الاثنين من هذه هما المتضادان ؟ .

ولا إنسان واحدا : فى طبعة بدوى : ولا إنسان واحد فى مخطوط الأورغانون وفى طبعة بولاك .

نجد فى شرح الفارابى تحقيق كوتش ومارو ، ص ١٩٥ ، ما يأتى . « أو ضــد الإيجاب أبدا إنما هو الإيجاب » بــدلا من قراءة مخطوط الأورغانون : أو الايجاب ضد الإيجاب ، كما نجد : « هو ضد لقولنا ولا إنسان عدل » بدلا من : « هو ضد قولنا ولا إنسان واحد عدل » .

أو إنما : وإنما ، فى طبعة بدوى .

لاحظ أن كالياس فى الأصل اليونانى يقابلها سقراط فى الترجمة العربية .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٤ : « وذلك أنه إذا حــل محمول على موضوع ، ولذلك المحمول ضد ، فهل إيجاب الضد عليه أشد عنادا ، أم سلبه المقابل الذى هو نقيضه ؟ مثاله : إذا قيل : زيد عادل ، فهل قولنا : زيد جائر ، أشــد عنادا له أم قولنا : ليس بعادل ؟ وهــل الضد لقولنا : كل إنسان عادل ، هو قولنا : كل إنسان جائر ، أو ما سلف ذكره ، وهو أنه لا واحد من الناس عادل ؟

فان هذا شىء قد تشاجر فيه طوائف » .

« شرح الفارابى ، ص ١٩٤ : « قال الفارابى رحمه الله : قصده فى هــذا الفصل أن يفحص هــل الأقاويل المتقابلة الموجبة التى موادها فقط متضادة أشــد تباينا وتقابلا وتضادا ، أو الأقاويل المتقابلة من جهة الإيجاب والسلب هى أشد تضادا .

فأما الأقاويل المتقابلة من جهة الإيجاب والسلب ، كما قد أحصيت ، هى خمسة أصناف : متضادتان ، ومتضادتان ، وما تحت المتضادين ، ومتناقضان ، ومهملتان » .

إنه إذا كانت الألفاظ إنما تدل على المعانى القائمة بالنفس ، وكان قد يوجد فى الذهن اعتقاد شيء ما ، و إعتقاد ضده ، أو إعتقاد شيء ما ، و إعتقاد سلبه ، فبيّن أنه إنما يقال فى القول إنه ضد القول ، أو مقابل له ، من جهة تقابل الاعتقادات التى فى النفس : إما باعتقاد الضد ، أو باعتقاد السلب .

و إذا كان الأمر كذلك ، فقد ينبغى أن ننظر أىّ اعتقاد هو الذى فى الغاية من التضاد والتباين للاعتقاد الصادق ، أو الكاذب : هل اعتقاد ضده ، أو اعتقاد سلبه[1] ؟

---

٢ — الذهن : + من ذلك د

٦ — التباين : المباينة ف

---

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ أ ٣٢ — ٣٩ : εἰ γὰρ τὰ μὲν ἐν τῇ φωνῇ ἀκολουθεῖ τοῖς ἐν τῇ διανοίᾳ, ἐκεῖ δὲ ἐναντία δόξα ἡ τοῦ ἐναντίου, οἷον ὅτι πᾶς ἄνθρωπος δίκαιος τῇ πᾶς ἄνθρωπος ἄδικος, καὶ ἐπὶ τῶν ἐν τῇ φωνῇ καταφάσεων ἀνάγκη ὁμοίως ἔχειν. εἰ δὲ μὴ ἐκεῖ ἡ τοῦ ἐναντίου δόξα ἐναντία ἐστίν, οὐδὲ ἡ κατάφασις τῇ καταφάσει ἔσται ἐναντία, ἀλλ' ἡ εἰρημένη ἀπόφασις. ὥστε σκεπτέον ποία δόξα ἀληθὴς ψευδεῖ δόξῃ ἐναντία, πότερον ἡ τῆς ἀποφάσεως ἢ ἡ τὸ ἐναντίον εἶναι δοξάζουσα.

= ت ٠ ع ٠ ١٩٠ أ ١٩ — ١٩٠ ب ٥ : « فإنه إن كان ما يخرج بالصوت تابعا لازما لما يقوم فى الذهن ، وكان فى الذهن ضدا لاعتقاد إنما هو اعتقاد ضده . ومثال ذلك أن اعتقادنا أن كل إنسان عدل ضد اعتقادنا أن كل إنسان جائر . فواجب ضرورة أن يكون أيضا الحال فى الايجابين اللذين يخرجان بالصوت على ذلك المثال . وإن لم يكن هناك اعتقاد الضد هو الضد ، لم يكن أيضا الإيجاب هو المضاد للايجاب ، بل السلب الذى وصفناه . فقد ينبغى إذاً أن نبحث وننظر : أى إعتقاد حق هو المضاد للاعتقاد الباطل : هل اعتقادنا سلبه ، أو اعتقادنا وجود ضده ؟ » .

يقوم : تقدم ، فى شرح الفارابى ، ص ١٩٦ ، سطر ٨

ضده : ضد ، فى طبعة بدوى .

قارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٤ : « والحق فيها أن كونه جائرا أشد عنادا فى طبيعة الأمر لكونه عادلا من كونه ليس بعادل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقادا أو لفظا فان —

ومثال ذلك : إذا اعتقدنا فى شىء ما أنه خير ، وكان ذلك عقـداً صادقاً ، مثـل اعتقادنا فى الحيـاة أنها خير ، فيكون إذن ها هنا عقـدان كاذبان مقابلان له ، أحدهما : أنها شر ، والآخر : أنها ليست بخـير . فأىّ من هذين الاعتقادين الكاذبين فى الحياة هو الذى هو فى غاية المضادة فى الذهن للاعتقاد الصادق الذى هو قولنـا : الحياة خير : هـل اعتقادنا أنها شر ، أو اعتقادنا أنها ليست بخـير[1] ؟ فنقـول :

١ — أنها : أنه د .

٣ — المضادة : التضاد د   ٥ — هل : بل د

— السالب أشد عنادا وأبعد من أن يطابق الموجبة فى شىء من الصدق والكذب . ولما كان هذا النظر من حيث الحكم ، والحكم إما قول أو عقد ، والقول تابع للعقد ، فلننظر فى هذه المعاندات من حيث هى معتقدة » .

شرح الفارابى ، ص ١٩٦ — ١٩٧ .

(١) أرسطو ؛ ١٤ ، ٢٣ أ ٣٩ — ٢٣ ب ٢ : λέγω δὲ ὧδε. ἔστι τις δόξα ἀληθὴς τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν, ἄλλη δὲ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν ψευδής, ἑτέρα δὲ ὅτι κακόν. ποτέρα δὴ τούτων ἐναντία τῇ ἀληθεῖ; καὶ εἰ ἔστι μία, καθ' ὁποτέραν ἡ ἐναντία;

= ت . ع . ١٩٠ ب ٥ — ٨ : « وأعنى بذلك هذا المعنى : ها هنا عقد صادق فى خير ، وهو أنه خيرٌ ؛ وعقد آخر كاذب ، وهو أنه ليس بخيرٍ ؛ وعقد غيره وهو أنه شر . فأى هذين ، ليت شعرى ، هو ضد العقد الصادق ؟ وإن كانا واحداً ، فالمضادة فى أيهما هى ؟ » .

وإن كانا : وإن كان ، فى طبعتى بدوى وبولاك ؛ ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون .

بعد جملة : وإن كانا واحداً ، نجد فى طبعتى بدوى وبولاك : أى إن كان ، منا هما واحداً . ولا وجود لمثل هذه الإضافة فى مخطوط الأورغانون ولا فى شرح الفارابى .

أيهما هى : أيهما هو ، فى طبعة بدوى .

شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ١٩٨ : « يعنى وإن كانا جميعا كاذبين ، فأيهما هو الغاية فى المباينة . أو إن كانا جميعا مقابلين له ، فأيهما أشد مقابلة » . —

إن التضاد الموجود فى الاعتقاد ، أعنى الذى فى غاية التباين فيه سببه التضاد الموجود خارج النفس فى المواد ، فهل يجب أن يكون ما كان من الأشياء أكثر تضادا خارج النفس هو أشد تضادا فى الاعتقاد ،أم لا ؟ فنقول :

إنه لما كان الشيئان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين أقل تضادا فى الاعتقاد من الشيئين اللذين يتضادان بمضادة واحدة ، أو كانا مع ذلك غير متضادين فى الاعتقاد ، بل أكثر ذلك هما متلازمان ، مثل اعتقادنا أن الحياة خير، والموت شر. فإن هذين القولين متضادان بالمحمول والموضوع خارج النفس. فبيّن أنه ليس سبب التضاد الموجود فى الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس،

---

٢ — ما : سقطت من د

٣ — أم لا : سقطت من ف

٤ — بمضادتين : مضادتين د

٥ — بمضادة : بمتضادة هـ // أو : و ف : أن د

٧ — متضادان : متضادين ف

— ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٥ : « فليكن عقد فى خير أنه خير ، وعقد فيه أنه ليس بخير ، وعقد فيه أنه شر . وليعلم أن كون العقد منسوبا إلى ضدين ، كما يعتقد فى موسى أنه خير ، وفى فرعون أنه شر ، وإلى متقابلين كالنقيضين ، كما يعتقد فى موسى أنه خير ، وفى فرعون أنه ليس بخير ، لا يوجب تعاند العقدين ، بل يجب أن يكون ذلك فى موضوع واحد ، حتى يكون العقدان متنافيين . فليعتبر فى موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد أنه شر ، واعتقد فيه أنه ليس بخير ، أى الاعتقادين فى نفسه أشد عنادا ؟ » .

لا حظ أن كلمة عقد يقابلها فى الأصل اليونانى كلمة δόξα .

إذ لو كان سببه ، لكان ما هو أكثر مضادة خارج النفس أحرى أن يكون مضاداً (١) في الاعتقاد .

١ — مضادة : متضادة د

٢ — مضاداً : مضادة د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٣ — ٤ : τὸ μὲν δὴ τούτῳ οἴεσθαι τὰς ἐναντίας δόξας ὡρίσθαι, τῷ τῶν ἐναντίων εἶναι, ψεῦδος·

— ت . ع . ١٩٠ ب ٨ — ٩ : « نقول : إن ظننا أن المعتقدين المتضادين إنما يحدان بأنهما لشيئين متضادين ، باطل » .

لشيئين : لسببين ، في طبعتي بدوى وبولاك . ولكن لشيئين هي القراءة الموجودة في شرح الفارابي ، ص ١٦٩ ، سطر ١٤ . وليس في مخطوط الأورغانون نقط أو همزة .

قارن ترجمة Edghill :

It is an error to suppose that judgements are to be defined as contrary in virtue of the fact that they have contrary subjects.

قارن ترجمة هارولد ب . كوك (مجموعة لوب) ، ص ١٧٣ :

To fancy that contrary judgements are those that have contrary subjcts is to take an erroneous view .

وقارن ترجمة بارتلمي سانتهلير ، ج ١ ، ١٤ ، بند ٥ ، ص ١٩٩ — ٢٠٠ :

Ce serait se tromper beaucoup que de croire que les pensées contraires sont determinées par cela seul qu' elles s' appliquent auxt contraires.

وقارن الترجمة اللاتينية التي اصطلح بها يوليوس باكيوس ، طبعة الأكاديمية البروسية ، ج ٣ ، ١٢ ب :

Si quis igitur putet hoc definiri contrarias opiniones, quod contrariorum sint, falso id putet .

شرح الفارابي ، ص ١٩٩ : « يعني أن ظننا أن الاعتقادين المتضادين إنما يوصفان بأنهما لمحمولين أو موضوعين متضادين ، أو بأن يوجب محمولان متضادان لموضوعين متضادين ، فإن كاذب » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٤ : « ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما في التعليم الأول احتجاج البتة ، ويكون إنما قصد في الأول منهما أن يشار إلى أن نفس التضاد في الأمور لا يوجب التضاد في الاعتقادات ، بل يجب أن تكون الأمور متقابلة حتى يجوز أن تكون متضادة في الاعتقادات » .

وإذا كان ذلك كذلك ، فلما كان مضادته فى الاعتقاد من قبل المواد ،
فهو أحرى ألا يكون هو المضاد بإطلاق فى الاعتقاد . وأما التضاد الذى يوجد
فى الاعتقاد من قبل الإيجاب والسلب فليس ذلك موجودًا فيه من قبل غيره ،
بل من قبل ذاته ، ومن قبل حالة موجودة فيه من الذهن . والذى التضاد فيه من
قبل ذاته أحرى من أن يكون متضادا من الذى التضاد فيه من قبل غيره . وأيضا
فإنه إذا كان عندنا اعتقاد ما فى شىء أنه خير ، وكان عقدا صادقا ، فانه ليس
كل اعتقاد كاذب كان عندنا فى الشىء هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق .
مثل : أن يكون عندنا فيه أنه شىء آخر مما ليس هو موجودا له ، أو أنه ليس بشىء
آخر مما هو موجود له . فان الاعتقادات هى بغير نهاية[1] . وإنما الاعتقاد الذى

---

١ — وإذا كان ذلك كذلك ، سقطت من ل // مضاد : مضادة د
// من : سقطت من د
٤ — والذى : فالذى ف
٨ — موجودا : موجود ف

---

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٧ — ١٣ : εἰ δὴ ἔστι μὲν τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἐστὶν ἀγαθὸν δόξα, ἄλλη δ' ὅτι οὐκ ἀγαθόν, ἔστι δὲ ἄλλο τι ὃ οὐχ ὑπάρχει οὐδ' οἷόν τε ὑπάρξαι, τῶν μὲν δὴ ἄλλων οὐδεμίαν θετέον, οὔτε ὅσαι ὑπάρχειν τὸ μὴ ὑπάρχον δοξάζουσιν οὔθ' ὅσαι μὴ ὑπάρχειν τὸ ὑπάρχον (ἄπειροι γὰρ ἀμφότεραι, καὶ ὅσαι ὑπάρχειν δοξάζουσι τὸ μὴ ὑπάρχον καὶ ὅσαι μὴ ὑπάρχειν τὸ ὑπάρχον).

— ت ، ع ، ١٩٠ ب ١١ — ١٥ : «فإذا كان ها هنا عقد فى خير أنه خير ، وعقد أنه ليس بخير ، وعقد أنه شىء آخر ليس هو موجودا ولا يمكن أن يوجد — فليس ينبغى أن يوضع الضد واحدا من تلك الأشياء التى الاعتقاد فيها فيما ليس بموجود أنه موجود ، أو فيما هو موجود بأنه ليس بموجود ، وذلك أن الصنفين جميعا بلا نهاية ، أعنى ما يقع فيه منها الاعتقاد فيما ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد فيما هو موجود أنه غير موجود» .

يضاد ذلك اعتقاد فيه المتضاد واحد ، وهو الاعتقاد الذى نرى أنه يقتسم الصدق والكذب دائما مع الاعتقاد الأول . وهذان هما الاعتقادان اللذان يعرضان جزئى نقيض فى المطلوب[1]، ثم تقع بعد ذلك فيهما الشبهة والحيرة : أىّ منهما هو الصادق ، وأىّ منهما هو الكاذب ؟ وأما الاعتقادان اللذان يمكن أن يكذبا معا على الموضوع

— فاذا : فى مخطوط الأورغانون وفى شرح الفارابى ص ٢٠٢ سطر ١٤ ، وفى طبعتى بدوى وبولاك نجد أنّ القراءة هى : فاذ ، ولكن هذا خطأ بدلالة εἰ فى الأصل اليونانى . قارن ترجمة : if : Edghill

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٦ : « فان هاهنا أمورا لانهاية لها يصح أن تسلب عن الخير والعادل ، مثل أنه ليس بطائر ، وليس بحجر ، وليس بسماء ، فيكذب إيجابها . وأمور يصح إثباتها عليه لانهاية لها ، مثل أبيض ، وقاعد ، ويفعل ، فيكذب سلب إمكانها . أما الموجودة له فلا يمكن أن تكون بلا نهاية . وأما المسلوبة عنه فبغير نهاية . فلا ينبغى أن ينظر فى كل واحد منها هل عقده مضاد العقد أنه خير . أو غير مضاد له . فانها لا تتناهى » .

شرح الفارابى ، ص ٢٠٢ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٤ — ٦ : τοῦ γὰρ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθὸν καὶ τοῦ κακοῦ ὅτι κακὸν ἡ αὐτὴ ἴσως καὶ ἀληθὴς ἔσται, εἴτε πλείους εἴτε μία ἐστίν. ἐναντία δὲ ταῦτα.

ت . ع . ١٩٠ ب ٩—١١ : « وذلك أن الاعتقاد فى خير أنه خير ، والاعتقاد فى شر أنه شر خليق أن يكون واحدا بعينه ، بل هو حق : واحدا كان ، أو أكثر من واحد .

وهذان متضادان غير أنه ليس من قبل أنهما يوجدان لشيئين متضادين لضدين فهما ضدان ، بل واحدا بعينه من قبل أنهما بحال تضاد » .

واحدا (بعينه) : ذكر فى طبعة بدوى ، ص ٩٦ ، هامش ٣ ، أنها « واحد » فى الأصل ، ولكن القراءة فى المخطوطة واضحة .

وهذان ... فهما ضدان : سقطت من طبعة بدوى ، ولكنها موجودة إلى اليسار فى هامش مخطوط الأورغانون . انظر : شرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٢٠٠ ، سطر ٢ — ٣ .

شرح الفارابى ، ص ١٩٩ : « وذلك أن الاعتقاد فى العدل أنه خير والاعتقاد فى الجور أنه شر خليق أن يكون كل واحد منهما لازما عن الآخر بعينه ، بل هما صادقان متضادان ، كان أحدهما لازما عن الآخر بعينه . فان كان أحدهما لازما عن الآخر ، أو كان كل واحد منهما على حياله صادقا ، من غير أن يلزم صدق إحدهما عن الآخر ، ويمكن أن يجتمعا جميعا فى اعتقاد واحد ، ورأى واحد » . —

الواحد بعينه ، أو يصدقا معا ، فليس يمكن أن تقع بينهما الشبهة والحيرة ، ولا يحصلان جزئى نقيض فى المطلوب على أن الحق فى أحدهما محصل الوجود فى نفسه ، وإن لم يكن عندنا محصلا[1] .

= المرجع نفسه ، ص ٢٠٠ : « وقوله : « غير أنه ليس من قبل أنهما يوجدان لشيئين متضادين هما متضادان » يعنى ان الاعتقادين يكونان متضادين ، ليس لأجل أنهما يوجدان لمتضادين متضادين ، بل من قبل أنهما فى أنفسهما بحال تضاد . وذلك أن الاعتقادين إنما يصيران اعتقادين متقابلين ، من جهة تأليفهما . وأما تضادهما فى موادهما ، فهو تضاد آخر عارض فيهما ، لا من جهتهما » .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ١٣ — ١٥ : ἀλλ' ἐν ὅσοις ἐστὶν ἡ ἀπάτη. αὗται δέ εἰσιν ἐξ ὧν αἱ γενέσεις· ἐκ τῶν ἀντικειμένων δὲ αἱ γενέσεις, ὥστε καὶ αἱ ἀπάται.

— ت . ع . ١٩٠ ب ١٥ — ١٧ : « بل إنما ينبغى أن يوضع التضاد فيما فيه تقع الشبهة ، وما تقع فيه الشبهة ، وما منه يكون أيضا التكون . والتكون إنما يكون من المتقابلات . فمن هذه إذا تدخل الشبه » .

قارن ترجمة Edghill :

Those judgements must rather be termed contrary to the true judgements, in which error is present. Now these judgements are those which are concerned with the starting points of generation, and generation is the passing from one extreme to its opposite; therefore error is a likè transition.

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٦ — ١٢٧ : « ولكن هذا النظر إنما هو فيما دخلت الشبهة من قبله . والشبهة إنما هى فيما يقع التكون منه فانه وإن كان الخير ليس بطائر ، وأيضا ليس بشرير ، وكان الطائر ينافيه ، والشرير ينافيه ، فان أحدهما قد يكون منه التكون ، والآخر لا يكون منه التكون . أما الذى يكون منه التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير ، وأما الذى لا يكون منه فالذى ليس بمقابل وهو الطائر . والشبهة إنما هى فى المقابل كالشرير لا الطائر . وتلك الشبهة أن المعتقد فيه أنه عادل ، هل يضاد المعتقد فيه أنه شرير جائر . وهذا موافق جدا لما قيل فى التعليم الأول ... » .

وبين أن الاعتقاد الذى يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذى يكون فى الشىء الذى منه يكون الكون وهو السلب . وذلك أن الكون إنما يكون من غير موجود إلى موجود ، والفساد من موجود إلى غير موجود .

وأما الاعتقاد الذى يكون فى الأشياء التى فيها الاستحالة وهو التغير الذى يكون من الأضداد فهو أقل ضدية فى الاعتقاد ، إذ كان العدم أشد مقابلة للوجود من الضد ، للضد ، لأن الضد موجود ما . ولذلك ليس يكون التكون من موجود إلا بالعرض[1] . وأيضا فإن العقد الذى يكون بالسلب يقتضى رفع الاعتقاد الموجب

---

١ — وبين : وأيضا فبين ف // الوجود : الموجود ل
٤ — التغير : التغيير ف ٥ — من مثل د

---

(١) من المتقابلات τὰ ἀντικείμενα ، انظر : أرسطو ، مابعد الطبيعة ، د ، ١٠ ، ١٠١٨ أ ٢٠ — ٢٣ :

Ἀντικείμενα λέγεται ἀντίφασις καὶ τἀναντία καὶ τὰ πρός τι καὶ στέρησις καὶ ἕξις καὶ ἐξ ὧν καὶ εἰς ἃ ἔσχατα, οἷον αἱ γενέσεις καὶ φθοραί.

شرح الفارابى ، ص ٢٠٢ — ٢٠٣ : « معنى أن هذه جهة أخرى ، وإن كان ظاهر لفظه يوهمه جزءا من الجهة التى سلفت . ومعناه أن التضاد فى الاعتقادات إنما شأنه أن يكون فى الاعتقادين اللذين تقع الشبهة فيهما ، حتى تعرض الحيرة للإنسان منهما ، والتشكك الذى يوقع الحيرة .

فإن وجدنا متقابلين اثنين يمكن أن تقع الشبهة فى كل واحد منهما ، والحيرة بين كل اثنين من المتقابلين ، فالذى تقع فيه الشبهة أكثر والحيرة أشد ، يلزم أن يكون هو أشد تضادا » .

المرجع نفسه ، ص ٢٠٤ — ٢٠٧ : « .. فإنه يعنى بالتكون حدوث وجود الشىء . فإن الموجود الحادث الوجود إنما يتكون أولا من لا وجوده . وذلك أنه كان قبل حدوث وجوده غير موجود . وكثيرا ما يتكون من ضده » .

المرجع نفسه ، ص ٢٠٥ : « وقد يمكن أن يكون أراد بالتكون هاهنا حدوث الاعتقاد الصادق عن الصدق ، لا من كذب مقابله . وذلك لأجل أنه قال : ما تقع فيه الشبهة ما منه أيضا يكون التكون . يريد بالشبهة التشكك . فإن التشكك إذا وقع فى شىء ما ، هل هو الصادق أو مقابله ، فإن حدوث العلم بالصادق منهما قد يكون من كذب مقابله وإنما قال ما تقع فيه الشبهة هو ما منه أيضا يكون التكون . إنما قال ذلك لأن تكون العلم بصدق الصادق من كذب المقابل الآخر إنما يكون أبدا فيما وقعت الشبهة فيه والتشكك » .

بذاته ، إذ كانت ماهية السلب إنما تقتضى ارتفاع الإيجاب الذى هو محاك للشيء الموجود . وأما اعتقاد ضد المحمول فى الشيء الذى اعتقد فيه وجود المحمول ، فليست تقتضى ماهيته رفع الإيجاب ، إذ كان ليس حدوث الضد فى الموضوع يقتضى بجوهره رفع ضده المقابل له ، وإنما هو شيء يعرض عن حدوثه فى الموضوع ، أعنى أن يرتفع الضد بحلول الضد الآخر فيه . مثال ذلك أن ارتفاع الحرارة من الماء بحلول البرودة فيه هو منسوب إلى البرودة بالقصد الثانى ، أو بالعرض . وذلك أن الارتفاع ها هنا إنما هو حادث عن وجود . والارتفاع فى السلب إنما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات . والذى يلزم منه ارتفاع الإيجاب بالذات هو أحرى بالضدية الموجودة فى الاعتقاد من الذى عنه يكون الارتفاع بالعرض ، أو بالقصد الثانى ، وهو أتم مضادة وأشد[1] . فإن كان الضدان هما

---

٣ — محاك : محاكيا ف

٤ — وأما : أما د

٦ — فى : الشيء د

٧ — وجود : وجود بالعرض د // فى السلب : بالسلب د

٨ — والذى : فالذى ل // منه : عنه ف

---

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ١٥ — ٢٢ : εἰ οὖν τὸ ἀγαθὸν καὶ ἀγαθὸν καὶ οὐ κακόν ἐστι, καὶ τὸ μὲν καθ' ἑαυτὸ τὸ δὲ κατὰ συμβεβηκός (συμβέβηκε γὰρ αὐτῷ οὐ κακῷ εἶναι), μᾶλλον δὲ ἑκάστου ἀληθὴς ἡ καθ' ἑαυτό, καὶ ψευδής, εἴπερ καὶ ἀληθής. ἡ μὲν οὖν ὅτι οὐκ ἀγαθὸν τὸ ἀγαθὸν τοῦ καθ' ἑαυτὸ ὑπάρχοντος ψευδής, ἡ δὲ τοῦ ὅτι κακὸν τοῦ κατὰ συμβεβηκός. ὥστε μᾶλλον ἂν εἴη ψευδὴς τοῦ ἀγαθοῦ ἡ τῆς ἀποφάσεως ἢ ἡ τοῦ ἐναντίου δόξα. διέψευσται δὲ μάλιστα περὶ ἕκαστον ὁ τὴν ἐναντίαν ἔχων δόξαν.

المختلفان اللذان فى غاية الاختلاف وكانت المضادة التى فى الذهن للشىء الموجب من قبل النقيض أشد من المضادة التى تكون له من قبل اعتقاد ضده الموجود خارج النفس . فمن البين أن اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للإيجاب بإطلاق . وأيضا فإن الاعتقاد فى الشىء الذى هو خير أنه شر هو اعتقاد يلزمه

---

١ — المضادة : المتضادة د

٢ — المضادة : المتضادة د // ضده : ضد د

٣ — المضاد : المتضاد د

— ت ، ع . ١٩٠ ب ١٧ — ٢٣ : « فإذ كان الشىء الخير هو خيرا وليس بشر ، وكان الأول له بذاته ، والثانى بطريق العرض ، وذلك أنه إنما عرض له أن يكون ليس بشر ، وكان العقد الذاتى فى كل واحد من المعانى أحرى بالصدق متى كان حقا ، أو بالكذب متى كان باطلا ، وكان العقد فى خير ما أنه ليس بخير عقدا باطلا لأمر ذاتى ، والعقد فيه أنه شر عقدا باطلا لأمر عرضى — فقد يجب من ذلك أن يكون اعتقاد السلب فى الخير أحرى بالكذب من اعتقاد ضده ، والذى هو أحرى بالكذب فى كل واحد من المعانى هو المعتقد لضده » .

خيرا : خير ، فى الأصل وفى شرح الفارابى ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢٠ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٧ : « فنقول : إنا إذا قلنا للخير إنه خير ، صدقنا . وإذا قلنا : إنه ليس بشر ، صدقنا . لكن صدقنا عليه فى قولنا : إنه خير ، صدق بأمر له فى ذاته ، وصدقنا عليه فى قولنا : إنه ليس بشر ، صدق عليه فى أمر ليس بذاته . فإن الخير خير لذاته . وأما أنه ليس بشر فعارض له حين يقابل بأمر غير ذاته ، مباين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فإثبات الخير يتم عليه بذاته . وسلب الشر إنما يتم له بغيره . وقد علمت أن السلوب من اللوازم فى مثل هذه الأشياء ، لا من الدواخل فى الذات » .

(وذلك) أنه (إنما عرض) : سقطت من شرح الفارابى ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢١

(وكان العقد) الذاتى : الثانى ، فى شرح الفارابى ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢٢ .

شرح الفارابى ، ٢٠٨ : « ثم أردف ذلك بحجة أخرى : وهو أنه ابتدأ فبين أن إيجاب ضد المحمول فى ذلك الموضوع يلزم عنه ضرورة سلب المحمول عن الموضوع . وذلك بين بنفسه . ويمكن تكشيف بيان بنفسه بالاستقراء . ويتبين ذلك أيضا من قبل أن سلب المحمول أعم من إيجاب ضد المحمول » .

اعتقاد آخر وهو أنه ليس بخـير . وأما الاعتقاد فيما هو خير أنه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد آخر ، أعنى أنه شر . ولو كان ذلك كذلك، لما وجد اعتقاد مضاد فى الأشياء التى ليس لهـا ضـد . فإذن اعتقاد السلب هو أعم مضادة للايجاب من اعتقاد الضد وهو المضاد بذاته، إذ كان يوجد للأشياء التى لهـا ضد ، والتى ليس لهـا ضد[1] . فإنه يجب أن يكون الاعتقاد الذى هو ضد بالطبع للايجاب هو الاعتقاد الموجود مضادًا فى كل موضع ، لا فى موضع دون موضع . فالاعتقاد العام الذى هو فى كل موضع و بذاته مضاد هو أشد مضادة من الاعتقاد الذى هو

٦ — موضع : موضوع د // موضع : موضوع د // موضع : موضوع د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ب٢٢ — ٢٧ : τὰ γὰρ ἐναντία τῶν πλεῖστον διαφερόντων περὶ τὸ αὐτό. εἰ οὖν ἐναντία μὲν τούτων ἡ ἑτέρα, ἐναντιωτέρα δὲ ἡ τῆς ἀντιφάσεως, δῆλον ὅτι αὕτη ἂν εἴη ἐναντία. ἡ δὲ τοῦ ὅτι κακὸν τὸ ἀγαθὸν συμπεπλεγμένη ἐστί· καὶ γὰρ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν ἀνάγκη ἴσως ὑπολαμβάνειν τὸν αὐτόν.

— ت . ع . ١٩١ أ ١ — ٤ : « وذلك أن الضدين هما المختلفان غاية الاختلاف فى المعنى الواحد بعينه . فاذ كان الضد هو أحد هذين ، وكان النقيض أشد مضادة ، فمن البين أن هذا هو الضد . فأما الاعتقاد فى الخير أنه شر ، فانه اعتقاد مقرون بغيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لا محالة خليق أن يخطر بباله أيضا فيه أنه ليس بخير » .

فأما (الاعتقاد) : وأما ، فى شرح الفارابى ، ص ٢٠٨ ، سطر ٢٣ .

فهو (لا محالة) : هو ، فى شرح الفارابى ص ٢٠٨ ، سطر ٢٦ .

— فاذ : هذه هى القراءة الموجودة فى مخطوط الأورغانون ولكننا نجد εἰ فى الأصل اليونانى عن حد المضادات ، انظر ، أرسطو ، المقولات ، ٦ أ ١٥ — ١٨ :

ἐοίκασι δὲ καὶ τὸν τῶν ἄλλων ἐναντίων ὁρισμὸν ἀπὸ τούτων ἐπιφέρειν· τὰ γὰρ πλεῖστον ἀλλήλων διεστηκότα τῶν ἐν τῷ αὐτῷ γένει = ἐναντία ὁρίζονται.

موضع دون موضع ، إذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص . ولذلك إذا وجد الخاص وجد العام ، وليس ينعكس ذلك ، أعنى إذا وجد العام أن يوجد الخاص . فإن كان المضاد فى الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب ، فواجب أن يكون المضاد فى كل موضع هو السلب ، أعنى الذى فى الغاية [1] .

---

١ — (دون) موضع : موضوع د ٤ — المضاد : المضا د

= — ث . ع . طبعة بدوى ، ص ٢٠ ؛ ابن رشد ، تلخيص المقولات ، طبعة Bouyges ، ص ٤٧ — ٤٨ : « ويشبه أن يكونوا إنما اجتلبوا الحد لسائر المتضادات من هذه ، لأنهم إنما يحدون المتضادات بأنها التى بعدها بعضها من بعض غاية البعد ، ويجمعها جنس واحد » .

قارن : ابن رشد ، تلخيص المقولات ، طبعة Bouyges ، ص ٤٧ ؛ ابن سينا ، المقولات ، مقدمة للدكتور إبراهيم مدكور ، ص ٢٢ (فى أسفل الصحيفة) .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٨—١٢٩ : « وقد ينبعث من هذا احتجاج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أى إذا اعتقدت فى العدل الذى عرفته ، وتحققته فى نفسه أنه خير ، لا أحتاج أن أعتقد مع ذلك فيه أنه ليس بشر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يعرض له . وليس يحتاج فى إخطار الأمر الذاتى بالبال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج البتة ، بل الصدق الذاتى إنما ينعقد بإخطار الموضوع والمحمول بالبال ، أخطر غيره أو لم يخطر . فإن جئت وقابلت هذا العقد بعقدين ، أحدهما أنه شر ، والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر لا يتم لى إلا أن يتضمن أنه ليس بخير . فإن الكذب المقابل للصدق العرضى لا يتم إلا بأن يخطر بالبال الكذب الذاتى . فإنه إن لم أخطر ببالى أن العدل الذى عرفته خيرا صار لا خيرا ، لم يمكننى أن أقضى عليه بأنه شر ، وذلك لأنى علمت واعتقدت أن العدل خير ، وأن ذلك حق ، فحين أجعله شرا على سبيل امتحان التقابل يخطر ببالى ضرورة أنى سلبت عنه ذلك الحق . وليس إذا خطر ببالى سلب ذلك الحق عنه ، يكون قد خطر ببالى أنه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكلف ، وإلا لم يستقم ، وهو قريب مما أوردناه أولاً وفى قوته » .

شرح الفارابى ، ص ٢٠٨ — ٢١٠ .

(١) أرسطو ، ١٤ ؛ ٢٣ ب ٢٧ — ٣٢ : Ἔτι δέ, εἰ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων ὁμοίως δεῖ ἔχειν, καὶ ταύτῃ ἂν δόξειε καλῶς εἰρῆσθαι· ἢ γὰρ πανταχοῦ τὸ τῆς ἀντιφάσεως ἢ οὐδαμοῦ. ὅσοις δὲ μή ἐστιν ἐναντία, περὶ τούτων ἔστι μὲν ψευδὴς ἡ τῇ ἀληθεῖ ἀντικειμένη, οἷον ὁ τὸν ἄνθρωπον οὐκ ἄνθρωπον οἰόμενος διέψευσται. εἰ οὖν αὗται ἐναντίαι, καὶ αἱ ἄλλαι = αἱ τῆς ἀντιφάσεως.

وأيضا فإن العقـد فيما هو خير أنه خير ، والعقـد فيما ليس بخير أنه ليس بخير هما اعتقادان صادقان ، والعقـد فيما ليس بخـير أنه خير ، أو فيما هو خير أنه ليس بخيرهما اعتقادان كاذبان . فأى عقد ، ليت شـعرى ا ، هو المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير ، الذى هو عقـد صادق[1] ؟ فإنه لا يخـلو ذلك من ثلاثة

١ — ليس بخير أنه خير . أو فيما : هو شر أنه ليس بشر ربما د

— ت . ع . ١٩١ أ ٤ — ٩ : « وأيضا فإن كان واجبا فى غير ما ذكرنا أن يجرى الأمر على هذا المثال ، فقد يرى أن ما قيل فى ذلك صواب . وذلك أنه قد يجب إما أن يكون اعتقاد النقيض هو الضـد فى كل موضع ، وإما ألا يكون فى موضع من المواضع ضدا . والأشياء التى ليس يوجد فيها الضد أصلا ، فإن الكذب فيها إنما هو العقد المعاند الحق . ومثال ذلك من ظن بإنسان أنه ليس بإنسان ، فقد ظن ظنا كاذبا . فإن كان هذان الاعتقادان هما الضدان ، فسائر الاعتقادات إنمـا الضد فيها هو اعتقاد النقيض » .

الضدان : الضدين ، طبعة بدوى .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٩ : « وجهة أخرى وهو أن جميع القضايا يوجد لهـا مقابلات من باب التناقض ، وليس يوجد لجميعها مقابلات من موجبات تحمل الضد . فإنا إذا قلنا : كذا مربع ، وجدنا بإزائه أنه ليس بمربع ، ولم نجد أنه كذا الذى هو ضد المربع . فها هنا المعاند هو السالب دون الموجب المضاد المحمـول . وحيث القضية موجب مضاد ، فالسالب أيضا معاند ، فكل قضية موجبة لهـا من السالب معاند ، وليس كل قضيـة موجبة لهـا من الموجب معاند . فعناد السلب عناد القضية الموجبة ، من حيث هى موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هى موجبة » .

شرح الفارابى ، ص ٢١٠ — ٢١٥ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٣٢ — ٣٧ : ἔτι ὁμοίως ἔχει ἡ τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθὸν καὶ ἡ τοῦ μὴ ἀγαθοῦ ὅτι οὐκ ἀγαθόν, καὶ πρὸς ταύταις ἡ τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν καὶ ἡ τοῦ μὴ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν. τῇ οὖν τοῦ μὴ ἀγαθοῦ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν ἀληθεῖ οὔσῃ δόξῃ τίς ἂν εἴη ἡ ἐναντία; οὐ γὰρ δὴ ἡ λέγουσα ὅτι κακόν·

= ت . ع . ١٩١ أ ١٠ — ١٣ : « وأيضا فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير يجريان على مثال واحد . ومع ذلك أيضا العقـد فيما هو خير أنه ليس بخير . والعقد فيما ليس بخير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير ، وهو عقد حق . أى عقد ، ليت شعرى ا ، هو ضده ؟ فإنه ليس يجوز أن يقال : إن ضده اعتقاد أنه شر » .

شرح الفارابى ، ص ٢١٥ .

أحوال : أحدها أن يكون المضاد له اعتقاد ضده ، وهو العقد فيما ليس بخير أنه شر ، والثانى أن يكون المضاد سلب الضد وهو الاعتقاد فيما ليس بخير أنه ليس بشر ، والثالث أن يكون المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير أنه خير . فأما اعتقاد ضده فليس بضد له فى الاعتقاد ، وذلك أنه قد يمكن أن يصدقا معا . فإن كثيرا من الأشياء مما ليس بخير هى شر . وأما اعتقاد سلب ضده فليس أيضا باعتقاد مضاد له ، إذ كان قد يصدقان معا على شىء واحد . فإن الحظ يصدق فيه أنه ليس بخير ولا شر . وبالجملة ما ليس شأنه أن يتصف بواحد من هذين الضدين .

وإذا كان ذلك كذلك ، فالاعتقاد المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيما ليس بخير أنه خير .

وإذا كان الاعتقاد الذى فى غاية المضادة لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيه أنه خير .

فإذن المضاد الذى فى الغاية من التباين لاعتقادنا فيما هو خير أنه خير هو اعتقادنا فيه أنه ليس بخير ، لا اعتقادنا فيه أنه شر . لأنه إن كان الإيجاب هو المضاد الذى فى الغاية للسلب ، فواجب أن يكون منه فى غاية البعد .

---

١ — العقد : القصد د

٣ — بشر : بخير ف // فأما اعتقاد : فاعتقاد د

١٣ — المضاد الذى : المضادة التى ف

١٤ — لا اعتقادنا : لاعتقادنا د

وإذا كان ذلك كذلك، وكان الضد إنمـا له ضد واحد، فالمضاد للإيجاب الذى فى الغاية هو السلب[1] .

قال :

ولا فرق فى هذه المثالات التى استعملنا ها هنا من القضايا المتضادة من جهة السلب والإيجاب بين أن يلفظ بالموضوع فيها معرفا بالألف واللام، أو يلفظ به مسورا بالسور الكلى . فإن الألف واللام قد قلنـا إنها قد تدل على ما يدل عليـه السور الكلى[2] . فلا فرق على هــذا المفهوم أن تقول إن ضد العقد فيما هو خير أنه

٥ — به : سقطت من د

٧ — على : كتب أولا « على » ثم ضرب عليها، وكتب فوقها « فى » فى د

(١) أرسطو، ١٤، ٢٣ ب ٣٧ — ٢٤ أ ٣ : ἅμα γὰρ ἄν ποτε εἴη ἀληθής, οὐδέποτε δὲ ἀληθὴς ἀληθεῖ ἐναντία· ἔστι γάρ τι μὴ ἀγαθὸν κακόν, ὥστε ἐνδέχεται ἅμα ἀληθεῖς εἶναι. οὐδ' αὖ ἡ ὅτι οὐ κακόν· ἀληθὴς γὰρ καὶ αὕτη. ἅμα γὰρ καὶ ταῦτα ἄν εἴη, λείπεται οὖν τῇ τοῦ μὴ ἀγαθοῦ ὅτι οὐκ ἀγαθόν ἐναντία ἡ τοῦ μὴ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν· ψευδὴς γὰρ αὕτη. ὥστε καὶ ἡ τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν τῇ τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν.

— ت . ع . ١٩١ أ ١٢ — ١٨ : « وذلك أنه قد يمكن فى حال من الأحوال أن يصدقا معا من قبل أن من الأشياء ما ليس بخــير وهو شر ، فيلزم فى ذلك الشىء أن يكونا صادقين معا ؛ ولا ضده أنه ليس بشر . فإن هذا أيضا صدق . فقد بقى إذاً أن يكون ضـد العقد فيما ليس بخير العقد أنه ليس بخير العقد فيما ليس بخير أنه خير . وذلك أن هــذا باطل . فيجب من ذلك أن يكون أيضا ضد العقد فيما هو خير أنه خير العقد فيما هو خير أنه ليس بخير » .

(أن يكون) أيضا : سقطت من طبعة بدوى .

(هو خير أنه) خير : سقطت من طبعة بدوى .

(٢) شرح الفارابى، ص ٢١٧ : « فإن العبارة عن الموضوع الذى يحمل المحمول على جهته عبارتان : إحداهما أن يصرح فيها بسور كلى، والأخرى أن لا يصرح بسور كلى، ولكن تكون العبارة —

ليس بخير ، أو تقول إن ضد العقد في كل ما هو خير أنه ولا واحد منه خير .(1)

— منه بألف ولام التعريف . فألف لام التعريف إنما تدل على تلك الطبيعة — من حيث هي تلك الطبيعة — مطلقة . فاذ كان كذلك ، فلا فرق بين أن تكون العبارة عن موضوع كل قضية بتصريح سور كلي أو بألف لام التعريف ، فان كليهما إنما يدلان على أن الحكم كلي ، وعلى أن المحمول محمول على جميع الموضوع . ولا فرق بين أن نصرح بمعنى السور في الاعتقاد ، وبين أن تؤخذ تلك الطبيعة — من حيث هي تلك الطبيعة — مدلولا عليها بألف لام التعريف » .

قارن ما يقول سانتهلير في التعليق على هذا الموضع ، ٢٤ أ ٧ ، هـ ١ ، فصل ١٤ ، بند ١١ ، ص ٢٠٣ ؛ — ت . ع . : « الذي يعتقد الخير على المعنى الكلي » ؛ εἰ καθόλου τὸ ἀγαθόν

Si le bon est pris universellement. Averroes remarque ici qu' en arabe l' article al suffit pour rendre l' expression universelle.

ولكن ابن سينا يعارض هـذا الرأى قائلا : كتاب العبارة : ص ٥٢ : « واعلم أن أخذ الألف واللام مكان السور مما يغلط في كثير من المواضع ، حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف واللام ، فإن ألحقها السور ، بان كذبها . كما أنك تقول : « إن الأبيض أبيض بالضرورة » فتقبله قبولا . فإن قلت : « كل ما يوصف به بأنه أبيض فإنه أبيض بالضرورة » لاح لك كذبه . وأما البحث عن مشاركة الألف واللام والسور فهو أولى بصناعة النحويين » .

(1) أرسطو ، ١٤ ، ٢٤ أ ٣ — ٢٤ ب ١ : φανερὸν δὲ ὅτι οὐδὲν διοίσει οὐδ᾽ ἂν καθόλου τιθῶμεν τὴν κατάφασιν· ἡ γὰρ καθόλου ἀπόφασις ἐναντία ἔσται, οἷον τῇ δόξῃ τῇ δοξαζούσῃ ὅτι πᾶν ὃ ἂν ᾖ ἀγαθὸν ἀγαθόν ἐστιν ἢ ὅτι οὐδὲν τῶν ἀγαθῶν ἀγαθόν. ἡ γὰρ τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν, εἰ καθόλου τὸ ἀγαθόν, ἡ αὐτή ἐστι τῇ ὅτι ὃ ἂν ᾖ ἀγαθὸν δοξαζούσῃ ὅτι ἀγαθόν. τοῦτο δὲ οὐδὲν διαφέρει τοῦ ὅτι πᾶν ὃ ἂν ᾖ ἀγαθὸν ἀγαθόν ἐστιν. ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τοῦ μὴ ἀγαθοῦ.

— ت . ع . ١٩١ أ ١٨ — ١٩١ ب ٢ : « ومن البين أنه لا فرق في ذلك ، وإن جعلنا الإيجاب كليا ، وذلك أن الضد يكون حينئذ السلب الكلي . ومثال ذلك أن ضد العقد أن كل ما هو —

وذلك أن الإيجاب والسلب الذى هو الاعتقاد المضاد إنما يوجد فى النفس للمعنى الكلى . فإن كان ما يخـرج باللفظ دليـلا على ما فى النفس من الاعتقادين المضادين ، فمن البين أن ضد الإيجاب فى اللفظ إنما هو السلب فى اللفـظ لذلك المعنى الكلى بعينه الذى دل عليه الإيجاب ، إذا دل على ذلك المعنى الكلى فى الإيجاب والسلب باللفظ الكلى ، وهو السور . ومثال ذلك أن ضـد قولنا : كل إنسان خير ، قولنا : ولا إنسان واحد خير ، ونقيضه : ليس كل إنسان خيرا[1] .

---

١ — المضاد : المضاده د

٦ — خيرا : خير ف

— خير فهو خير ، المعقد أنه ولا واحد من الخيرات خير » وذلك أن المعقد فى الخير أنه خير — الذى يعقد الخير على المعنى الكلى — هو المعقد بعينه فى أى خير كان أنه خير . ولا فرق بين هذا و بين المعقد أن كل ما كان خيرا فهو خير . وعلى هذا المثال يجرى الأمر أيضا فيا ليس بخير » .

يعقد (الخير) : يعقل ، فى شرح الفارابى ، ص ٢١٨ سطر ٦ . وفى مخطوط الأورغانون من المرجح أنها « يعقل » . ولكن الكلمة تقابل : δοξαζούσῃ — .

شرح الفارابى ، ص ٢١٧ — ٢١٩ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٤ ب ١ — ٦ : ὥστε εἴπερ ἐπὶ δόξης οὕτως ἔχει, εἰσὶ δὲ αἱ ἐν τῇ φωνῇ καταφάσεις καὶ ἀποφάσεις σύμβολα τῶν ἐν τῇ ψυχῇ, δῆλον ὅτι καὶ καταφάσει ἐναντία μὲν ἀπόφασις ἡ περὶ τοῦ αὐτοῦ καθόλου, οἷον τῇ ὅτι πᾶν ἀγαθὸν ἀγαθὸν ἢ ὅτι πᾶς ἄνθρωπος ἀγαθὸς ἢ ὅτι οὐδὲν ἢ οὐδείς, ἀντιφατικῶς δὲ ὅτι ἢ οὐ πᾶν ἢ οὐ πᾶς.

— ت . ع . ١٩١ ب ٢ — ٧ : « فاذ كان الأمر فى الاعتقاد يجرى هذا المجرى ، وكان الإيجاب والسلب فى اللفظ دلائل لما فى النفس ، فمن البين أن ضد الإيجاب أيضا إنما هو السلب لذلك المعنى بعينه على الحكم الكلى . ومثال ذلك أن ضد قولنا : « كل خير فهو خير » ، أو قولنا : « كل إنسان لخير » ، قولنا : « ولا خير واحد » ، أو قولنا : « ولا إنسان واحد » . فأما نقيضه فقولنا : « ليس كل خير » ، أو « ليس كل إنسان < خيرا > » .

دلائل : دلالة ، فى طبعة پولاك : دليل ، فى شرح الفارابى ص ٢١٩ ، سطر ١٤ .

لما : ما ، فى طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورغانون . قارن : شرح الفارابى ، ص ٢١٩ ، سطر ١٤ .

وهو بين أن الاعتقادات التى قيل فيها ها هنا إنها متضادة أنه ليس يمكن أن تكون الاعتقادات الصادقة ، إذ كان ليس يمكن أن يكون حق ضداً لحق ، ولا اعتقاد حق لاعتقاد حق ، ولا لفظ مناقض للفظ ، إذا كان كلاهما يدلان على معنى هو فى نفسه حق، بل الاعتقادات المتضادة إنما هى فى المتقابلات بالإيجاب والسلب . ومن تلك فى المتناقضة وفى المتضادة فى المـادة الضرورية . وذلك أن كثيرا من المتقابلات قد يمكن فيها ، كما قيل ، أن تصدقا معا وهى المهملات ، وما تحت المتضادين . وأما المتضادة فليس يمكن فيهما أن تصدقا معـا فى شىء واحد

---

١ — وهو : اذ هو د

٢ — ضداً لحق : ضد الحق د // ولا : لا ل // ولا اعتقاد : ولاعتقاد د

٣ — مناقض : متناقض د

٤ — فيهما : فيها ف : سقطت من د

= فقولنا : < فهو > قولنا ؛ فى طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأرورغانون . قارن شرح الفارابى، ص ٢٢٠ ، سطر ٢ .

< خيرا > : غير موجودة فى طبعة بولاك ، ولا فى مخطوط الأرورغانون .

فى شرح الفارابى، ص ٢٢٠ ، سطر ٢ — ٣ : « فأما نقيضه فقولنا ليس كل خير فهو خير ، وليس كل إنسان خير » .

شرح الفارابى، ص ٢١٩ : « فانه لـما بين أن المضاد فى الاعتقاد هو السلب دون اعتقاد وجوب ضـده ، وأن اعتقاد سلب الشىء هو المضاد لاعتقاد وجوده ، وكان الإيجاب والسلب فى اللفظ إنما تستفيد القضاء من جهة دلالتها على المضادين ، فن البين أن ضد الإيجاب فى اللفظ هو السلب فى اللفظ لذلك المحمول بعينه من ذلك الموضوع بعينه ، بحكم كلى نصرح فيه بالسور الكلى ، أو نهمل مكانه ألف لام التعريف » .

المرجع نفسه ، ص ٢٢٠ : « يعنى نقيض قولنا : كل خير فهو خير ، قولنا : ليس كل خير فهو خير . ونقيض قولنا : كل إنسان لخير ، قولنا : ليس كل إنسان خيرا » .

بعينه ، ولا يمكن فيهما أن يكذبا معا فى المادة الضرورية ، إذا كان لا يتعرى الموضوع منها[1] .

١ — فيهما : فيها د

٢ — منها : منهما ل ؛ + وهنا انقضى تلخيص المعانى التى تضمنها هذا الكتاب بانقضاء المعانى التى تضمنها هذا الكتاب . والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد نبيه الكريم وعلى آله وسلم تسليما ل ؛ وهنا انقضى تلخيص المعانى التى تضمنها هذا الكتاب بانقضاء المعانى التى تضمنها هذا الكتاب والحمد لله على ذلك كثيرا ف ؛ وههنا انقضى تلخيص المعانى التى تضمنها هذا الكتاب بانقضاء المعانى التى تضمنها هذا الكتاب د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٤ ب ٦ — ٩ : φανερὸν δὲ ὅτι καὶ ἀληθῆ ἀληθεῖ οὐκ ἐνδέχεται ἐναντίαν εἶναι οὔτε δόξαν οὔτε ἀπόφασιν. ἐναντίαι μὲν γὰρ αἱ περὶ τὰ ἀντικείμενα, περὶ ταῦτα δὲ ἐνδέχεται ἀληθεύειν τὸν αὐτόν· ἅμα δὲ οὐκ ἐνδέχεται τὰ ἐναντία ὑπάρχειν τῷ αὐτῷ.

— ت ، ع ، ١٩١ ب ٧ — ١٠ : « ومن البين أنه ليس يمكن أن يكون حق ضد الحق : لا رأى لرأى ، ولا نقيض لنقيض . فان وجود التضاد إنما هو فى الأشياء المتقابلة . غير أنه قد يمكن فى هذه أن يصدق المتقابلان فى الواحد بعينه . فأما الضدان فليس يمكن أن يوجدا معا فى شىء واحد بعينه » .

نجد فى شرح الفارابى ، ص ٢٢٠ ، سطر ١٢ — ١٣ : ضدا لحق ولا رأى لرأى .

شرح الفارابى ، ص ٢٢٢ : لخص هذا وأكمله فتم له القول فى غرضه . فبذلك يتبين أن هذا الفصل هو ضرورى فى هذا الكتاب . بل كان يكون الكتاب ناقصا لو لم يكن فيه هذا الفصل . ولهذا يبعد أن يكون الأمر ، كما ظنه قوم ، أن هذا الفصل ليس هو لأرسطوطاليس . فان كلامه فيه مشاكل لكلامه فى سائر أجزاء هذا الكتاب . وأنه يبعد أن يكون قد ترك ما ضروريته فى هذا الكتاب أشد من ضرورية كثير مما تقدم » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٤ : « وقد اعتيد أن يختم هذا الفن من المنطق بشىء ليس للمنطق ، من حيث هو منطق ، إليه حاجة ، وهو أشبه بالمباحث الجدلية » .

شرح الفارابى ، ص ٢٢١ — ٢٢٢ : « فمن البين أن هذا الفصل هو ضرورى فى هذا الكتاب ، ولا يمكن تصحيح القياس ولا فى الفلسفة ، ولا فى الجدل بغير معرفة هذه . وأنه مع ذلك هو كمال الغرض فى هذا الكتاب . فلذلك قال قد كذب من قال إن هذا الفصل لا منفعة له ... » .

.. ..

— المرجع نفسه ، ص ٢٢٢ — ٢٢٣ ، « وأما ما حكى من أن أفلاطن يخالفه فى هذا ، وأنه يرى خلاف ذلك بما وجد له من قوله فى كتاب السياسة [الجمهورية ، ٤٩١ د ٤ أمونيوس هيرمياس ، كتاب العبارة ، ص ٢٠٣ ، ٥ ، ٢٠ ، طبعة Busse] : أن الشر هو أشد مضادة للخير من مضادة ما ليس بخير ، فانه لم يرد به مضادته فى الاعتقاد ، ولا فى اللفظ . وإنما أراد به مضادته له فى الوجود . وذلك أن الخير إذا زال ولم يخلفه شر لم يكن من ذلك الشىء الذى زال منه الخير فعل الشر ... الجور أشد مضادة للعدالة من لا عدالة للعدالة . والشر أشد مضادة للخير مما لا فيه خير للخير » .

جمهورية أفلاطون . ترجمة دكتور فؤاد زكريا ، ص ٢١٦ : « إذ أن الشر أشد إضرارا بما هو خير منه بما ليس بخير » .

أسماء الأعلام

التي وردت بالكتاب

أسماء الكتب التي وردت بالكتاب

دليـــل الكتاب

(ن)

(و)

فهرس الكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٢٠٩ لسنة ١٩٧٨

الترقيم الدولى ISBN 977 / 201 / 586 /2

(مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ٨/١٩٧٨/٣٣٠٠)

To: www.al-mostafa.com